



مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر

٤٥

طوائف الحرف في مصر

١٨٠٥ - ١٩١٤



المكتبة العربية العامة للكتاب

لما احتجوا على الحكماء



مركز وثائق وأبحاث عصر المعاصر

يونس لبیب رزق
خلف عبد العظیم المیری

الإخراج الفنى : مراد نسيم

طوائف الحرف في مصر

١٨٠٥ - ١٩١٤

د. عبد السلام عبد الحليم عامر

كلية التربية - جامعة ملوان



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٣

تقديم

الفترة التي تعالجها هذه الدراسة عن طوائف الحرف في مصر بين تولية محمد على باشوية مصر عام ١٨٠٥ وبين اعلان الحماية البريطانية عام ١٩١٤ فترة فارقة في التاريخ المصرى الحديث . . فترة كانت تختفى قسماات العصور الوسطى التي ظلت ملازمة لمصر حتى قدوم الحملة الفرنسية وتأكدت إبانها القسماات الجديدة . . قسماات العصور الحديثة .

بعض هذه القسماات لم يستغرق وقتا لاختفائه ، فعشلا ضرب المؤسسة العسكرية القديمة التي تشكلت أساسا من العناصر التركية والمملوكية تم ضربها ، بل واجتثاث نظمها ، لتحل مؤسسة جديدة ، هى الجيش المصرى الوطنى الذى اكتملت مقوماته قبل ان ينتهى العقد الثانى من القرن التاسع عشر .

الإدارة سارت عطية تحديثها بخطوات واسعة ناهيك عن التعليم ونظم الرى وأقامة المصانع وغيرها من مظاهر التقدم المادى .

الأمر الذي استغرق وقتا هو التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ، فقد استمرت عملية التغيير تأخذ مجراها الطبيعي بالنسبة لهذه التنظيمات ولم يستو التغيير فيها الا خلال فترة الاحتلال البريطانى .

وتقدم « طوائف الحرف » النموذج على ذلك ، ورغم أنبية الدولة الحديثة ، ورغم المتغيرات الاقتصادية بوزارة الفلاحة النقدية وقيام بعض الصناعات ، ورغم المتغيرات السياسية بقيام الحركة الوطنية بكل ما صاحبها من مؤسسات سياسية مثل المجالس النيابية ، وشعبية مثل الأحزاب ، ورغم عملية الأخذ الواسعة بأسباب الحياة الأوروبية فيما عرف بحركة التحديث Modernization او التغريب Westernization رغم كل ذلك فقد تطلبت المسألة وقتا .

فاختفاء نظام اجتماعى مثل طوائف الحرف كان يتطلب فضلا عن عوامل التآكل الخارجية التى تمثلت فى كل ما المحنى اليه من متغيرات . . كانت تتطلب تحولا من الداخل وهو ما رصده الدكتور عبد السلام عبد الحليم عامر فى هذا العدد من مصر النهضة .

وأشهر من تناول هذا الموضوع بالدراسة من قبل كان الأستاذ جبريل بير فى كتابه المعروف

Egyptian Guilds in Modern Times

كذا فى فعل فى كتابه المترجم تحت عنوان « تدهور واختفاء طوائف الحرف » الا أن الدكتور عبد السلام فى هذا العمل بالاضافة الى الدراسة المسحية التى قدمها فهو قد استعان بمجموعة كبيرة من الوثائق المصرية والتى يشير اليها فى نهاية عمله الأمر الذى ربما لم يتح بنفس الشكل للأستاذ بير .

وفى تقديرنا ان نشر هذا العمل من جانب مصر النهضة
انما يقدم مؤشرات هامة لعملية تحول مصر من العصور الوسطى
الاقطاعية الى مجتمع العصور الحديثة المدنى الذى كان لابد
معه من اختفاء آخر تكوينات تلك العصور . . الطوائف الحرفية ،
وهى مؤشرات نعتقد اننا فى اشد الحاجة للتعرف عليها !

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مقدمة

كان الحرفيون هم أهل الصناعة في مصر حتى عام ١٨٩٠ ولا نجاوز الحقيقة اذا قلنا حتى الحرب العالمية الأولى ، ولما كانت مصر قد مرت خلال القرن التاسع عشر بأحداث كبيرة وخطيرة ، تركت بصماتها الواضحة على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فقد وقع اختيار الباحث على دراسة تلك الفئة في الفترة الواقعة بين تولي محمد علي والحرب العالمية الأولى ، تحت عنوان « طوائف الحرف في مصر من ١٨٠٥ - ١٩١٤ » .

- وكانت الطائفة الحرفية وحدة اقتصادية واجتماعية ، تشكل مجتمعا قائما بذاته وسط المجتمع المصري عامة ، وكانت تضم أصحاب رأس المال والعمال معا ، وقد تسد نظامها في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وربما ساعد على ذلك انه لم تكن هناك قواعد علمية ، او مدروسة لاحتراف الحرف . ويتولى محمد علي زمام الأمور في مصر ، طرات تغييرات هامة على الحياة الحرفية ، حيث أصبح الحرفيون قسمين : قسم

يعمل في ورش الحكومة ومصانعها وخاضع للإدارة مباشرة ،
وقسم لا يعمل طرفها ويعمل حرا ، وإذا كان محمد على قد
أشرف على القسم الأول مباشرة ، فقد كان الآخر تحت عينه ،
وبذا أشرف عليهما (الكل) بطريق مباشر وغير مباشر ، واستمر
ذلك الوضع على ما هو عليه حتى في عهد خلفائه .

ولاهمية الحرفيين التي لا يمكن تجاهلها في المجتمع المصري ،
نرى أن دراسة المجتمع المصري في العصر الحديث لا يمكن أن
تكتمل إلا بدراسة أوضاعهم وظروف التي حكمتهم وعاشوا
فيها ، ولذا أفرد البحث صفحاته ليكشف عن تلك الأوضاع
والظروف والعلاقات الداخلية للحرف ، وعلاقة الحرفيين بالمجتمع
وكيفية سيطرة الحكومات عليهم الخ .

وإذا كانت بداية الدراسة قد سارت مع تولى محمد على ،
وما أحدثته من تغييرات على سطح الحياة الحرفية ، فإن نهايتها
كانت عند الحرب العالمية الأولى ، لأنها بداية الفترة التي شهدت
ذوبان الحرفيين ، حيث لم نسمع عن دور لهم بعد تلك الحرب ،
وبالتالي لم نر من الدولة اهتماما بهم ، كما كان الحال قبل تلك
الحرب ، مما يجعل من تلك الفترة بداية مرحلة أخرى من حياتهم .

وبين تقطعي البداية والنهاية قسمت الدراسة الى فترتين
واضحتين في خصائصهما وظروفهما .. الخ ، تناولت أولاهما
فترة محمد على ، على حين تناولت الثانية الفترة بعده وحتى
الحرب العالمية الأولى ، وقد احتوى كل منهما على عدة فصول ،
خص الأول منها الفصول الخمسة الأولى على حين خص
الثانية الفصول الثلاثة التالية ، أما الفصل التاسع والأخير من
الدراسة ، فقد خصص للدراسة عوامل تدهور الحرف عامة ،
أي في الفترتين معا ، لتواصل بعض عوامل التدهور فيها .

وقد رجعت في هذه الدراسة الى وثائق دار الوثائق القومية، والكتب الوثائقية ، وبعض التقارير ، وجريدة الوقائع ، والمراجع العربية والأجنبية ، ورغم ذلك فان المشكلة التي واجهتني هي قلة المصادر ، بل والمراجع التي تعاملت مع ذلك الموضوع ، وزاد من صعوبة الأمر أن الحرفيين وقياداتهم في الفترة التي تناولها البحث لم يتركوا مذكرات أو وثائق خاصة ، وزاد من صعوبة الأمر أن دفاتر الحرف المسجل بها أسماء الحرفيين وأعدادهم وقياداتهم - كما كان الحال في القاهرة والإسكندرية - قد ضاعت نتيجة لعدم أخذهم بنظام الأرشيف أو الحفظ الجيد .

وقد قسم البحث الى تسعة فصول غير التمهيد الذي تناول وضع الحرفيين قبل فترة الدراسة ، وعالج الفصل الأول منها البناء الطائفي في عهد محمد علي ، وتناول الفصل الثاني دخول محمد علي العملية الانتاجية واثره في الحرفيين ، أما الفصل الثالث فناقش نظام محمد علي الانتاجي وعلاقته بالحرفيين على حين ناقش الفصل الرابع الحرفيين ونشاطهم في عهد محمد علي ، ثم خصص الفصل الخامس لدراسة معاملة محمد علي للحرفيين ، وقد عالج الفصل السادس الوضع الحرفي بعد محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى ، ثم عالج الفصل السابع التنظيمات الحرفية بعد محمد علي وحتى تلك الحرب ، وتناول الفصل الثامن البناء الطائفي في فترة ما بعد محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى ، أما الفصل التاسع فكلن حول دراسة عوامل تدهور واختفاء الحرف في فترة الدراسة ، وانتهت البحث بخاتمة ، وهي تقويم لطوائف الحرف في مصر .

والله ولي التوفيق ٤

دكتور

عبد السلام عبد العظيم عامر

التمهيد

كان العمال يلتفون حول رؤساء الصناعات في أيام الفراغة ، وبلغت العرب لمصر وجدوا فيها اثرا من ذلك النظام ، الذى كان يقوم على التفاف العمال حول شيخ الخرفة والخضوع لأوامره (١) حيث كان المحتسب يعين لكل طائفة عريفا من بين أفرادها لمعرفة بدقائق المهنة واسرارها ، كى يتولى أمرها ويشرف على كل ما يتصل بالصناعة والمشتغلين بها ، وليكون ممثلهم أمام السلطات (٢) .

وظلت الطوائف قائمة في العصر العثماني لاستمرار وجود العديد من الحرف به منها حرف المنسوجات الصوفية والكتانية

(١) حسين على الرفاعى ، الصناعة في مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص ٥٢ .

(٢) راشد البرادى وآخر ، التطور الاقتصادى في مصر ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ٥ .

والقطنية ، وان كانت من الأنواع الرديئة ، وكذلك أنتشرت صناعة المواد الغذائية ، كعصر الزيتون وصناعة السكر ، وطحن الفلال وضرب الأرز ، كما انتشرت صناعة الحصر . . . الخ ، وفي أواخر أيام العثمانيين اختفت مراكز صناعية كان لها شهرة واسعة ، كما تدهور الإنتاج واختفت بعض الصناعات (٣) .

ومع هذا فلم يختلف هيكل الطوائف كثيرا عن ذي قبل ، حيث كانت كل حرفة تؤلف من أهلها طائفة يرأسها شيخ للنظر في شئونها وتخضع لسلطته ، وكان للمشايخ نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء ، يختارهم حكام المدن التي يقيمون بها أو السلطة العليا (٤) .

وتعرف الطائفة الحرفية ، بأنها الوحدة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع ، التي ينتظم فيها أصحاب رأس المال والعمال المشتغلون بها ، وأنها تشكل مجتمعا قائما بذاته ، يكاد يكون منعزلا عن المجتمعات الأخرى ، وكذا كانت القاهرة منقسمة الى طوائف حرفية حتى من الناحية الجغرافية ، حيث كانت كل طائفة تسكن مكانا واحدا منعزلا عن بقية المجتمع ، وكان يطلق على كل حي طائفة (حارة) ، فوجدت حارة الصناديقية ، والمغربلين والنحاسين والصاغة . . . الخ (٥) ويمكن تعريفها أيضا بأنها اتحاد بين أصحاب الحرفة الواحدة في المدينة ، أما استجابة

(٣) محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات في التطور الاقتصادي ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٧ - ١٨٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٥) محمد أنيس ، تطور المجتمع المصري من الانقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٥ .

لرغبة الأفراد أو لتشجيع الهيئة الحاكمة ، بهدف خدمة أعضائه وخماية المستهلكين (٦) . وباختلاف الصناعات في العهد العثماني ففسد نظام الطوائف وساءت قواعده ، واستمر ذلك الوضع طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر (٧) إذ وضحت في الأخير ظاهرة أساسية ، من الناحية السياسية والاجتماعية في الدولة ، وهي اللامركزية من الناحيتين الجغرافية والوظيفية ، حيث لم يمتد نفوذ الدولة في القاهرة ، الى كل مناطق اقاليم مصر ، لأن الحكام المحليين في المديريات ، وهي الصناجق أو الكشاف ، مارسوا سلطة تامة داخل مديرياتهم ، لا تقل عن سلطة حكام القاهرة ، حتى وضح أن الصناعة بمصر في أواخر القرن الثامن عشر ، كانت خاضعة لنظام الطوائف ، ولما كان لكل طائفة شيخ ، فكان من الواضح أيضا أن منصب شيخ الطائفة كان وراثيا في بعض الأسر ، مادامت تعمل بالصناعة (٨) .

وربما ساعد على ذلك أن مصر في أواخر القرن الثامن عشر ، كانت تعاني من حالة ركود اقتصادي وأعمال في مصادر ثروتها

(٦) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، ج ١ ، المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب ، ط ٢ ، مكتبة الخانجي بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٦١ .

(٧) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وأسولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٥٩ .

(٨) أحمد أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٢ ، وكان ذلك أمرا مألوفاً في مصر قبل الفتح العثماني وأقره العثمانيون ، لأنه يتمشى مع سياستهم في المحافظة على الوضع الذي يجدونه في البلاد المفتوحة قبل المستطاع راجع : السيد رجب حراز ، المدخل في تاريخ مصر الحديث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢٢ .

وتناقص سكانها ، وجمود في أنظمتها السياسية والاجتماعية ، وتأخر العلوم ، والفنون فيها ، وبهذا فقد شمل الاضمحلال كافة أوجه الانتاج والمبادلة فوق انها كانت تعيش منعزلة عن العالم غير متأثرة بالتطورات الاقتصادية التي مهدت لظهور نظام الصناعة الحديثة في أوروبا الغربية في القرنين السابع عشر والثامن عشر (٩) حتى أنه لم تطرأ تغييرات هامة على الصناعة المصرية خلال فترة الحملة الفرنسية على مصر ، نظرا للقصر للفترة التي قضها الفرنسيون في مصر (١٧٩٨ - ١٨٥١) (١٠) .

ومع أن الحرف المختلفة كانت تنقسم الى طوائف (١١) إلا أنه كان يشرف على أغلبها من الناحية الأمنية حتى عهد محمد علي ، وكيل الانكشارية (الكخيا المتولى) وهو وكيل رئيس شرطة القاهرة ، كما خضع بعض من هذه الطوائف لاشراف أغل العربان والمحاسب ، وان كان للمحاسب حق الاشراف الخاص على المواد الغذائية ، ووجد هناك أيضا حرف لا ترتبط بأى من هؤلاء ، وقد كانت تشكل طوائف هامشية كالراقصات والراقصين وعازفى الزامير (١٢) .

وبالرغم من استمرارية ذلك المنصب في بعض الأسر ، فلا بد من الإشارة الى أن شيخ الطائفة كان يتولى منصبه نتيجة لانتخاب

(٩) على الجريتلى ، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الاول من ق ١٩ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٢٥ ، وايضا : حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في مصر محمد على الكبير ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤ .

(١٠) على لطفى ، التطور الاقتصادي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ،

١٩٨٤ ، ص ١٧٥ .

(١١) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(١٢) نفسه .

(موافقة) كبار رجال الطائفة ، ثم تصدق الدولة على تعيينه مقابل رسم وهو ما يمكن القول معه بأنه كان يشتري مركزه بالمال يدفعه إليها ، ويختلف من وقت لآخر ، ويصبح الشيخ حاكما على الطائفة منذ تعيينه (١٢) .

وربما ساعد على ميوعة النظام الطائفي (١٤) أنه لم تكن هناك قواعد علمية أو مدروسة لاحتراف الحرف (١٥) ولأنه منذ القرن الثامن عشر قد سُمح بدخول أفراد جدد إليه ، بطريقة غير منظمة ، فمُنذ ذلك القرن ارتبطت الصناعة بالزراعة في مصر ، حيث كان عمال الزراعة يعملون بالغزل والنسيج في أوقات فراغهم ، ويشتغلون ببعض الصناعات في الشتاء عندما يقل عملهم بالزراعة ، ومما ساعد على عدم وقف ذلك الأسلوب ، أن الدخول من الصناعات اليدوية التي كان يزاولها النساء والأطفال كان يكون جزءا لا يستهان به من دخل الأسرة ، وأن الصناعة كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الأولية الزراعية (١٦) .

وربما ساعد عليه أيضا أن المجتمع المصري في العهد العثماني المملوكي ، كان مكونا من قوى فوقية وأخرى تحتية ، والأخيرة

(١٣) صالح ومهان ، الحياة الاجتماعية في عصر اسماعيل ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون تاريخ ، ص ١٦٨ ، ونميل الى استخدام كلمة شراء ، لاننا وجدنا بالوثائق ما يؤيد ذلك ، كاعطاء مشيخة الحماية التزاما لأحد الأفراد ، وبالرغم من الاستخدام الصريح لذلك المصطلح ، فاننا نقول انها تشبه أو تقترب بشكل ما الى نظام الالتزام .

(١٤) وكان يطلق على طوائف الحرف أيضا اسم الأصناف ، راجع : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(١٥) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(١٦) أحمد أحمد الحنّ ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

غبارة عن أثرية من الزراع ، ومن المشتغلين بالحرف الصناعية في المدن من المصريين المحرومين من كل شيء والواقع عليهم مغارم الحكم (١٧) ولذا فلا غرابة أن نجد الحرفيين قد ورثوا تنظيمها للانتاج حفظ لهم وحدتهم ، وحدد لهم معالمهم وسط المجتمع المصري (١٨) .

حيث كانت المنشآت الصناعية في اواخر القرن الثامن عشر صغيرة الحجم ، نتيجة لصعوبة المواصلات ، وضيق نطاق السوق ، ولذا كان يعمل في الواحدة منها صاحبها بمفرده أو بمساعدة بعض الصبيان ، كما وجدت بعض العمليات الصناعية التي زاولها أصحابها في المنازل ، أما الصانع أو الحرفي في القرية فكان ينتج لبيع في سوقها أو في القرى المجاورة ، وكذلك كانت طرق الانتاج الصناعي في مصر في ذلك القرن أيضا بدائية ومتاخرة فكان وقود المصانع هو قش الدرة والأرز والجلّة ، ولم يكن يوجد من القوى المحركة الا القوة العضلية والمواشي ، وعدد بسيط من طواحين الهواء في الاسكندرية (١٩) .

وقد تخصصت بعض القرى في بعض الحرف ، حتى أنها نسبت إليها ، كقرية البلاص بقنا التي تخصصت في صنع الجرار والبلايص ، وكانت هي والقرى المجاورة لها تورد الى كل بلاد مصر ذلك النوع من الصناعة ، لدرجة أن الدولة قد فرضت

(١٧) السيد وجب حراز المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(١٨) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩ ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢١ .

(١٩) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٢ - ص ١٤ .

على دواليب صنع ألباليص ضريبة ، وكذلك قرية الغنائم ألتى
اشتهرت بصناعة اللبد ، كما يلاحظ أن هناك بعض القرى نشأت
في ظروف معينة - كالتى ظهرت في القرن التاسع عشر - ولذا
ارتبط الاسم بالانشأة ، كالقناطر الخيرية والقلعة
السعيدية ، مما جعل غالبية نشاطها حرفيا تجاريا وكذلك عزبة
شلقان - وقتها - التى كان سكانها يعملون بالتجارة والصنائع
الحرفية العديدة ، حتى انه كان لها سوق دائم يوجد به كل
ما يوجد بالمدن (٢٠) .

وبالرغم من ذلك الوضع ، فمما لا شك فيه انه كان لوجود
الطوائف اكبر ضمان من العصف الذى كان يرتكب ضد الأفراد ،
اذ كان شيخ الطائفة مسئولاً عن دفع الفردة أو الاتاوة التى كانت
تفرض على اعضاء طائفته ، ولذلك لم يكن الأعضاء مسئولين
شخصيا امام الدولة ، وابتعدوا بذلك عن أعمال الابتزاز - بعض
الشيء - التى كان يقوم بها رجال الدولة (٢١) .

وقد وجدت عدة أنواع من النقود في تلك الفترة منها :
الدولارات التوسكانية ، وكانت تعرف باسم البوطة ، وتداول
بسعر ٨٠ - ٨٢ مدينى ، وهى تساوى قطعة الخردة (٢٢) كما
كان الدولار التوسكانى يساوى ٦٨٪ تقريبا من الدرهم أو ٦٨ ر.

(٢٠) على بركات ، رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ، مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، عدد ٥٤ ، القاهرة ، ١٩٨٢ ،
ص ٥٢ - ص ٥٣ .

(٢١) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢٢) وصف مصر ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

من الدرهم (٢٣) وكان للبوطاقة أو الخردة سعر استبدال عادي بالقاهرة وصل الى ٨٥ مدينى (٢٤) أو ٩٠ بارة (٢٥) كما وجد القرش وكان يساوى ٤٠ بارة (٢٦) أو ٤٠ - ٦٠ مدينى ، والمدينى والديوانى كانا يستخدمان فى الفكة (٢٧) وايضا وجد الزر محبوب وكان يساوى ١٢٠ مدينى (٢٨) وكذلك وجد فندقلى القسطنطينية ويساوى ١٦٠ مدينى (٢٩) .

-
- (٢٣) نفسه ، ص ٢٥٠ .
 - (٢٤) نفسه ، ص ٢٤٩ .
 - (٢٥) نفسه ، ص ٢١ .
 - (٢٦) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .
 - (٢٧) وصف مصر ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .
 - (٢٨) نفسه .
 - (٢٩) نفسه .

الفصل الأول

البناء الطائفي في عهد محمد علي

لم يكن المظهر الانعزالي أو الطائفي قاصرا على الحياة الاجتماعية ، في المدينة فحسب ، بل انه طبق كذلك على تنظيمها الجغرافي أو الإداري ، حيث كانت المدينة مقسمة الى مناطق إدارية أطلق عليها - كما المحنا - حارات ، ولكل حارة شيخ له مهام بوليسية أو إدارية وكان يسكنها عائلات ترتبط برباط المصلحة المشتركة (١) .

ورغم ذلك فان الحرفي المعين عند محمد على كان ينتقل من مكان لآخر ، ويوضح ذلك مطالبته بتعيين ضامن للحرف حتى لا يهرب ، كما كان الحال في القباينة (٢) وغيرهم ، مما يبين أن عملية توطين الحرفيين قد بدأت تهتز ، بعد ان كانت من أعمدة البناء الحرفي بمصر .

ونظرا لأن التنظيم الطائفي كان تنظيميا اجتماعيا واقتصاديا ، والطائفة منظمة اجتماعية ، واقتصادية شبه مستقلة ، فقد كان لكل طائفة أو حرفة دستورها غير المكتوب من العادات والتقاليد

(١) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٢) ديوان خديوى تركيا ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٩٦ ، قرار مجلس الملكية رقم ١٧٨ فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٣٤ ، مرسل الى مأمور الديوان الخديوى .

الموروثة ، وكان الهدف من تلك النظم الطائفية التي اتخذتها كل طائفة ، المحافظة على سرية الصناعة أو الحرفة في نطاق محدود ، أو سرية أو أسرار محدودة (٣) .

ورغم ذلك فقد كان هناك عزل ادارى للمشايخ ، وكان يتم ذلك في البداية عن طريق الديوان الخديوى ، حيث تم في سنة ١٨٣٢ عزل شيخ الصيارفة (٤) وكذلك عزل شيخ زباني المحروسة عندما ظهر اختلاسه (٥) على حين عزل شيخ حمارة القاهرة بلا مبرر (٦) مما يبين ان دور الطوائف في عزل أو تعيين مشايخها قد أصبح هامشيا وبالرغم من ان التعيين والعزل في الغالب كان يتم لصالح أعضاء الطوائف الا انه يعد تحجيما لدورها ، الذى حجم نهائيا بعمل لوائح للطوائف ، كما حدث لطائفة الصيارف في عام ١٨٣٥ (٧) .

وعلى اية حال فقد كان شيخ الطائفة ينتخب من بين أفراد الحرفة الأكفاء ، وان كانت الحكومة تعينه شكليا ، فكان حاكم الطائفة الوحيد ، لانه جمع بين وظائف رئيس وأمين الصندوق

(٣) محمد انيس وآخر ، الشرق العربى في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥٣ .

(٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٣٨٥ ، ص ١٨٦ ، امر من المجلس العالى رقم ٢٩٦ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٥) أوامر مجلس ملكية تركى ، محفظة ١ ، ملف ٢٢٢ - ١٥١/٨ ج ١ ، امر رقم ٨٢ فى ١ ديسمبر ١٨٣٤ .

(٦) عمية سنية تركى ، دفتر ٣ أوامر ، ص ٧٣ ، امر كريم رقم ٢٨٣ فى ٢٣ فى ٢٣ يناير ١٨٢٦ .

(٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٥٠ .

وكاتب الجرفة ، وقد وجد له أحيانا مساعد هو النقيب ، الذى يبدو أنه كان رئيس التنفيذ لأمرأ الشيخ (٨) .

حتى أكد بعض المعاصرين انه كان لمشايخ الطوائف الصناعية نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء يختارهم اما بحكام المدن التى يقيمون بها واما السلطة العليا (٩) .

دور الطوائف :

اتخذت الطائفة عدة طرق لحماية مصالح أعضائها منها :
أولا - محافظتها على مستويات أسعار السلع ، بتحديد سعر مجز لا يبيع العضو بأقل منه ، حتى لا يدخل المنتجون فى منافسة ضارة ، لكل من المنتجين والمستهلكين ، من طريق فرض سعر عادل لا مغالاة فيه ، ولا يضمن إلا الربح المعقول للمنتج ، وخاصة بعد إشراف محمد على ، على الطوائف الحرفية (١٠) .
وثانيا - تحديد لها لعدد العمال ، والعمال تحت التمرين لكل عضو ، بشكل يحد من حجم الإنتاج حتى لا ينخفض الثمن ، لأن عدد السكان كان شبه ثابت والاقتصاد كذلك فى حالة سكون ، والطلب على الإنتاج غير قابل للزيادة ، وثالثا - منعها لكثير من السكان من ممارسة المهنة ، بحجة أنهم ان سمحوا بممارسة الحرف الصناعية فان مستوى الإنتاج سيتدهور ، على حين كان

(٨) أميل فهمى حنا شنودة ، تاريخ التعليم حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ،

دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٢ .

(٩) أ.ب. كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسمود ،

ج ٢ ، مطبعة الجبلادى ، القاهرة ، ١٩٢٤ ، ص ٤٦ .

(١٠) حاسم المسموقى ، دراسات فى التاريخ الاقتصادى ، دار الكتاب

الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٧٢ .

الغرض الأساسى من ذلك هو الاحتفاظ بمستويات عالية للأجور ،
ومنع المنافسة بين الحرفيين (١١) .

ورغم ذلك فلا بد من ذكر أن محمد على كان يتدخل فى
أسعار المنتجات الحرفية بشتى الطرق ، اذ كان لا يوافق أو يرضى
برفع ثمن المنتجات حتى لا يرتفع السعر على المواطنين ، وحتى
لا يحدث تسابق على رفع الأسعار بين المنتجين ، ولذا قاوم
ذلك التيار على مستوى كل الحرف غير المحتكرة ، ويؤكد ذلك
عدم موافقته على رفع أجرة الطحانين (١٢) .

ولضمان جودة الانتاج قامت الطوائف بالاشراف عليه
وبالتفتيش على أصحاب الأعمال أو الحرف ، لتتأكد من جودته
ومدى مطابقته للمواصفات المطلوبة ، كى تطبق العقوبات فى حالة
مخالفة تلك الشروط ، وللاطمئنان على جودته كانت الطوائف
تطلب اتباع تعليمات منها : منع العمل ليلا حتى لا يتدهور مستوى
الانتاج من جهة ، وحتى لا يزيد عن الحاجة من جهة أخرى
فينخفض الثمن ، كما حثمت بعض الطوائف على الحرفى العمل
فى محله أمام الجمهور ، الذى يراقبهم وليصعب عليهم الفس ،
كذلك منعت بعض الطوائف عمالها من الاشتغال بحرف أخرى ،
وكذلك منعت الطوائف أصحاب الحرف من الدعاية والاعلان
عن منتجاتهم (١٣) .

(١١) راجع ، الوقائع المصرية ، عدد ١٠٨ ، ١٢/١١/ ١٨٣٠ ، أحكام ،
ص ٢ .

(١٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ١٩٦ ، من مأمور الديوان
الخديوى ، برقم ٩٢٦ فى ٢٩ يوليه ١٨٣٠ ، الى الاعا' المحاسب .

(١٣) نفسه ، ص ٧٦ - ص ٧٧ .

كما قامت الطائفة بوضع قيود وشروط لعضويتها ، فلم تسمح بالانتماء اليها الا بتوافر الشروط التالية : قضاء العامل فترة من التمرين تختلف حسب كل حرفة وحسب المنطقة ، وغالبا ما كان العمال يبدأون تمرينهم فيما بعد سن الثامنة والعاشرة ، ويتم الالتحاق بخدمة صاحب الحرفة وفقا لعقد كتابي ينص على موافقة ولي الأمر على التحاق الصبي بالعمل مع تعهد صاحب الحرفة بتدريبه وإيوائه ، مقابل أن يتعهد الصبي بطاعته وبخدمته باخلاص وبالتمسك بالخلق الطيب ، ولا يكون العامل بعد التمرين صاحب حرفة ، الا اذا وجد لديه المال اللازم ، ولذا كثيرا ما عمل بعد التمرين عامل حتى يدخر المال المطلوب لبدء حرفة لحسابه الخاص ، وحتى بعد كل هذا ، كان لا يستطيع أن يصبح صاحب حرفة الا بعد الزواج ، لأن صاحب الحرفة كان يستخدم صبية ويلتزم بإيوائهم ورعايتهم واطعامهم ، واذا لم يكن متزوجا صعب عليه توفير تلك الالتزامات (١٤) .

وبالرغم من هذا فقد ذكر - وهو ما لا نميل اليه - أن الطوائف في مصر لم تحاول تقييد عدد من يسمح لهم بممارسة الحرفة ، ولم تقيّد المعروض من السلع ، ولم ترهق أفرادها بالجبايات أو تفرض رقابة غاشمة على الإنتاج ، ولم تكن من عوامل تأخر الصناعة ، بل كانت عاملا في استمرار الصناعات في مواجهة ظروف الانحلال والضعف (١٥) .

وهو رأى نعتقد أنه ضعيف ولا يصمد أمام النقد أو مواجهة الوضع الذي أشرنا اليه ، بل أن الذي يمكن قوله هو أن الدقة

(١٤) محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١١ - ص ١٢ .

(١٥) أحمد أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

في التنظيم الحرفي ، أدت الى جعله يلعب دورا كبير في تنظيمه ودعم قوته ووحدته ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فقد أدت تلك القيود الى اغلاق الطوائف لأبواب القبول أمام العمال الماهرين ، لأنهم ليسوا من اولاد اصحاب الحرف ، ول فقرهم ولعدم توفر رسوم الاشتراك لديهم (١٦) مما أدى الى نتائج عكس ما ذكر .

وبخاصة بعد ان قوى مركز الطوائف نجدها تشدد في شروط العضوية ، فبالإضافة الى الشروط السابقة ، تقرر رسم عضوية مرتفعا ، وطلب من يرغب في الانضمام اليها بضرورة تقديمه إنتاجه اليها حاويا على قدر من الابتكار لاثبات احقيتهم في عضويتها (١٧) ورغم ذلك فقد اتجه محمد على الى نشر الحرف بين مواطنيه ، لتغطية حاجة بلاده ، وحاجته الخاصة من الحرف الانتاجية ، ويتبين ذلك من ارسال حلاجين الى طهطا وجرجا لتعليم الفلاحين عملية الحليج (١٨) مما يوضح عناية الرجل بنشر فنون الحرف على الناس عامة ، ويبين دخول دماء جديدة للحرف ، بعيدا عن الحرف التقليدية ، وبذا يتهدد ويهتز كيائها الاحتكاري .

ولو حاولنا مطالعة بعض ارقام الطوائف وعضويتها فسوف نجد ان عدد سكان القاهرة قد قدر بحوالى ٣٠٠.٠٠٠ نسمة في احصاء تم قبل الحملة الفرنسية كان منهم حرفيون مستقرون ، سواء كانوا أسطوات أو عمال عاديين ٢٥٠.٠٠٠ نسمة ، والقهوجية

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٢ .

(١٧) عاصم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(١٨) معية سنية تركي ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٥٦ ، أمر من الجنب العالي

رقم ٤٢٢ في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٢٦ أمر ابراهيم باشا بأمور المحطة ونبروه .

(وهم أصحاب المحلات التى يقصدها الناس لتناول القهوة)
٢٠٠٠ نسمة ، والخدم الذكور وهم عدة أنواع منها : القواسون
والسياس ، والسقاعون ، والفراشون ، ٣٠٠٠ نسمة ، والعمال
والحمالون وعمال اليومية ٢٥٠٠٠ نسمة ، والأطفال من الجنسين
٧٥٠٠٠ نسمة تقريبا (١٩) .

ومجموع هؤلاء ١٥٧٠٠٠ نسمة ، أو حرقى على اختلاف
أشكالهم ، مما يوضح أن نسبة الحرفيين الى مجموع السكان
بالقاهرة كانت حوالى ٦٣٪ ، وهى نسبة بسيطة وبخاصة فى
غياب مشاريع الدولة ، كما يؤكد اثر القيود المشار اليها .

وفى بداية القرن التاسع عشر بلغ عدد طوائف القاهرة ٦٤
طائفة لمختلف الحرف (٢٠) ثم وصل الى ١٦٤ طائفة فى
عام ١٨٤٠ (٢١) على حين أكد بير أن الطوائف بالمحروسة كانت
فى عام ١٨٠١ (٢٧٢ طائفة) موزعة كما يلى : ١٠٤ طائفة
للحرف الصناعية ، و ٩٩ طائفة للتجار ، و ٦٩ طائفة للنقل

(١٩) علماء الحملة الفرنسية وصف مصر ، المجلد السابق ،
ص ١٩ - ص ٢٠ .

(٢٠) أمين مر الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢١) أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، ج ١ ط ٢ ،
مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٢ ، ص ١٥٠ ، ومما يجدر ذكره أن أصحاب
الصناعات - وتسمى الأصناف فى ذلك العصر - لم يكونوا هم وحدهم الذين
يكونون طائفة فيما بينهم ، وإنما وجد هناك طوائف للنحاسين ، والصفاة ،
والعنادقية ، بل وصل الأمر الى أن تكون طوائف للصوص ، والعمارات ،
والشحاذين ، راجع : محمد أنيس ، تطور المجتمع العربى من الانقطاع الى
ثورة يوليو ، ص ٣٦ .

والخدمات (٢٢) وبذلك التناقض الكبير بين الأرقام تتضح حقيقة لابد من الاعتراف بها ، وهى انه فى تلك الفترة المبكرة يصعب الفصل بين الطوائف الحرفية الصناعية وغيرها بصورة تمكن من وضع احصاء أو أرقام دقيقة لها .

وعلى اية فقد ترتب على ذلك النظام الطائفى عدة نتائج هامة منها أن كل فرد فى المجتمع أصبح يجد مكانه فيه ، مهما بلغت وضاعة ذلك المكان ، وبذا أفرز ذلك الوضع ميزة هامة لنظام الطوائف ، وهى انه أوجد فى المجتمع منظمات كاملة ومعدة للحركة عند اللزوم ، لها قياداتها وقواعدها (٢٣) .

كما كان لانتحاء أهل حرف المدن فى طوائف أو اصناف مزايا منها : انه ربط ووثق بين أهل الحرفة للدرجة انه اشعرهم بأنهم أسرة واحدة ، وحافظ للحرفيين على مستوى معين من التربية والأخلاق ، حيث كانت كل طائفة تنتمى فى الغالب الى إحدى الطرق الصوفية ، ومنح الشيوخ قدرا من النفوذ السياسى ، حيث جعل من حقهم - فى القرن الثامن عشر - الدخول مباشرة على البابا العثمانى ، كما سهل للسلطات الحكومية حفظ الأمن والاتصال بينها وبين الطوائف عن طريق شيوخها (٢٤) .

ومع هذه الميزة فقد أدى ذلك الوضع الى نتائج سيئة منها : انه منح الفرصة لظهور طوائف خارجة على القانون ، وعلى

Bear. G. : Egyptian Guilds in modern times
Jerusalem, 1964, P. 410.

(٢٢)

(٢٣) محمد انيس ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٢٤) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

مبادئ الأخلاق ، كثافة العصور ، وطائفة الماهرات ، ، الخ ،
وإن كانت هذه الطوائف معترفا بها من الدولة ، كما جعل ولأه
الفرد في المجتمع نحو الطائفة أو المجتمع الذي تنتمي إليه ،
مما أدى الى اختفاء فكرة المواطنة التي تعنى ولأه الفرد نحو
الدولة ، واختفت تبعا لذلك الرابطة بين تلك المجتمعات
المبعثرة (٢٥) المنعزلة .

والى جوار المظهر الطائفي أو الانعزالي لسكان المدن : وجد
المظهر الجماعي الذي كان يشترك فيه سكان المدينة الواحدة ،
ويتضح ذلك المظهر في تجمع السكان على اختلاف طوائفهم ضد
السلطات الحكومية لازالة القرض (المغارم) ، ومن تلك المظاهر
أيضا الاحتفال بالمناسبات العامة والأعياد الدينية (٢٦) .

وربما كانت تلك الأسباب هي التي جعلت الحرفيين
يشعرون بحقيقة وضعهم الاجتماعي ، ولذا نجدهم في حالات
توقدهم في العهد العثماني وما بعده لم يشتركوا في الحكم (٢٧) .

فعندما أنشأ نابليون ديوانا بالقاهرة ، كونه من تسعة من
علماء الأزهر أما ديوان عاصمة كل مديرية ، فقد كونه من سبعة
من أعيانها وعلمائها ومشايخ البلاد فيها ، ثم دعا أعيان مصر

(٢٥) محمد انيس ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٢٧) عبد العزيز سليمان توار ، تاريخ مصر الاجتماعي ط ٤ ، مكتبة
سميد رافت ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢١ . خاصة وأنه كان لشايخ
الطوائف والنقباء نشاطهم السياسي الملحوظ ، وخاصة في الأحداث التي أدت
الى تولي محمد علي مقاليد الحكم ، راجع : علي الجريتلي ، المرجع السابق ،
ص ٢٢ - ص ٢٣ .

وعلماءها ومجاريها ومشايخها إلى ديوان عام بالقاهرة ،
ليستشيرهم في المسائل المالية والإدارية ، ومع ذلك فلا تعد تلك
الدواوين مجالس نيابية ، لأن أعضائها لم ينتخبهم المواطنون ،
بل عينهم بونايرت ، ولأنه لم يكن ملزما باتباع ما يقرره
الأعضاء (٢٨) .

ففى ١١ يونية ١٧٩٨ ، اتفق قائمقام سرى عسكر مع المشايخ
والوجاهة على تعيين عشرة من المشايخ للديوان ، وفى
٢١ نوفمبر من نفس العام ، عملوا ترتيبا للديوان العام على تنظيم
آخر ، وعينوا له ستين نفرا ، منهم أربعة عشر يحضرون دائما ،
ويقال لهم الديوان الخصوصى ، والباقى بحسب الضرورة ،
وعلى أية حال فقد كان غالبه من مشايخ الحرف (٢٩) مكونى
الديوان ، العمومى ، وإن قلل من أهمية ذلك ، أنه لم يكن لهم
أهمية كبرى بجوار أعداد الصفوة البسيطة المكونة للدواوين
المحدودة .

وبتنظيم مجمد على للحكومة المركزية فى القاهرة عام ١٨٢٤ ،
أنشأ الديوان العالى برئاسة الكتخدا بك وهو نائب أو وكيل
الباشا ، وسمى ذلك الديوان بأسماء أخرى ، منها الديوان
الخديوى ومجلس القلعة ، وفى وقت ما سعى بديوان المعاونة ،
وللخصت مهامه فى بحث شئون مصر الداخلية ، كما أنشأ فى
عام ١٨٢٩ مجلس المشورة أو الشورى ، الذى كان يتكون من
كبار الموظفين والعلماء والأعيان ، وينعقد مرة واحدة فى العام ،

(٢٨) مصطفى القونى ، تاريخ مصر السياسى والاقتصادى ، الطبعة
الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ١٢ .
(٢٩) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ١١٦ ، ص ١٢٣ .

لاستشارته في مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية ، وأن احتفظ الرجل لنفسه بالرأى النهائي في كل تلك الأحوال (٢٠) .

وانشأ كذلك المجلس العالى في عام ١٨٣٤ ، وكان يتكون من نظار الدواوين ورؤساء المصالح ، واثنين من العلماء ، واثنين من التجار ، واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات ، ومن كل مديرية اثنان من الأعيان ، وبعد ذلك أنشأ عددا من الدواوين ألفها على التوالى لكل فرع من فروع الحكومة ، منها ما كان للحربية والبحرية والمدارس والتجارة ... الخ (٢١) .

ثم أصدر محمد على في يولية من سنة ١٨٣٧ اللائحة الادارية المعروفة بالاستنائه ، لتنظيم شئون الحكومة الداخلية ، وقد حصرت تلك اللائحة الدواوين في سبعة ، هى : ديوان الفابريقات وديوان الايرادات ، وديوان المدارس ، وديوان الجهادية ، وديوان البحر ، وديوان الامور الافرنكية والتجارة المصرية ، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل ان محمد على ألف في عام ١٨٤٧ المجلس العمومى ، او الجمعية العمومية للنظر في شئون الحكومة العامة ، وكانت قراراته تعرض على المجلس المخصوص او الخصوصى ، الذى كانت مهمته بحث الشئون المدنية الكبرى ، واصدار التعليمات للمصالح المختلفة ، وسن اللوائح والقوانين ، واذا وافق ذلك المجلس أيضا على قرارات المجلس العمومى ، أحالها على محمد على ليأمر بتنفيذها اذا وافق عليها ،

(٢٠) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ - ص ٢٠٩ .
(٢١) عبد الرحمن الرافى ، عصر محمد على ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٦٠٦ - ص ٦٠٨ ، وأيضا : محمد فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة مصر محمد على ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٩ .

وبالرغم من كل تلك التنظيمات فقد كان محمد على مصدر السلطة العليا في البلاد (٣٢) .

وعلى ذلك أكد الراقى ، أن محمد على كانت عنده فكرة النظام والاصلاح ، وانه كان يعيل الى أخذ رأى مستشاريه في الأمور قبل تصريفها ، مسئولاً على ذلك بإنشائه لتلك المجالس والدواوين ، كى يرجع اليها في الشؤون المختلفة (٣٣) ومن يتصفح وثائق تلك الفترة وبخاصة المتصلة منها بالحرف يقف على ذلك الأمر مع ملاحظة أن الحرفيين لم يكن لهم وضع أو دور ومشاركة على خريطة ادارته تلك أو دولا ب حكمه .

الهيكل الطائفي :

كان لكل طائفة شيخ وفي بعض الأحيان مخاترة ونقيب (٣٤) ، المخاترة جمع مختار ، والمختار منصب بين النقيب والمعلم ، ولذا كان هيكل الطائفة يتكون - أحيانا - من ستة عناصر هم : الشيخ ، والنقيب ، والمختار ، والمعلم أو الأسطى ، والعريف ، والصبية ، ولكل فرد منهم مواصفات خاصة ، وواجبات وحقوق تجاه الآخر (٣٥) ومع ذلك فقد كان الهيكل السائد لكل طائفة هو الشيخ ، فالمعلم أو الأسطى ثم العريف ، يليه الصبية .

(٣٢) كما أنشأ في الاسكندرية مجلسا عموميا آخر يختص بالنظر في شئونها ، وكان يرأسه ناظر ديوان الاسكندرية ، راجع : عبد الرحمن الراقى ، المرجع السابق ، ص ٦١٥ - ص ٦١٧ .

(٣٣) نفسه ، ص ٦٠٦ .

(٣٤) على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة ، أمر القاهرة ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٢٤٧ .

(٣٥) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥ .

وإذا كان شيخ الطائفة يتولى منصبه من الناحية الاسمية بالانتخاب ، وتعيينه الحكومة ، فالواقع أيضا انه كان يتولاه عن طريق الوراثة ، ومن هنا احتفظت أسر معينة بذلك المنصب بتوارثه ابناؤها ، وكان يعقب انتخاب شيخ الطائفة اقامة حفل تسميته في منصبه ، يقسم فيه قسما معيناً ، وقد كان الشيخ يتولى منصبه مدى الحياة ، ولكن ذلك لم يكن منع أفراد الطائفة من عزل شيخهم عندما يجدوا منه تهاونا في مهامه (٣٦) .

خاصة وأن أفراد أو أعضاء كل حرفة ، كانوا ينتمون الى مجموعة من الأسر المعروفة باحتكارها لهذه الصنعة أو الحرفة ، ويقطنون غالبا منطقة - كما بينا - سكنية واحدة ، ومن ثم فقد كانت الطائفة الحرفية هي الشكل الذي تميز به مجتمع المدينة في العهد العثماني المملوكي (٣٧) مما شجع بعض المؤرخين الى القول بأنه نتج عن ضعف سلطة المركزية الوظيفية تلك أن ينتظم أفراد كل حرفة في المجتمع في تنظيم الطائفة (٣٨) لتدبير أمورها بنفسها والدفاع عن مصالحها (٣٩) وكذلك رعاية وحماية أفرادها وتقاليدهم (٤٠) بالرغم من أن محمد على قد سمح في أواخر حكمه بانتقال بعض الحرفيين من حرفة الى أخرى ، لمواجهة اضمحلال

(٣٦) لم يكن ذلك الانتخاب يتم بأغلبية الأصوات ، بل باتفاق أعضاء الطائفة ، راجع : السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣٧) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، ص ١٥ .

(٣٨) محمد أنيس ، تطور المجتمع المصري من الانقطاع الى ثورة ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ٢٦ .

(٣٩) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٤٠) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

تكسب بعضهم بطوائفهم . أو لانتقال عاطل طائفة الى طائفة اخرى (٤١) حتى يعمل الحرفيين ولا تسوء أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية .

وبذا يتضح ان أسباب قيام الطوائف ، يرجع الى ضعف سلطة المركزية الوظيفية ، والى المحافظة على سرية الصناعة وتقاليدها والى تدبير أمور الحرفة والدفاع عن مصالحها والعمل على رعايتها وحماية أفرادها .

مساعدة وشيخ الحرفة :

١ - الصبى :

اتخذت كل طائفة شكل البناء الهرمى على رأسه شيخ الطائفة ، ومن بعده الأعضاء ثم الصبية المرشحون للعضوية ، وبمعنى آخر فقد قام هيكل طوائف الحرف على ثلاث درجات بعد الشيخ هم : الرؤساء ، والعرفاء ، والصبين ، من الذين يتعلمون ويتدربون على العمل أو الحرفة فى محل أو ورشة أحد الأعضاء لعدة سنين ، يتعلمون خلالها أسرار الحرفة وتقاليدها ، ولذا كانوا يعدون قاعدة الطائفة (٤٢) .

وكان الصبى يعيش عند الرئيس ، وله عليه واجب الطاعة والاحترام ، وعلى الرئيس واجب تعليمه الحرفة التى يزاوئها ،

(٤١) ديوان الوزيركو بمصر عربى ، أمر رقم ١ ، نمرة ٩٠ فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٤٦ ، وورد لمحافظة مصر برقم ٢١ فى ١٨٤٧/١/٢ ، وأيضا الأمر العالى لديوان الداخلية رقم ٧٥ فى ١٨٤٦/١٢/٢٦ ، وورد للمحافظة برقم ٢ فى ١٨٤٧/١/٢ ، ص ٢ - ص ١٣ .

ولكل رئيس عدد من الصبيان لا يتعداه (٤٣) وأورد البعض أن الصبية لم يكن لهم أجر وليس لهم أية حقوق ، وأنه كان لا يلتحق من الأطفال كصبية بالحرف إلا أبناء المعلمين أو الزملاء في المهنة ، وأنه كان لكل صناعة مدة يتدرب الصبي خلالها على العمل (٤٤) قدرت بحوالى سبع سنين ، يمر بعدها الصبي بامتحان ليرتقى الى درجة العريف (٤٥) .

إلا أنه وجدت معايير تحمى الصبي من قسوة المعلم ، سواء أكانت بدنية أم مادية ، ويضاف الى ذلك أن المعلم كان يشارك عماله وصبيته مناسباتهم الاجتماعية وأفراحهم ، وأنه كان يرعاهم إذا مرضوا ، مما جعله نوعا من التضامن الاجتماعى بين صاحب العمل والعمال ، كان دوره حاسما فى غياب مسئولية الدولة الاجتماعية (٤٦) وربما يؤيد ذلك أن العامل كان عادة يتزوج ابنة المعلم وبذلك كانت العلاقات فى داخل الحرفة أبوية فى العمل وفى الحياة الاجتماعية (٤٧) .

أما فيما يتعلق بغير تلك المعايير الإنسانية الخلقية ، فلا نعتقد أنه قد وجدت معايير أخرى ، حيث ذكر علماء الحملة الفرنسية أن الأب الذى كان يريد أن يعلم ابنه حرفة ، كان عليه

(٤٣) أحمد محمد إبراهيم ، الاقتصاد السياسى ، ص ١٤٨ - ص ١٤٩ .
(٤٤) حلمى محروس اسماعيل ، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ج ١ ، رسالة دكتوراه فى التاريخ الحديث ، غير منشورة ، قسم التاريخ ، بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤٦ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ١٤٨ - ص ١٤٩ .

(٤٦) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(٤٧) نفسه .

أو يسلمه لحل أو لمعلم ، وكان على الصبى أن يحمل معه وجباته ليمضى اليوم ، ثم يعود فى المساء الى منزله وما أن يتعلم الحرفة حتى كان يحصل على اجر يزيد بزيادة مهارته (٤٨) .

١ - العريف :

وبعد أن يتعلم الصبى اسرار الحرفة وفنونها وتقاليدها ، وبعد أن يحصل على أكبر فائدة من النواحى الأخرى المتصلة بالحرفة ، يحاول أن يرقى الى درجة العرفاء ، وهى درجة وسط بين الصبيان والرؤساء فالعريف عامل أجير يعيش غالبا عند الرئيس الذى يأويه ويطعمه ، وللرئيس أن يستخدم عددا محدودا من العرفاء لا يتجاوز واحدا أو اثنين ، وتتراوح فترة عمل العريف بين ثلاث وخمس سنين ، لا يحق للرئيس خلالها أن يطرده ، أما العريف الذى يترك رئيسه قبل نهايتها فلا يجد آخر يقبل أن يستخدمه ، وكان على العريف الذى يتمكن من حرفته ويريد أن يعمل مستقلا - أى يرقى الى مرتبة الرؤساء - أن يقدم عملا يثبت به مهارته (٤٩) .

حيث كان الرئيس يرشح عريفه لتلك الدرجة ، ويحصل له على تصريح من شيخ الطائفة بفتح محل بمفرده يستخدم فيه هو الآخر ما يحتاج اليه من العرفاء والصبيان (٥٠) .

ولا يحصل على ذلك التصريح بسهولة ، بل بعد عدة خطوات يمر بها ، وتبدأ بأن يثبت مهارته فى تلك الصنعة ، وذلك بعمل

(٤٨) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .

(٤٩) أحمد محمد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ - ١٤٦ .

(٥٠) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

شيء فنى فيها ، يشهد له بأنه يستحق أن يرقى الى درجة المعلم أو الرئيس ، وبذا يشهد له معلمه وباقي المعلمين في صناعته ، ويعرفون شيخ الطائفة بما تم فيحضره ويختبره ، وعندما يثبت له اهليته لذلك يقلده معلما ، وبعد حفلة تتوقف على مقدرته المالية ، يدعو فيها شيخ الطائفة والرؤساء والنقباء وغيرهم من باقي الطوائف (٥١) .

مما يوضح ان الترقى من درجة صبي الى درجة عامل ، ومن درجة الأخير الى درجة معلم لم يكن سهلا ، ولا يتم عشوائيا وانما يتم بعد اختبار القدرة الفنية للمترقى حتى لا تتدهور الحرفة وتضعف جودة الانتاج (٥٢) .

وعلى اية حال فقد ظلت تلك العادة في ثلاث طوائف هي : الصرمائية ، والحلافين ، والحمامية ، وكانت تسمى عندهم بالشد والحزم ، وهى عبارة عن شد يلف حول وسطه . وهو حزام خاص عند شيخ الطائفة (٥٣) ويعقده النقيب عدة عقد أقلها ثلاث واكثرها ست ، فالعريف كان يعقد الست عقد ، تفك الثلاثة الأولى منها على التوالى ، عند قراءة الفاتحة للنبي ، ثم الحسين ، فصاحب الطريقة التى تنتمى اليها الطائفة .

والعقدة التى تلى ذلك تسمى الأسطاوية ويفكها معلمه ، لأنه هو الذى رباه وعلمه الصنعة ، أما التى تليها فتسمى بالرتبة

(٥١) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(٥٢) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(٥٣) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٣ ، واستمرت تلك

العادة في عهد اسماعيل ، بما يعنى استمرارها حتى نهاية القرن التاسع عشر .

ويحلبها شيخ الطائفة ، أما الأخيرة فيحلبها أحد الأسطوانات
الموجودين وأثناء الحل والعقد يقرأ النقيب الخطب والقصائد (٥٤)
بالمجلس (٥٥) وبعد حل تلك العقد ، ينادى به شيخ الطائفة عضوا
من أعضائها (٥٦) وعقب ذلك يتعهد المترقى بمراعاة الطائفة
وتقاليدها (٥٧) .

ومن الواضح أن ذلك الحفل كان يختلف عن حفل دخول
الصبي الحرفة ليصبح صانعا ، وعضوا رسميا بالطائفة ، وإن
كان يسمى أيضا الشد أو شد الولد أى دخول الطائفة (٥٨)
لأن الصبي لم يكن له بعد شيخ قد علمه الصنعة ، ولم يكن له
رتبة يمنحها له شيخ الطائفة . . . الخ ، ولذا كان يكتفى بالنصف
الأول من العقد ، أى بثلاث منها فقط .

وكان يتم الحفل عادة في بيت والد الصبي ، حيث يجتمع
أفراد الطائفة ، ثم يحزم الصبي بشال - الحزام المشار إليه -
ويعقد به ثلاث عقد ، ثم تقرأ الفاتحة الأولى على الرسول
محمد صلى الله عليه وسلم ، والثانية على الحسين ، والثالثة
على شيخ الطريقة الدينية التى تنتمى إليها الطائفة ، وتفك
العقد الثلاث عند قراءة كل فاتحة ، ويقدم بعد ذلك شيخ الطائفة

(٥٤) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٥٥) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٥٦) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٥٧) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٥٨) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ،

ويعلم دخول الصبى الطائفة ، وعلى ذلك يقدم الصبى بدوره هدايا رمزية للشيخ ، ثم يختتم الاحتفال بتلاوة بعض الإبتهالات والأدعية الدينية ، وبإقامة مأدبة على نفقة والد الصبى للحاضرين (٥٩) .

وتوضح تلك الاحتفالات شيئا هاما هو مدى التسامح الدينى بين المصريين ، فمن الواضح انها كانت ذات صبغة دينية اسلامية ، ولم يظهر بها أى شكل من الأشكال الدينية الأخرى ، على حين من المؤكد أن الحرفيين فى مصر كانوا يضمون كل الفئات الدينية وليس المسلمين وحدهم ، مما يعنى قوة ذلك النسيج الاجتماعى وتوحده وتآلفه .

وقد كان من حق أى فرد من أعضاء الطائفة الذين يحضرون الاحتفال أن يعترض على دخول الصبى الطائفة أو ترقيته ، وذلك بأن يعرض على الحاضرين عينة أو نموذجا من صناعته ، يثبت به عدم تمكنه من حرفته .

وربما يتبع ذلك ما يمكن تسميته بأيام أهل القاهرة وغيرها فى بعض المناسبات ، التى كانت تقام فى أيام عامة معينة معروفة ، وفى مناسبات يختارها الناس بالقاهرة وفى غيرها من بلاد مصر ، اذ كانت تسير مواكب تشبه المهرجانات ، تبرز فيها الجماهير ابتهاجا بما يحرك عاطفتها وشعورها تجاه حادثة أو انسان .

ومن تلك المناسبات أن السيد عمر مكرم زعيم مصر حين

(٥٩) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

احتفل بختان ابنته (٦٠) أقام أهل القاهرة مهرجانا شعبيا احتفالا بها ، وسار فيه أصحاب الحرف المختلفة ، يقودون عرباتهم وهى تمثل الحرفة أو العمل ، الذى تمارسه الطائفة منهم ، فيحضر أصحاب كل حرفة عربية ذات شكل معين يختارونه ، وبعد زخرفتها وتزيينها يضعون على ظهرها أدوات حرفتهم ، ومع هذه الأدوات الصانع ، كأنها محل متنقل ، فتتمر عربية عليها صانع الحلوى بأوانيهِ وأدواته ، من دقيق وسكر وخلافه ، ثم أخرى عليها خياط يقص أثوابا ويخيطها ، وأخرى عليها بناء ، ثم أخرى عليها خباز بفرنه وعجينه يصنع الخبز ، وهكذا الحداد ، والصياد ... الخ ، ويسير أهل الحرفة أمام العربية التى تمثلهم (٦١) ويخرج أهل القاهرة أو غيرها من الصباح للجُلوس فى الأماكن التى تمر بها ، لمشاهدة تلك المواكب الشعبية الرائعة ، فيروا فيها حياتهم العامة والخاصة (٦٢) .

وعندما احتفل محمد على فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨١٣ بعقد قران ابنه اسماعيل ، استمر الحفل الى ليلة الجمعة التالية ليلا ونهارا ، وخلال تلك الفترة نبه على أصحاب الحرف والصنائع بعمل عربات مشكلة وممثلة لحرفتهم وصنائعهم ليمشوا بها فى زفة العروس ، ولذا فرض رئيس كل حرفة على أفرادها قرائض ودراهم يجمعها وينفقها على العربية ، وما يلزمها من زينة وأدوات الصنعة التى تتميز بها عن غيرها ، وما يحتاجه أيضا من أخشاب وجمال وحمير أو رجال يسحبونها ، فتصير فى الشكل كأنها محل

(٦٠) فى أغسطس ١٨٩٩ ، راجع : محمود الشراوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١١٥ .
 (٦١) نفسه ، ص ١١٦ .
 (٦٢) نفسه .

والبائع جالس فيها ، كالفظاطرى والعلوانى والعقاد والسمكرى . .
النخ (٦٢) .

وبلغت جملة العربات ٩١ عربة بخلاف اربع عربات مخصصة
للعروس ، وكان امام كل عربة اهل حرفتها وصناعها مشاة خلف
الطبول والزمور ، وهم مزينون بالملابس الفاخرة ، التى كان
أكثرها مستعارة (٦٤) .

واخذوا منذ يوم الأربعاء يعرون من تحت بيت الباشا ،
ويأتى كبير الحرفة بورقته الى المتعين للاقاتهم ، فينعم عليه بخلعة
ودراهم كما يعطى البعض شال كشميرى والفين فضة ، او البعض
طاقية تفصيلية قطن وأربعة اذرع جوخ ، على قدر مقام الصنعة
وأهلها ، واستمر مرورهم من أول النهار الى آخره ولما أصبح
يوم الخميس رتبوا مرور الزفة (٦٥) .

والواقع أن تلك المهرجانات لم يكن الهدف منها المباح
العامة للجماهير ، أو اللهو واللعب فقط ، بل كانت بمثابة معرض
متنقل يمثل الحياة الصناعية والانتاجية فى البلاد ، مما يزيد
المنافسة التى تساعد على تقدم الحياة الصناعية وأزدهارها ،
كما أنه من جهة أخرى يذكر الناس بما فى بلادهم من صناعة
فيقبلون عليها (٦٦) .

(٦٣) عبد الرحمن الجبرى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ،
ج ٧ ، ط ١ ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٥٧ - ص ٢٥٩ .

(٦٤) نفسه .

(٦٥) نفسه .

(٦٦) محمد الشرقاوى ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

٣ - الرئيس أو شيخ الحرفة :

لما كان الرئيس صانعا فقد كان يعرف الى جوار ذلك باسم المعلم أو الأسطى (٦٧) وكان يعمل في مصنعه الصغير ويلحق به بعض الصبيان - كما أوضحنا - لتعلم الحرفة ومعرفة أسرارها ، وإذا ترك الصبي معلمه فلا يستطيع العمل بمصنع آخر ، الا بعد العودة الى شيخ الطائفة ، فإذا كان الانفصال بسبب مشاجرة بين الصبي ومعلمه تدخل الشيخ بينهما ، ليزيل الخلاف ويعيد الصبي الى عمله ، وان كان الانفصال بسبب مصلحة مالية ، وافق الشيخ وتوسط لادخال الصبي في خدمة معلم آخر (٦٨) .

وينبغى الا يغيب عن بالنا انه فوق ملكيته لمحل العمل ، وأدوات الانتاج ، فقد كان مالكا لرأس المال المستخدم والمواد المستخدمة في الانتاج ، مما جعل الحرفى يقوم ببيع منتجاته الى المستهلكين مباشرة ، وبذا جمع بين انتاج السلعة وتسويقها أى بين حرفتى الصناعة والتجارة (٦٩) .

(٦٧) وكان المعلم أو الأسطى يكون هو وزملاؤه القسم الاكبر من الطائفة ، أما العريف فهو عامل أجير يقيم غالبا عند المعلم الذى يتكفل بإيوائه وإطعامه كالصبي ، راجع : أميل فهمى شنودة ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٦٨) أحمد أحمد الحثه ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٦٩) محمد عبد العزيز مجمية ، المرجع السابق ، ص ٩ ، وربما أغرى ذلك الوضع الى محاولة تقسيمها تقسيما آخر هو : شيخ الطائفة واسطواناتها (جمع أسطى) وهم مالكو المحلات وأدوات الانتاج ، أى اصحاب الأعمال ، ثم الأجراء أو الصناع باليومية ويليهم الصبيان ، راجع : السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

بالإضافة الى ما سبق فقد كان الرؤساء بمثابة الجهاز الادارى للطائفة ، حيث كانوا ينتخبون منهم من يضع لوائح تنظيم العمل وتحديد عدد الصبيان والعرفاء ... الخ من الأنظمة (٧٠) ، غير المكتوبة ومع ذلك فقد كان شيخ الطائفة أو رئيسها هو الذى يرجع اليه فيما يختص بشئونها وله على أفرادها نوع من الولاية القضائية حيث كان من حقه أن يعاقب من تحدث منه مخالفات .

ورغم ذلك ، فلا بد من ذكر انه قد فقد منذ عام ١٨٣٠ عملية العقب على أفراد طائفته ، وفقد كذلك عملية السيطرة على التسعير والأسعار خلال نفس العام ، اذ كان عليه أن ينسق ذلك مع اطراف عديدة في بداية فصول السنة المختلفة .

ويوضح ذلك ما قرره مجلس المشورة من انه يجب ان تكتب أوراق - صحيفة - في الديوان الخديوى تشتمل على ترتيب حدود تاديب تجرى في حق من يمسك باثم ، ويأتى في مقدمة تلك القوانين الحكم على من يمسك باثم بأن يؤتى به الى الديوان الخديوى ليؤدب حسب ائمه (٧١) .

ولما كان سعر المنتج يختلف بحسب اختلاف فصول السنة ، فقد كان يتفق عليه بالمشاورة مع ارباب الخبرة به ، ويؤكد ذلك الاجتماعات التى كان يعقدها رجال الدولة مع كبار

(٧٠) أحمد محمد ابراهيم ، الرجوع السابق ، ص ٦٤٩ .

(٧١) الوقائع المصرية ، عدد ١٠٨ ، ١١/٢/١٩٣٠ ، احكام ، ص ٢ ، وايضا : الوقائع المصرية عدد ١٦٤ ، ٢٠/٧/١٨٣٠ ، مجلس المشورة ، ص ١ .

المنتجين لتحديد الأسعار (٧٢) ومن تلك الاجتماعات ، الاجتماع الذى عقده مصطفى بك محافظ المحروسة ، و ابراهيم اغا المحتسب ، و خليل أفندى ناظر الجراية ، و أحمد كحل معلم القصبخانة ، و محمد عبد السلام شيخ القبانية ، و محمد العربى شيخ الخبازين ، و محمد الحريرى شيخ الصبانة ، و يوسف والحاج داود شيخا اللبانة ، و قرىء الأمر - القانون المشار اليه - فى حضورهم (٧٣) و فهم مضمونه لهم (٧٤) .

وان دل ذلك على شىء فانما يدل على أن العقوبة ، قد سحبت من المشايخ ، و ألحقت بالديوان الخديوى و يدل أيضا على أن التسعير كان يحدد فى اطار عام وليس لكل حرفة منفردة ، و بهذا يتضح التطور الذى أحدثه محمد على مع الحرفيين الأفراد ، و مع المشايخ من سلبهم لأهم حقوقهم ، و هو ما أشار البعض خطأ (٧٥) الى أنه قد تم فى وقت متأخر بعد محمد على .

(٧٢) نفسه ، و قد جاء به انه ان ظهرت جنتهم فى بيع شىء أكثر من السعر المقرر ، و ثبت ذلك على أحدهم ، فينظر ان كان ما زيد فى السعر فضة واحدة ... الخ ، و ان كان البائع متحملا للضرب ي ضرب ، و بهذا اختلفت عقوبة الضرب من فضة الى فضتين الى ثلاث ، و من محتمل للضرب الى آخر ، أى من كهل الى متوسط فكل منهم ي ضرب بحسب تحمله ، و راجع : نفس المصدر .

(٧٣) نفسه .

(٧٤) نفسه .

(٧٥) راجع : أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السيامى ، ج ١ ط ٢ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٢٢ ، ص ١٥٠ - ص ١٥١ .

وأيضا : حسين على الرقاصى ، الصناعة فى مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص ٥٢ .

وعلى أية حال فقد كان على رأس مشايخ الحرف ، شيخهم الذى كان يسمى شيخ مشايخ الطوائف والذى كان يشتري مركزه من الدولة على الرغم من أن هناك بعض المشايخ كان يرأس أكثر من حرفة بشيوخها التزاما كشيخ الحمامات الذى كان يرأس ٢٤ شيخا من مختلف الحرف ، كصناع الخيام والحمارين والحمالين . . : الخ (٧٦) وقد تولاها التزاما فى عام ١٨١٦ كوا بيت مفلم ديوان الجمرى ببولاق (٧٧) .

وقد أورد البعض أنه مع مطلع القرن الثامن عشر ، لم يكن يوجد بالقاهرة عادة شيخ يرأس جميع طوائف حرفها : ومؤكد أنه على الرغم من أن شيوخ طوائف الحرف المصرية ، كان دائميا يصدر قرار حكومى بتعيينهم ، اعتبارا من بداية القرن التاسع عشر وحتى نهايته ، إلا أن اختياريهم لم يكن يتم فى انتخابات حرة عن طريق أعضاء الهيئات التى يرأسونها ، وإن كانت آراء كبار أعضاء الطوائف توضع فى الاعتبار عند اختيار الحكومة للشخص الذى ستعيينه شيخا للطائفة (٧٨) .

وهو رأى نعتقد أنه يتطابق مع الوثائق فى شقه الأخير ، وغير موافق لها فى شقه الأول ، ويؤكد ذلك أن الفرنسيين عندما دخلوا مصر ، وجدوا الصناعات تسير تحت قيادة مشايخ الحرف الذين كان يرأسهم شيخ مشايخ الطوائف ، أو رئيس عام كان يسمى

(٧٦) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

(٧٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٧٨) راجع : ج.بير ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ،

ترجمة عبد الخالق لاشين وآخر ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ،

ص ٢٦٦ ، ص ٣١٢ .

السرنجار (٧٩) ثم أخذت سلطة المشايخ في الأضمحلل الى أن أصبحت القابهم سورية ، حتى جردوا من كل سلطة في اثناء حكم محمد على (٨٠) .

وربما لعب الفرنسيون دورا كبيرا في ذلك ، لأنهم عندما قرروا في شهر سبتمبر من عام ١٨٠٠ ، مليون فرنسة على الصناع والحرفيين ، بحيث يدفعون في العام - وكان هذا شيئا لا طاقة للناس به - ١٨٦٠٠٠ ريال فرنسة « ويكون الدفع على ثلاث مرات في العام ، أى كل أربعة أشهر يدفع ٦٢٠٠٠ ريال فرنسة وهو الثلث » . ولذلك الأمر عينوا دونا ويل مديرا للحرف (٨١) وقد يعد تعيين الفرنسيين لرئيس من عندهم مديرا للحرف سابقة خطيرة ، سار عليها الحكام من بعدهم ، مما يعد تدخلا جديدا في شئون الحرف والحرفيين ، بالتنظيم والتجديد بشيء لم يعهدوه من قبل .

وسار على ذلك الدرب محمد على فيما بعد ، حيث نودى بالأسواق في ابريل من عام ١٨١٣ بأن السيد محمد المحروقي شاه بندر التجار بمصر ، وله الحكم على جميع التجار ، وأهل الحرف ، والمتسببين في قضاياهم وقوانينهم ، وله الأمر والنهى فيهم (٨٢) .

(٧٩) ميد النعم آفرالى ، تاريخ الحركة العمالية ، ج ١ ، مكتبة يوليو للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤٦ .

(٨٠) حسين على الرفاعى ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٨١) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، ج ٤ ، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ترجمة زهير الشايب ، ط ١ ، مكتبة الخانجي بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠٢ .

(٨٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٧ ، ص ٥١٩ .

ويشبين من ذلك النداء عدة أمور منها : أن ذلك المنصب كان موجودا ومستمرا على الأقل حتى تلك الفترة التى نودى فيها بذلك الرجل ، كما يشبين أنه كان ما يزال يعين عليها من قبل الحكومة ، وأن له الأمر والنهى عليهم بعيدا عنها ، وأن الحرفيين كانوا يخضعون بذلك الشكل لرجل من التجار فى كل شيء ، مما يشبت من جهة أخرى أن كيان أو هيكل الحرف لم يكن قد ترهل أو تدهور حتى تهمله الحكومة فى ذلك النداء ، وربما يفسر تعيين رجل من التجار عليهم ، بأن التجار كانوا أقوى شوكة منهم وأكثر ثراء ، مما جعلهم أنشط دورا فى الدوائر العليا متخذة القرار .

ولا يبدو أن تعيين رئيس على الحرفيين من التجار كان شيئا غريبا ، لأن العلاقة بين الحرفيين والتجار كانت علاقة وثيقة فالوثرات الاجتماعية التى كانت تؤثر على التجار ، كان أثرها يظهر بشكل مباشر على الحرفيين (٨٣) بالإضافة الى أنه كان من مهتمات شيخ الطائفة تنظيم الصلة بين أعضاء الحرفة والتجار (٨٤) :

(٨٣) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٧ .

(٨٤) نفسه ، وقد كان للشيخ مهام عديدة بالإضافة الى ما سبق منها : تحديد أمان العمل ، وترتيب درجات الأجور ، وهو الذى يقبل دخول أعضاء فى الطائفة ، ويجمع العوائد المقررة عليهم ، وذلك بتوزيعها عليهم حسب مقدرة كل منهم على الدفع كما يمنح الأعضاء شهادات تقرر كفاءتهم ولبيان الأجرة اليومية لهم ، ويدافع عن الطائفة ويفض المنازعات بين أفرادها ،

تطور مهام المشايخ :

ومما يدل على اعتراف الحكومة بالمشايخ ودورهم في حل مشكلات طوائفهم والدولة مخاطبة محمد على مباشرة شيخ القبانية ، حين أمره بحل مشكلة مصطفى القباني ، التي تتلخص في أنه استأجر دكان قباني بالصاغة ، ولكن المدعو سيد صالح ، أخذ الوظيفة من يده (٨٥) ولذا كلف محمد على ، الشيخ بالاطلاع على سندات الطرفين ، والنظر في تلك الشكوى طبق القانون (٨٦) .

وتكليف محمد على هنا واضح ، لا لبس فيه ، حيث كلفه بأن يبحث تلك الشكوى ، ولم يترك له الحرية في البحث ، بل ربطه بالقانون ، ومعنى هذا أنه قد أصبح لا يعترف بالعادات والتقاليد الحرفية الموروثة ، وإنما وجهه نحو التجديد والتحديث ، الذي بدايته العمل بالقانون المنظم لكل الأطر .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ذلك يبين اعتراف محمد على بالمشايخ ودورهم في إدارة طوائفهم ، واستعداده

مما جعل منه الأب الروحي لعمال المهنة ، وإن تغير ذلك الوضع بعد الفتح العثماني ، حيث لم تعد وظيفته أكثر من كونه جانيا للضرائب ، الأمر الذي أفقد المشايخ - بعض الشيء - علاقتهم الأبوية بالحرفيين ، راجع أحمد أحمد الحنة ، للرجع السابق ، ص ١٢ ، وصالح رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، وعلى الجرينلي ، المرجع السابق ، ص ٢٢ - ص ٢٣ ، وفوزي جرجس ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٨٥) ممية سنية تركي ، دفتر ٨ ، ص ٥٧ ، أمر كريم في ٣ يولية عام ١٨٢٢ ، الى شيخ القبانية .
(٨٦) نفسه .

للتعامل معهم ، ألا أنه من الواضح من تلك الشكوى أن الحرفيين هم الذين لجأوا إليه ، منتهكين التقاليد الحرفية التي كانت تجعل من شيخ الحرفة سيدها وكبيرها الذي لا يمكن تخطيه .

وعلى ذلك يمكن القول ان الحرفيين قد بدأوا يتمردون على تلك التقاليد ويحاولون الإطاحة بها ربما تقليدا لحرية الصانع الأوروبيين الذين بدأوا يسمعون عنهم ويختكون بهم ، أو ربما لأنهم رأوا في محمد على مجددا ، فحاولوا الاستفادة منه في هدم تلك التقاليد التي تقف في وجههم .

وربما لجأوا للرجل للاستفادة من هيئته في اضافة هؤلاء الشيوخ ، كي يتخلصوا من ظلم بعضهم أو تجاوزاتهم ، وبذا يتضح وبما لا يدع مجالا للشك أن تدخل الرجل في شؤون الطوائف جاء بدعوة من أعضائها ، ثم واصل بعد ذلك التدخل لصالحه ، أو يمكن القول ان مصالح الطرفين التقت معا حول اللقاء الداعي لهدم تلك العادات والتقاليد الموروثة - دساتير الطوائف - التي تقف في وجه التجديد والتحديث .

ويبدو أن محمد عبد السلام شيخ القبائية ، كان رجلا معروفا ونشيطا ، بدليل تقديمه تقريرا بحث فيه مسألة القبائين ، اللذين حتم عليه المجلس العالي اختيارهما لقسمي النخيلة وشبراخيت ، مشترطا أن يكون لكل منهما ضامن غارم (٨٧) .

(٨٧) المجلس العالي تركي ، دفتر ٧٩٢ ، ص ٩٤ ، قرار من المجلس الخديوي رقم ١٥٦ في ١٥ مايو ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوي في تقريره الاول ، أن القبائين اللذين تم حتى الآن اختيارهم وارسالهم الى مختلف الاقاليم لم

ثم قدم تقريراً ثانياً أوضح فيه من الحجج والبراهين ما استوجب تصديق المجلس عليه ، وإيمانه بضرورة الاكتفاء عند استخدام القبانية باتيانهم بضمان الحضور (٨٨) فأصدر المجلس قراره رقم ٤٤٨ بقبول أعدار شيخ القبانية ، وبالاقتصار في أمر القبايين المراد ارسالهما الى النخيلة وشبراخيت على ضامن الحضور دون الضامن الغارم ، مع اتخاذ هذا القرار قاعدة يعمل بموجبها في التعيينات القادمة (٨٩) .

وان دل ذلك على شيء فانما يدل على التطور الجديد ، الذي حدث في حياة الحرفيين ، وهو انتقالهم من مكان الى آخر ، وهو ما لم يعهده من قبل ، فقد كان من أساسيات الحرف التوطن والأهلية في مكان واحد ، وإذا سلمنا بأن ذلك كان فيمن رشحوا وعملوا بالدولة ، الا انه لا بد من الإشارة الى أن الكثير منهم كانوا مجبرين عليه بدليل حدوث حالات الهروب العديدة في سنائر الحرف وعلى اختلاف الأقاليم ، وأيضاً يجعلهم ضامنين للحرفي حتى لا يهرب ، مما يؤكد أيضاً عدم اغراء العمل الحكومي لهم ، ونفور الكثير منه لما شابه .

يكن بينهم قبائي واحد ذو ضامن غارم ، وما ظهر أحداً من الناس ليكون ضامناً غارماً لقبائي ما ولو ربطت له مائة ، فأصدر المجلس العالي قراره رقم ٤٣٢ موصياً بتكليف محمد عبد السلام بخير القبايين المطلوبين بحيث يركن الى استقامتهما والوثوق بدمتهما ، لأن المحل المزمع ارسالهما اليه يتطلب أن يكون القبايني مأموناً معتمداً عليه ، ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٧٢ ، ص ٨٥ ، أمر من المجلس العالي رقم ١٤٠ في ٩ ابريل سنة ١٨٢٣ ، الى الديوان الخديوي .

(٨٨) نفسه .

(٨٩) نفسه .

وكان من مهام مشايخ الطوائف بالنسبة للدولة ، الاستفادة بخبرتهم في المسائل التي تحتاجها وبخاصة أنهم أهل خبرة لم تكن متوفرة عند كوادرها المستحدثة .

ومن أمثلة تلك المهام تسمين الخامات لها ، ويتضح ذلك من احضار الديوان الخديوى للصوف الذى يؤخذ وهو شعر من البحيرة ، على حالته الأولى التى يؤخذ بها من الأعراب ، ثم جرى بشيخ صناع الصوف فى المحروسة ، وشيخ صناع الصوف فى الوجه القبلى ، فلما اجتمعا مع بعض الموظفين بالديوان ، لم يروا بأسا فى شراء الرطل من الصوف البحراوى بثمانى عشرة بارة ، ومن الصوف العقبابى بأربع عشرة بارة (٩٠) .

وكذلك تحديد ائتمان المنتجات ، التى كان محمد على بحاجة لها ، ولذا كان محمد على بحاجة الى معاونتهم ، لئلا يرفضوا ائتمان تلك المنتجات ، ويبين ذلك أمر مجلس الملكية بالتنبيه على شيخ الخبازين ، بأن لا يطمع فى رفع ثمن الردة اللازمة لمصلحة المدايع ، وأن يبيع الأردب منها باثنى عشر قرشا ونصف قرش كالأول (٩١) .

وكذلك كان من مهامهم تحديد أجور الحرفيين الذين يعملون للحكومة ، ومن أمثلة ذلك اجماع شيخ صناع الصوف فى المحروسة ، وشيخ صناع الصوف فى الوجه القبلى ، على أن

(٩٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ، ص ٤٦ ، أمر من الديوان الخديوى رقم ٩٨ فى ٢٩ ديسمبر ١٨٢٠ ، الى محمد بك ناظر عموم المهمات الحربية والبلك الدفتر دار .

(٩١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٨٧ ، أمر رقم ١٩٢ فى ٢٤ أغسطس ١٨٢٤ ، الى عامور الديوان الخديوى .

يضاف الى ثمن الصوف المعطى لمصنع الجوخ أربع بارات ،
تنقص من ثمن الرطل المعطى للغزالات ، فأصدر مجلس الملكية
قراره في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣٠ ، موافقا لما ارتأياه ، لما فيه
من انصاف لأولئك النسوة المغبونات (٩٢) .

وان كان في ذلك دفع لظلم وقع بطائفتهم لدى الحكومة ،
بتحديد أجر لأعضائها يحمل ربحا ما ، فلا بد من الاعتراف بما في
ذلك من دفاعهم عن أفراد طائفتهم ، الا اننا لا نفعل ان تحديد
سعر معين كهذا ، أكد عدم التفريق بين الجيد والردىء ، مما يقضى
على المنافسة التى تساعد على جودة الصناعة ونموها وتطورها .

وتجدر الإشارة الى أنهم لم ينفردوا بتحديد أجور الحرفيين ،
بل شاركهم فيها محمد على وبشكل كبير ومثال ذلك أمر الجنب
المالى بالموافقة على زيادة ثمن قرية الماء ، متعا لشكوى السقائين ،
بسبب منع بيع مياه من الأسبلة (٩٣) .

وكان من مهامهم أيضا توريد العمالة ، التى تحتاجها مصانع
محمد على ، فعلى سبيل المثال كان الديوان الخديوى يحضر شيخ
الخطاطين عملا بقرار شورى الجهادية ، ويأمره بتدبير الخطاطين
اللازمين ، حيث أمره فى عام ١٨٢٨ بتدبير مائتى خياط ، وارسالهم

(٩٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، أمر من شورى
الجهادية رقم ٢٨٧ فى ٨ يناير سنة ١٩٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل
ناظر الجهادية .

(٩٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، أمر من شورى
الجهادية رقم ٢٨٧ فى ٨ يناير ١٨٢٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر
الجهادية .

الى ورشة الخياطين التى بالدائرية ، اضافة الى الخياطين الموجودين بها ، لينهوا خياطة الملابس المطلوبة قبل العيد (٩٤) .

وكذلك تكليف الديوان الخديوى لشيخ التززية بتدبير ثلاثمائة ترزى من المصريين ، ومائة من ترززية الروم والأرناؤوط ، وخمسين من ورشة التززية التى بالقلعة ، وارسالهم الى ورشة ترززية الجوخ ، لانهاء الملابس المطلوبة للآليات (٩٥) .

ويوضح ذلك الأمر عدة أمور منها : أن شيخ الطائفة كان ينسق - الى حد ما - العمالة التى تنتمى لطائفته عند الحكومة من ورشة الى أخرى وان الحرفيين الأجانب كل فى حرفته - على الأقل فى تلك الفترة المبكرة - كانوا يخضعون لشيخ الحرفة المصرى ، بدليل تكليفه لهم بمثل تلك المهام .

ولم يقتصر توريدهم العمالة للحكومة فى داخل مصر بل الى خارجها ، ومثال ذلك طلب مجلس الاسكندرية من محافظ الاسكندرية ، كى يكتب الى مأمور الديوان الخديوى ، بأن يبحث بواسطة شيخ الوزانين بمصر عن وزان ، ويرسله مع عدته الى الاسكندرية ، لكى يرسل الى ناظر صيدا ، ولذا كتب الى كنج عثمان اغبا خازن دار البحرية ، انه يحتاج الى وزان ، وان

(٩٤) مجلس ملكية تركى ، محفظة ٤ ، ملف ٣٠٨ - ١٣١/٢ ، ج ١ ، ص ٧ ، امر رقم ٧ فى ٢١ ابريل ١٨٣٦ ، الى احمد أفندى وكيل مجلس الملكية .

(٩٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، أحمد محمد شوى الجهادية رقم ٢٨٧ فى ٨ يناير ١٨٣٤ ، الى امير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية .

لديه ذخائر متراكمة لم ترسل الى الجيش لعدم وجود ذلك
الوزان (٩٦) .

وبدا يتضح ان الحرفيين لم يقتصر نقلهم من مكان الى آخر
داخل مصر ، بل كان يتم نقلهم الى خارج مصر للعمل مثلما كان
هو الحال في صيدا ، وان كان ذلك يتم بالتنسيق مع شيخ
الحرفة .

وبالاضافة الى توريد العمالة ، فقد استعانت الحكومة
بهم ، لمساعدتها فنيا ومهاريا في ادارة مصانعها ، ومن ذلك ايضا
قرار الديوان الخديوى ، المتعلق باصدار امر الى حسين بك
ناظر المهمات الحربية ، بأن يستدعى الى طرفه وكلاء طائفة
الخيامين ومعلمهم ، ويكلفهم بوضع معدل للخيام من القماش
المحلاوى (٩٧) .

وفي خضم تلك المهام العديدة وغيرها التى قام بها المشايخ
للحكومة ، فقد ظلّ للطوائف مهامها الأساسية ، ويتبين ذلك فى
تكليف ديوان المعاونة ، مأمور التحصيل بالأسكندرية أن يحضر
شيخ طحانى الثغر المقيمين بقسم شرشابة ، وينبه عليه بجمع
المال والفردة المطلوبين من جميع الطحانين (٩٨) .

(٩٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٨ ، ص ١٢٨ ، امر من شورى
الجهادية ، رقم ١٧٦ فى ١٠ أغسطس ١٨٢٥ ، الى ديوان الجهادية .

(٩٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، ص ١١ ، امر من الديوان
الخديوى رقم ٢٢ فى ٢٢ مارس ١٨٢٨ .

(٩٨) ديوان المعاونة ، دفتر ٢ أوامر ، ص ١١٩ ، امر رقم ٦٣٥ فى
٧ مايو ١٨٢٢ .

وكل هذا يوضح مدى استفادة محمد على بمشايع الطوائف واستعانتهم بهم ، ويوضح أيضا أن الرجل قد قلم أظفارهم فقط ، ولم يسلبهم كل حقوقهم أو وظائفهم ، بدليل استعانتهم هو بهم ، لقضاء مصالحه وإدارة جهاز حكومته كما بينا ، مما يبين من جهة أخرى استمرارية دورهم في الوسط الحرفي ، وإن لم يكن بنفس قوته التي كان عليها قبل محمد على ، بالرغم من أن الهيكل العام للحرف لم يختلف كثيرا خلال برحلته ، وربما يرجع ذلك في أساسه إلى محاولة الحرفيين ومحمد على الارتقاء في أحضان بعضهم البعض ، مطيحين بالشيوخ وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة ، التي كانت تقف في وجههم ، وربما يرجع أيضا إلى هدم أساس من أساسيات الحرف بنقلهم من مكان لآخر بعد أن كانوا يتوطنون في مكان واحد بمنحهم القوة والوفرة .

الفصل الثاني

دخول محمد على العملية الانتاجية
وأثره في الحرفيين

سياسة محمد علي الاقتصادية :

كانت مصر تتبع مبدأ التخصص الاقتصادى فى اوائل القرن التاسع عشر ، حيث اعتمدت على الزراعة واهملت الصناعة ، كما اتبعت فى تلك الفترة مبدأ الحرية الاقتصادية ، ووفقا لتلك السياسة كانت الدولة تتدخل فى الشؤون الاقتصادية ، والصناع احرار فى اعمالهم وفى تصريف انتاجهم ، تلك هى سياسة مصر الاقتصادية عندما تولى محمد علي الحكم فى عام ١٨٠٥ ، فسار عليها فى البداية ، ثم تركها وتحول الى سياسة اقتصادية اخرى ، قائمة على مبدئين هما :

الاستقلال الاقتصادى ، والاحتكار والتوجيه (١) حتى بولغ فى ذلك وذكر انه كان الزراعة والتاجر والصانع الوحيد (٢) نتيجة لما كان له من الاشراف على غالبية عوامل الانتاج والتوزيع .

(١) احمد احمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) P.J. Vatikiotis : The Modern History of Egypt, cox a
yamn limited, London, 1969, P. 65.

وأيضا :

جمال الدين سعيد ، اقتصاديات مصر ، ط ٢ مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٤ .

وأدت تلك السياسة التي ادخلها وأحكم تطبيقها إلى تضخيم تلك المبالغات فذكر أنه احتكر في عام ١٩١٦ كل الصناعات الحرفية التي كانت قائمة في مصر منذ فترة طويلة (٣) ربما لأنه أكثر من إقامة المصانع الكبرى برأس مال حكومي ، حيث عمل بها عمال وصناع لحساب الدولة بأجور محدودة ومخفضة ، ليحقق فكرتين : أولاها فكرة الميزان التجاري الذي كان يرى أنه يجب أن يكون في صالح دولته ، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتي ، ويجمع بداية عام ١٨٢٠ بدأ الباشا يحول بالكامل هيئة الاقتصاد المصري وبالأخص الصناعة الموجودة مهما كان أصلها (٤) .

واستمر في سياسة تلك إلى أن عقدت في عام ١٨٣٨ معاهدة بلطة ليمان (٥) التي هدفت إلى القضاء على نظامه الاقتصادي ، وفتح أبواب البلاد للاستعمار الاقتصادي ، وقد نفذت المعاهدة طبقاً لاتفاق لندن عام ١٨٤٠ ، مما أمكن إنجلترا

(٣) محمد نؤاد شكري وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٩ - ص ٨٠ .

— Op. Cit., P. 64.

(٤)

(٥) هذا الاتفاق الأنجليزي العثماني الموقع في ١٦ أغسطس ١٨٣٨ ببلطة ليمان إلى تحطيم كل الأساليب الاحتكارية في الدولة العثمانية ، وقد وجه بالدرجة الأولى ضد محمد علي ونظام احتكار الدولة الذي يتبعه ، حيث قضت الاتفاقية أو المعاهدة بالسماح لبريطانيا بالانحياز في جميع أنحاء الدولة العثمانية ومنها مصر دون قيد أو شرط ، وعندما قرر محمد علي تنفيذ الاتفاقية كانت كثير من الاحتكارات الحكومية قد بدأت تنهار وبدأ بعض اللذين تعلموا وتدريبوا في مصانعه يعملون لحسابهم الخاص ، راجع : محمود متولي ، الأصول التاريخية للرسمية المصرية ، ص ٦٠ - ص ٦١ ، Op. Cit., P. 66.

وأيفسا :

من استعمار مصر اقتصاديا (١) وسهل عليها مهمة استعمارها عسكريا فيما بعد .

ومع نهاية الاحتكار قضى على كثير من الصناعات ، وبدأت مصر ترتبط بالاقتصاد الرأسمالي الحر .

حيث انتهى مبدأ الاستقلال الاقتصادي بفشل النهضة الصناعية ، بعد أن تعرضت المنتجات المصرية لمنافسة المنتجات الأجنبية ، أثر إلغاء الاحتكار وتقرير حرية التجارة في عام ١٨٤١ ، وبعد أن حد من استهلاكها بسبب نقص عدد الجيش ، وقصر حكم محمد على على مصر والسودان في عام ١٨٤١ ، وبذلك عادت مصر الى مبدأ التخصص الاقتصادي (٧) . وربما ساعد على ذلك وبذلك السرعة ، ضعف الكفاية الفنية وسوء الإدارة ، بالإضافة الى عوامل أخرى ، كقصور القوى المحركة او المنافسة الأجنبية التي أدت الى القضاء على النظام الصناعى في مصر (٨) .

دخول محمد على المجال الصناعى :

عندما انتقلت مقاليد الحكم الى محمد على كانت الحرف الرئيسية مركزة في بعض أحياء القاهرة ، وسار الباشا على ذلك النظام ، لأن تجمع أصحابها في مكان واحد يسهل مراقبتها (٩)

(٦) حلم عيد الملك ، المرجع السابق ، ص ٢ .
(٧) — Robert. L. Tignor : Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882 ... 1914, Princeton, London, P. 39.

(٨) جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٧ .
(٩) — J.C.B. Richmond : Egypt 1798 — 1952, London, 1977, P. 64.

وأبضا : على الجريلى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ - ص ٦٤ .

حتى أنه أسس في ٧ يونية من عام ١٨٠٩ مصلحة التفتة على المصوغات والمنسوجات (١٠) لتحقيق ذلك الغرض .

بل انه خطا خطوة أخرى بالنسبة للجرفيين ، وهي تجميعهم لتشغيل أعماله وصناعاته ، وتمثل ذلك في السابع من يناير عام ١٨١٠ عندما شرع في إنشاء مراكب لبحر القلزم ، فأحضر الأخشاب الصالحة لذلك ، وجعل بسناحل بولاق دار صناعة وورشات ، وجمع الصناع والنجارين والنشارين ليهيئوها ، وتحمل الأخشاب على الجمال ، ثم يركبها الصناع بالسويس سفينة ، ويقلعونها (يطلونها بالقار) ويبيضونها (١١) ويلقونها في البحر فعملوا أربع سفن كبيرة لحمل للأسفار والبضائع (١٢) ولأهمية عملية جمع الخرفيين لمشاريعه سنلقى عليها الضوء هنا بنماتل آخر لأهميتها ، بالرغم من أننا سوف نغرد لها نقطة خاصة ، ففي آخر يناير من نفس ذلك العام ، شرع محمد علي في عمل طريق تجاه باب القلعة المعروف بباب الجبل ، يوصل الى أعلى جبل المقطم فجمعوا البنائين والقلعة والحجارين للعمل ، حتي انه نودي بالقاهرة بالا يشتغل أحد من هؤلاء في عمارة أحد ، ليعملوا في القلعة لامتصاص ذلك العمل ، الذي تم في العام التالي ، فكان طريقا واسعا منحدرا من أعلى الى أسفل سهل الصعود الى الجبل والنزول منه (١٣) بدون مشقة كبيرة . وبدعا

(١٠) أمين سامي ، توفيق النيل ، ج ٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية ،

القاهرة ، ١٩٢٨ ، ص ٢١٨ .

(١١) عبد الرحمد الجبري ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(١٣) أمين سامي ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

من تلك الفترة والاحتكار مستمر على المعمرين المستعمرين في الأبنية والعمائر : كالبنايين والتجارين والنشارين والخراطين ، والزمامهم في عمائر - أعمال - الدولة بمصر وغيرها بالأجرة أو بالتسخير ، مما أدى الى اختفاء الكثير منهم وإبطاله لصناعته وإغلاق من له حانوت حانوته (١٤) وعندما كان يطلبه كبير حرفته المكلف بإحضاره عند معمار باشا ، كان يجد نفسه مخيرا بين ثلاثة مواقف ، أما أن يستجيب له ، وأما أن يفتدى نفسه . وأما أن يقيم بدلا عنه ويدفع له الأجرة من عنده ، وعلى ذلك ترك الكثير من الصناع صناعاتهم وأغلقوا حوانيتهم ، وتكسبوا بحرف أخرى ، فتعطلت بذلك أعمال الناس في التعمير والبناء ، بحيث إن من أراد أن يبني كانونا أو مدودا لدابته تحير في أمره ، وإذا كسر لانسان مفتاح خشب كان لا يجد نجارا يصنع له مفتاحا آخر الا خفية (١٥) .

وفي أغسطس من عام ١٨١٩ كلف محمد على الكتخدا بك بأن يكثر من أصحاب الحرف والصناعات من المعماريين والحدادين، وذلك باضافة شيء على يوميات الصناع المستخدمين بالاشغال (١٦) مما يبين انه لم يحول كل الحرفيين الى عمال أجراء مباشرة .

ويؤكد ذلك انه في نفس الأمر ، قد أوضح للرجل بأنه طلب مرارا من أمين أفندي المعمارجى مؤكدا له انه من البدهي

(١٤) عبد الرحمن الجبري ، المصدر السابق ، حوادث شهر ديسمبر سنة ١٨١٢ ، اليوم السابع منه ، ص ١٨٧ .
(١٥) نفسه ، ص ١٨٨ .

(١٦) معية سنية تركي ، دفتر رقم ٣ ، ص ٩٧ من الجنب العالي (ترجمة الامر رقم ٣٦٠) في ١٢ أغسطس ١٨١٩ الى كتخدا بك .

أن يكثر من النجارين والنشأين والبنائين والنحاتين المرتبطين
بفن المعمار ، والخراطين والحدادين والسباكين والبرادين المرتبطين
بمصنع الحديد وبفن الصناعات الأخرى من فروع هذين القسمين ،
وناصحا له باضافة شيء على يومياتهم ، وبأن يسعى الى تكثيرهم
أيضا بواسطة العمل على تحريك طمعهم (١٧) وبذلك يتضح ان
محمد على عمل على الاكثار من الحرفيين لديه ، سواء باغرائهم
ماليا أو باللعب على أوتار طمعهم ، مما يبين مرة أخرى ان الرجل
لم يجبر على الأقل - كل الحرفيين على العمل بمشاريعه الصناعية ،
وانما نصب لهم الفخ أو الشبكة فوقوا فيها .

ولم يتوقف الرجل عند ذلك الحد ، بل انه عمل على تكوين
كوادر وهياكل صناعية لديه ، ويبين ذلك ارادته الصادرة في
سبيل تكثير أرباب الصناعة على ذلك النحو ، على ان يكون الضم
المقدر على يوميات الصناع المستخدمين بالأشغال بحسب
مراتبهم ، وان يقرروا نظاما على يوميات الأسطوات ومن يليهم
وكذلك التلاميذ ، وان يحيل الى أمين أفندى مهمة تكثير الصناع
المرتبطين بفن المعمار ، وان يحيل الى على شاكرا أفندى مهمة
تكثير الصناع المرتبطين بمصنع الحديد ، وان يأخذ على كل منهما
عهدا ومواريق شديدة (١٨) .

مما يوضح ان الرجل كان جادا في بناء كوادره العاملة
بفئاتها المختلفة وبهيكل أجور منظم ، مخصصا لذلك الأمر كبار
موظفيه على أن يكونوا مسئولين أمامه عن تنفيذ تلك السياسة .

• (١٧) نفسه

• (١٨) نفسه

وبين أيضا أن مسؤولية محمد على في هذه الطوائف بذلك الشكل ، لا يمكن عدها مسؤولية كاملة ، بل ان الطوائف تعد هي المسؤولة مسؤولية مباشرة في هدم نفسها او انتحارها لوقوعها في ذلك الفخ .

كان ذلك فيما يختص بمسألة دخوله مجال الصناعات المعمارية والمعدنية ، ومعالجته لأوجه القصور عنده ، أما فيما يختص بصناعة الغزل لديه فقد اصدر امره في فبراير سنة ١٨١٩ الى محمود بك الخازندار ، لكي يوزع الخيوط على كل منزل به نساء يشتغلن بها (١٩) وبدا يتضح أيضا بداية دخوله بنظام الاحتكار الى تلك الصناعة .

وبعد ذلك اصدر تكليفا الى كاشف الجيزة وغيره ، مبينا لهم في التكليف عدم ارتياحه من اشتغال بعض اصحاب الآتوال بالأشغال الخارجية ، ولزوم التنبيه عليهم وتأديب من لا يمتنع منهم (٢٠) وبصور هذا التكليف خطوات سياسة محمد على تجاه الحرفيين ، فهي تبدأ بعدم ارتياح تجاه وضع صناعي معين ، ثم تنبيه لتعديله ، فزجر لمن لم يتعظ ... الخ .

وربما كان مضطرا الى اجمالى تلك السياسة في امر واحد ، دون أن يفسح فترة زمنية لكل خطوة منها ، ومما يوضح صعوبة موقفه ومشكلته اصداره أمرا بإيقاف العمل مؤقتا في الآتوال ،

(١٩) معية سنية تركي ، دفتر ٣ ص ٥٩ ، امر رقم ١٩٩ ، في ١٧ فبراير عام ١٨١٩ .

(٢٠) معية سنية تركي ، دفتر ٢ ، ص ٨٥ ، امر عام رقم ٢٠٥ في ١٩ يونيه ١٨١٩ .

نظرا لكثرة البفنة الموجودة ، وأمره ناظر الأنوال بالاجتهاد في تصريفها وبيعها (٢١) ويوضح ذلك الأمر عدة أمور منها ، ان أصحاب الأنوال كانوا يعملون لحسابهم خسة في بعض الأحيان ، وان السوق الداخلي كان ضيقا امام منتجات محمد علي مما أدى الى زيادة مصنوعاته من حاجة تلك السوق ، مما يبين حاجته الشديدة الى الأمر السابق والى اجماله بذلك الشكل .

ولواجهة ذلك الأمر بحزم اكثر ، أمر الرجل على بك ناظر الأقماش بضبط القماش البراني ، ويجعل النساجين في مكان واحد بباب واحد يخرجون منه (٢٢) بعد ان كان هؤلاء النساجون على انوالهم في أماكنهم الخاصة ، وترك في ذلك الأمر الحرية لذلك الناظر كي يبدى رغبته في أماكن النساجين المراد انشاؤها في القرى (٢٣) .

ولم يكتف محمد علي بأمره هذا الى ناظر الأنوال ، بل أصدر أمره الى ناظر قرى أرز رشيد كي يجمع النساجين طرفه في محل واحد للتمكن من منع البراني ، مع العمل على تعمير المكان لحفظه من المطر (٢٤) وخلافه .

(٢١) معية سنية تركي ، دفتر رقم ٩ ، ص ٢٠٩ ، أمر من الجنب العالي رقم ٧٦٢ في ٢٥ سبتمبر ١٨٢١ .

(٢٢) معية سنية تركي ، دفتر رقم ٩ ، ص ٢٠٩ ، أمر من الجنب العالي رقم ٧٥٧ في ٣٠ أغسطس ١٨٢٢ .
(٢٣) نفسه .

(٢٤) معية سنية تركي ، دفتر رقم ٩ ، ص ٢٣٩ ، أمر من الجنب العالي رقم ٨٢٧ ، في ١٧ سبتمبر ١٨٢٢ .

وزاد في الأمر متابعة واهتماما انه كان يطلع على كشف ما يضبط من البراني ، في بلاد وجه بحرى ، ومنها ما اطلع عليه في شهر أغسطس من عام ١٨٢١ ، ثم كان يحرق بعد ذلك الى حكام تلك البلاد وكشافها يأمرهم بالاجتهاد في منع البراني منعا باتا (٢٥) حتى وصل الأمر به الى أن أصدر أمرا الى والى جرجا في عام ١٨٢٣ ، أوضح له فيه بأنه نظرا لأمر المنع المتعلق بانتاج الأقمشة والخیوط ، سواء بالتصنيع المباشر أو البيع أو الشراء تكون العقوبة هي الجلد والموت أو العمل في مصنع بولاق وعليكم ان تعينوا القرية التي يوجد فيها المذنب وكذلك اسمه وشهرته ثم ارسلوه الى المصنع (٢٦) .

كما تابع العملية الانتاجية من زاوية أخرى هامة ، وهي زاوية جمع المادة الخام اللازمة للصناعة حيث أصدر محمد علي تكليفا لعمر بك حاكم المنوفية أمره فيه بجمع الكتان الجديد الموجود عند الفلاحين (٢٧) ثم توزيعه بعناية على الفزاليين ، من أجل صيانة مصلحة الأنوال من الكساد (٢٨) كما أمر بتوزيع التبل الذي يرد من مأمورية المحلة على النساء اللائي يعرفن الغزل

(٢٥) معية سنية تركي ، دفتر بدون نمرة ، أمر رقم ٧٧٨ ، محرر في ٢٩ سبتمبر ١٨٢١ ، الى ناظر أنوال أقماش ، ص ٢٩٦ .

(٢٦) مراجع : أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٧ .

(٢٧) معية سنية تركي ، دفتر ٣ ، ص ١٩ ، أمر رقم ٤٦ في ١١ سبتمبر سنة ١٨١٧ .

(٢٨) نفسه .

لغزله (٢٩) وعلى أن يرسل الى رشيد لعمل قلع المراكب (٣٠) .

ومما يدل على ايمان محمد على في احتكار تلك الصناعة وبعض الصناعات الأخرى انه لم يترك حتى الفوط حرة ، فقد كان سكان فوه يصنعونها ، ثم يذهبون بها الى طنطا لطبع التمغة عليها وبيعها ثم اعطاء ثمنها لشيخ فوه (٣١) .

كذلك رفق في عام ١٨٢٨ اجابة طلب الصباغين انشاء مصابغ على نفقتهم ، مبررا ذلك بأنهم يطلبون أخذ ثمانية قناطير نيلة من الحكومة ، ومؤكدا انه يجب تشغيلهم على ذمة الحكومة ، لأن الحكومة ضببت المصانع التي بالمحروسة وبالأقاليم ، وأنشأت مصبغة بالمحروسة ، أنفقت فيها مبالغ كبيرة ، ولأن الصباغين لو أخذوا من الحكومة خمسة قناطير من النيلة ، فليس يبعد أن يأخذوا من الخارج خمسة عشر قنطارا (٣٢) .

ومن ذلك الأمر يتضح عدة أمور : منها حرصه على أمواله التي أنفقها في بناء مصبغة المحروسة ، وخوفه كذلك من انه لو أباح ذلك للصباغين بمنحهم بعض القناطير من النيلة للصباغة ، فسوف يحصلون من الخارج على أضعاف أضعاف ما يعطيه لهم ، ومن هنا كانت معارضته لطلبهم .

(٢٩) معية سنية تركي ، دفتر بدون نمرة ، ص ٢٥٥ ، أمر رقم ٢٦٢ في ٢٩ يونية سنة ١٨٢٢ ، الى أحمد أفندي من قسم صنف .
(٣٠) نفسه .

(٣١) معية سنية تركي ، دفتر ٨ ، أمر كريم رقم ٤٨٦ في ١٥ مارس سنة ١٨٢٢ ، الى كاشف الغريبة .

(٣٢) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٦٦ ، أمر من الجنب العالي الى هاشم الخلاصة رقم ١٩٢ في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٨ ، الى محمد أغا ناظر أقسام المتصورة .

ومع احتكاره لكل ما يخص الغزل والنسيج ، فيبدو أن احتكار صناعة غزل ونسج الحرير قد ظلت بعيدة عنه حتى عام ١٨٢٨ ، حينما كلف حسن أفندى مأمور نصف الشرقية بأن ينبه على الفلاحين بتوريد الحرير الذى ينسجونه بمعرفتهم الى الميرى (٣٣) وربما يرجع ذلك الى أن تلك الحرفة كانت قليلة أو بسيطة في مصر .

كما طلب المجلس العالى من الديوان الخديوى ، أن يطلب من الكتخدا بك تنفيذ مضمون خلاصة المجلس الصادرة في ١٧ يناير عام ١٨٣٠ ، الخاصة بتوزيع الصوف على الغزالين (٣٤) وكذلك أمر محمد على مشايخ عربان أولاد على والجميعيات المقيمين بقسم دمنهور ، أن يرسلوا الصوف المرتب عليهم ، واللازم لتشغيل الأحرمة (البطاطين) بدمنهور (٣٥) .

ومما يلقي الضوء على سياسة محمد على الاحتكارية الحرفية، ويوضح أنها مسألة مصلحة مالية ، الأمر الذى أصدره الى وكيل ناظر المجلس العالى ، طالبا منه فيه أن يجرى مقايسة في مسألة المسامير اللازمة لمصلحة الأبنية ، وهل الحصول عليها من الحدادين مقابل اعطائهم الحديد الخردة المتراكم في ورشة المهمات الحربية أوفق للمصلحة ، أو انشاء موافد في ورشة الحديد

(٣٣) معية سنية تركى ، دفتر ٣٣ ، ص ٢٩٥ ، أمر من الجنب
رقم ٢٤٨ في ٦ ابريل سنة ١٨٢٨ .

(٣٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٦ ، ص ٢٨ ، قرار من المجلس
الى رقم ٦٩ في أول مارس سنة ١٨٣٠ ، الى الديوان الخديوى .

(٣٥) معية سنية تركى ، دفتر بلون نمرة ، ص ١٧٧ ، أمر رقم ٢١٢
في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣٢ .

ببولاق وصنعها هناك أوفق (٣٦) ولم يكتف بذلك بل طالبه بأن تعرض عليه نتيجة تلك المقايسة (٣٧) ومن ذلك الأمر وتلك المقايسة يمكن القول بأنه طبق نظام الاحتكار على المصنوعات الحرفية التي وجد فيها فائدة له ، أما غيرها فقد تركها لأصحابها .

ويؤكد ذلك أن الميرى كان يستأجر ستة عشر مدقا لمدة ست سنين ، من شخص يدعى محمد أبو ناصر ، تقع في ثلاث محلات بدمياط ، وعندما أراد الرجل بيعها ، خاطب بذلك محمد على في عريضة بعث بها إليه ، وقد صرح بأن تسلم له وأن يصرح له ببيعها ، وعلى هامش أمره ذكر للمسؤولين بأنه ان كانت تلزم للميرى تلك المدقات فليشتريها ، وان لم تكن تلزمه فليتركها للرجل يبيعها لمن يشاء (٣٨) مما يبين من جهة أخرى تشجيعه لحرية الصناعة وعدم تصلبه أمام سياسة الاحتكار .

ويؤكد ذلك تصريحه الى بورنج « الذى ذكر فيه أن هدف صناعته ، التى تحمل فى سبيلها أكبر التضحيات » أنه لا ينتظر من وراء منشأته أى ربح بل تعويد شعبة أعمال المصانع « (٣٩) وهو بعد آخر مواكب لمصلحته المالية ، مما يبين أن الشقين

(٣٦) ممية سنية تركى ، دفتر رقم ٦٨ ، ص ٢٨٥ ، امر رقم ٢٣٥ فى ١٧ نوفمبر ١٨٢٥ .

(٣٧) نفسه .

(٣٨) ممية سنية تركى ، دفتر رقم ٨ ، ص ١٢٦ ، ترجمة الامر التركى رقم ١٧٠ ، فى ٢٧ أغسطس ١٨٢١ .

(٣٩) أندريه ايمان ، الصناعات المصرية فى ظل الأسرة العلوية ، اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب الذهبى (بمناسبة مرور ٢٥ سنة على تأسيس الاتحاد) مطابع الامرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ٨٣ .

كانا يخدمان سياسة الرجل بمصر ، في اطار الميزان التجارى والاكتفاء الذاتى .

وربما يساعد على فهم ذلك ، انه عندما عزم بعض الصباغين على اقفال مصابغهم قبل احتكارها أصدر أمره الى الكتخد بك ، ذكر له فيه بأن مراده هو ادخال مسألة هذه الصباغة تحت نظام موافق للمصلحة « فاجمعوا المخلصين لنا ، وتشاوروا معهم فيما اذا كان الأوفق هو ابقاء هذه المسألة طرف الأصناف - الحرف - أم ضمها على نظارة الأتوال ، وأفيدونا بما يتم عليه الرأى » (٤٠) . فهل كان محمد على يستين حقا بمستشاريه ويستفيد بهم ، لا ان محمد على كان شأنه شأن حكام فترته ينفرد بالحكم فى كل أموره وشئونه ، التى تمثل الصناعة جزءا منها ، ورغم هذا فان ذلك يوضح أنه دخل سياسة الاحتكار وفقا لرأى مستشاريه وأعوانه ، الذى من المؤكد انه كان يلقى قبولا عنده ، واستجابة لضغوط المشايخ بالاقفال من الضرائب والقرض، مما يعنى انه قد تكون تيار متعدد المصالح والروافد والاتجاهات فانصاع له .

وربما يؤكد ذلك أنه قد أصدر تكليفه الى حسن اغا مأمور الفيوم ، طالبا منه وضع أصول لتشغيل المعاصر بين الأهالى (٤١) مما يعنى انه ترك لأصحاب المعاصر الحرية فى ادارة حرفتهم ، التى لم تدم طويلا اذ سرعان ما سحبها ، بتراجعها

(٤٠) معية سنية تركى ، دفتر ٦ ، ص ٥٠٣ ، أمر رقم ٦٠٣ فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٢١ ، الى البك الكتخدا .

(٤١) معية سنية ، دفتر ٢٩ ، ص ٨٧ ، أمر رقم ١١٧ فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٧ ، وقد حروت صورة بهذا المعنى الى معظم مدن مصر .

وفرضه الاحتكار عليها في نفس العام ، مما يجعل المرء يتساءل أين خطة أو منهج الرجل ، أو بمعنى آخر أين سياسة محمد على الاقتصادية أو الصناعية مما رأينا ، وهل كانت تلك السياسة المتذبذبة تهدف الى تحقيق مصلحة الدولة فقط ، أو انها استهدفت الى جانب ذلك تحقيق مصلحة الجهاز الادارى المشارك في الحكم ، الذى كان يكسب من وراء ذلك الكثير (٤٢) ، ورغم ذلك فان تلك الرؤية الداخلية التى طرحت ذلك التسؤل لا تلقى الاطار العام لسياسة عهده الصناعية والاقتصادية المتميزة .



أثر مستشاريه عليه :

لما تولى محمد على الحكم وجد الحرف الرئيسية مركزة في بعض أحياء القاهرة ، فسار على ذلك النظام لسهولة مراقبتها ، فأمر بناء على مشورة بعض الافرنج باقامة عمارة بين السورين وحارة النصارى المعروفة بخميس العدس ، ليجتمع بها أصحاب الصنائع القادمون من بلان الافرنج وغيرهم ، فأفردوا لكل حرفة وصناعة محلا وصناعا ، واشتمل المكان على الأنوال والدواليب والآلات لصناعة القطن والحريز والأقمشة والمقصبات (٤٣) ولذا ألزموا مشايخ الحارات بجمع ٤٠٠٠ غلام من المصريين ليعملوا تحت أبدي الصناع وليتعلموا ، وليتقاضوا أجره يومية ، فمنهم من يأخذ

(٤٢) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٦٢ - ٦٢ .

(٤٣) راجع : أحمد أحمد الحنن ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ -

القرش والقرشين والثلاثة ، بحسب الصناعة وما يناسبها ، على أن يعودوا الى أهلهم آخر النهار (٤٤) .

وفي عام ١٨١٠ أحدث محمد على (بدعة المكس) وهي ضريبة على النشوق ، حينما لفت بعض الأروام نظرا لكتخدا بك الى أمر النشوق وكثرة المستعملين له وكذلك الدقايق والباعة وأشاروا عليه ، بأنه اذا جمع دقايقه وصناعه في مكان واحد ، وفرض عليهم مقادير (ضريبة) يلتزمون بها ، فإنه سيضبط رجاله ويجمع ماله ، ويوصله الى الخزينة من يكون ناظرا وقيما عليه « فإنه يتحصل من ذلك مال له وزن » . ورفع كتخدا بك ذلك الأمر الى محمد على ، الذي أمر في الحال بكتابة فرمان بذلك (٤٥) مما يبين ان محمد على لم يكن ينوى الاحتكار ، وإنما سار فيه كنظام قديم سهل قبولته والتحكم فيه ، فالحرف الجديدة التي أخضعها له كانت كتلك الحالة التي بين أيدينا ، أغراه في ذلك شدة حاجته للمال ، فصار فيه بشدة .

واختار الذي جعلوه ناظرا على ذلك خانا بخطة بين الصوريين ونادوا على كل صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ومنعوهم من الجلوس بالأسواق والخطط المتفرقة ، وكان الناظر أو القيم

(٤٤) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٤٥) يلاحظ هنا أن الجبري يذكر انها بدعة ، وذلك لانه كان لا يرضى من مثل تلك الأمور ويناعضها ، راجع الجبري ، ج ٧ ، ص ٨٢ - ص ٨٣ ، على حين ذكر البعض « انه وكل أمر ملاحظتهم على من هو كفاء وفرضت على هذا الصنف ضريبة لمادت الخزينة بإيراد وافر » وهو بذلك يقرر صراحة انها ضريبة وليست كما ذكر الجبري ، راجع : أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ص ٢٢ .

على ذلك يشتري الدخان المعد لذلك من تجارته بثمان حدده هو ، ثم يبيعه لصناع النشوق بثمان حدده أيضا ، ومن وجده يبيع شيئا من الدخان أو يشتريه أو يسحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه يقبض عليه ويعاقب ويفرغه (٤٦) وسرعان ما غم ذلك الأمر القرى أيضا (٤٧) .

كما نظر الديوان الخديوى فى عام ١٨٢٦ ، اقترح ابراهيم اغا مأمور المحلة ونبروه - ولاحظ بعض صعوبات ومحاذير فى الأخذ به - الذى طالب فيه بجمع حلاجى القطن الموجودين فى المحلة والقرى التابعة لأقسامها ونبروه ، بالآلاتهم وأدواتهم فى ثكنة سمالوط ، وجرى القطن الموجود فى ذمتهم ، وغزل القسم النظيف منه وتوريده الى تلك الثكنة ، وكذا احضار الكتاب والقبانية والسماصرة والمخزنجية الى الثكنة ، واقامتهم فى محال مناسبة (٤٨) مما يوضح اثر بعض مستشارى محمد على ودورهم فى سلوكه للخط الاحتكارى للحرف ، ويوضح كيف كانوا ضالعين فى ذلك الأمر ، حتى ولو لم تتحقق افكار بعضهم ، فقد تحققت افكار البعض الآخر .

ويتضح ذلك من قرار الديوان الخديوى رقم ١٠١ فى عام ١٨٢٧ ، والمتعلق بالموافقة على اقتراح رستم أفندى مأمور مليج وإبيار ، بإعادة المعاصر الى ذمة الميرى - وهو العام الذى ترك فيه حريتها - وبترتيب المعاصر الموجودة فى كل مأمورية فى

(٤٦) الجبرى ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٤٧) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

(٤٨) كما طالب المقترح بإحالة إدارتهم الى حسن اغا ، راجع :

الديوان الخديوى دفتر ٧٢ ، ص ٦ قرار رقم ١٥ فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٢٦ .

محل واحد ، حيث بين أن هذا العمل يمنع المعصرية من إدخال البذر البراني في بدور الميرى ، ويزيل الشك بالكلية في مسألة التهريب (٤٩) مما يبين أن سياسة الدولة كانت توجه لمجرد الشكوك ، وليس للحقائق والوقائع ، وبالفعل تصدر الأوامر الى كل مأموريات الوجه القبلى بأن يقوموا بتطبيق تلك القرارات (٥٠) .

مما يلقي أيضا بظلال من الشك على سياسة محمد علي الاقتصادية الصناعية ، ويبين أنها لم تكن تابعة من عقيدة اقتصادية ثابتة ، وإنما كانت بالاضافة الى الأسباب السابقة مسألة ردود أفعال ، وجهه اليها مستشاروه ومعاونوه ، الذين لعبوا فيها أيضا دورا كبيرا ، تلاقى مع أهداف الرجل وساعد على سلوكه ذلك الخط .

كما أن رسم افندى هذا - يبدو انه كان يمثل مركز قوى - هو أيضا صاحب الاقتراح ، الذى وافق عليه الديوان الخديوى ، وأصدره في صورة قرار خاص بالغاء محال الصباغة التابعة للأهالى وانشاء مصايغ حكومية في المأموريات (٥١) وزيادة في الاحكام اقترح الرجل ، ووافق الديوان الخديوى على اقتراحه بصنع اختام بواسطة ديوان القماش ، وتوزيعها على تلك المصايغ لختم الأقمشة المصبوغة فيها لمنع التهريب (٥٢) .

(٤٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٢ ، ص ٣٦ ، صدر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٢٧ .
(٥٠) نفسه .

(٥١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، ص ٢١ ، قرار رقم ٢٠٩ من الديوان الخديوى في ١٢ ابريل سنة ١٩٢٨ . كما صدرت الأوامر الأخرى بذلك المعنى الى مأمورى الأقاليم ، بأن يعملوا بموجب ذلك الاقتراح وذلك القرار .
(٥٢) نفسه .

وبين ذلك أن هؤلاء الرجال وأمثالهم من دولاب حكم محمد علي ، كانوا وراء سياسته الاحتكارية ، للمكاسب التي جنوها من ورائها ، سواء بوجه حق ، أو بغير وجه حق يتمثل في سوء الإدارة : كالرشاوى ، واقتناص بعض الأموال وغيرها وعلى أية حلة فيبدو أن الرجل كان يستجيب لهم ، ربما لتلقى أفكارهم معه لثقتهم فيهم ، أو لأنه كان مشغولا بأمور أخرى كتوسع الدولة ، وحروبه وصراعاته مع الباب العالي والدول الأخرى . . الخ ، أو لأنه كان يرضى بما يقدم له من اقتراحات ما دامت توفر له ما يحتاجه من المال ، ولكن مما لا شك فيه أن الإدارة الحاكمة معه كانت هي المستفيد الأول والآخر من وراء تلك الاقتراحات .

وعلى ذلك فإننا نحمل محمد علي أكثر مما يحتمل ، عندما نذكر أنه المسئول الأول عن الاحتكار ، الذي بدأ تقريبا في منتصف عام ١٨٠٩ ، وكان بطريقة عفوية ، وغير مقصودة كعقيدة ، ولكن تراكماته فيما بعد أدت الى ما انتهى اليه من نتائج .

جفع حرفيين :

ففيما يختص بجمع النشارين أو المنشرجية ، أصدر الجنب العالي أمرا الى حاكم المنصورة ، كي يسرع بإرسال ٦٠٦ أنغار من المنشرجية ، مع رجل محافظ رشيد ، بنساء على طلب المحافظ (٥٢) .



(٥٢) معية سنية تركي ، دفتر ٩ ، ص ٢١٥ ، امر رقم ٧٦٤ في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٢٢ .

كما كلف مدير الفرقية بأن يدبر النشارين ومساعدتهم منع
مناشيرهم ، ويسلمهم الى القواس عثمان المرسل الى طرقة
لاحضارهم الى ترسانة بولاق (٥٤) وطلب كذلك من مدير الضريبة
بأن يهتم بارسال الأنفار النشارين المطلوبين من مديريته لاشغال
القوارب في ترسانة بولاق بدون تعطل (٥٥) مما يبين شدة حاجته
الى النشارين المرتبطين بصناعات الترسانة وغيرها .

اما حرفة النجارة فقد أمر خليل بك محافظ دمياط ، بجميع
مائة نفر من الأولاد ، وتعليمهم صناعة النجارة في ترسانة دمياط ،
بدلا من الذين كانوا بها وأرسلوا الى ترسانة الاسكندرية (٥٦) .

كما طلب ادهم بك ناظر تشغيل المهمات الحربية ان يعد
بعدد من القونداقجية (صانعي القواعد الخشبية للبنادق)
ليصنعوا قواعد جديدة للخمس عشرة الف بندقية المكسورة
والقواعد في التفنكخانه (ورشة البنادق) ، لأن الذين لديه من
القونداقجية ليسوا من الكثرة ، بحيث يكفون لعمل هذا العدد
الكبير من القواعد ، ولذا اقترح هو نفسه ، أن تمد التفنكخانه
بالقونداقجية القيميين في مختلف نواحي القطر البحرى فأقر
المجلس رأيه ، مقررا في ٨ مايو ١٨٣٠ ايفاد أوسطى قونداقجي
مصحوب بقواس الى الوجه البحرى ، وأوسطى قونداقجي آخر

(٥٤) ديوان شورى الماونة تركى ، دفتر ١٥٨ ، ص ١٩٨ ، أمر رقم ٦١٨
في ١٤ مارس سنة ١٨٢٨ .

(٥٥) نفس المصدر ، ص ٢٠٧ ، أمر رقم ١٧٧ في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ .

(٥٦) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٤ ، أمر رقم ١٧ في ٢٦ يولية
سنة ١٨٢٨ .

مضخوب بقواس إلى الوجه القبلى ، ليمر بالمأموريات فيفرز القونداقجية الصالحين للخدمة ويحضرهم للقاهرة (٥٧) .

ولشدة الحاجة الى التجارين ، أمر الجنب العالى بجمع مائة غلام من المحروسة ، بمعرفة نظارها لتعليمهم صناعة النجارة ، لأن التجارين قليلون (٥٨) مما يوضح أن تلك الحرفة لم تكن تكفى حاجة محمد على ، ولذا جاء ذلك الأمر كى يدخل دماء جديدة لتلك الحرفة .

وفى مجال حرفة الطنج والعزل والنسيج ، أمر محمد على ، رسم أفندى مأمور نظام مليج وأيباز ، بحصر أعداد النساء والبنات لتنظيف قطن دواليب مصنع شبين وارسالهم للعمل وعدم تعطيل الاشغال (٥٩) كما أمر مدير الشرقية أن يجمع نحو خمسة آلاف عاملة من النساء لأشغال الغزل (٦٠) .

وكذلك كان الحال فى مجال صناعة الحرير ، مع انها كانت صناعة جديدة على مصر ، حيث أصدر الديوان الخديوى قراره بجمع مائتى نفر من صناع الحرير ، بمعرفة مشايخ الثمن

(٥٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧١٢ ، ص ٧٧ ، قرار من الديوان الخديوى رقم ١٦٢ فى ١٧ ابريل سنة ١٨٣٠ ، الى مأمور القليوبية وغيره .

(٥٨) معية سنية تركى ، دفتر ٧٤ ، ص ٥٣ ، قرار من الجنب العالى رقم ١٠٤ فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٣٦ ، الى البك البخازندار .

(٥٩) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١١٧ ، أمر الجنب العالى رقم ٤٦٦ فى ٢٩ يونية سنة ١٩٢٦ ، الى رسم أفندى مأمور مليج وأيباز .

(٦٠) نفسه .

وأرسلهم إلى ناظر الحرير (٦١) مما يؤكد تعطشه إلى الحرفيين عامة في بداية دخوله المجال الانتاجي .

ومما بين جدية رجال الادارة في جمع الفلمان الشكوى التي قدمها الشيخ المالكي ، شيخ ثمن الأربكية ، التي أوضح فيها انه جاد في تدبير الأنفار اللازمين للترسانة وأرسلهم اليها الا انه لا تصرف له في مقابل ذلك العقود المعتاد صرفها عن كل نفر ، لنقباء مشايخ الأثمان ، التي يطلق عليها معتادية النقيب وقدرها قرشان باعتبارها بدل قهوة ومركوب ، ولذا قرر الديوان الخديوي انه يجب التنبيه على ناظر التشغيل بالترسانة ، بصرف تلك المعتادية له ، أسوة بنقباء مشايخ الأثمان الآخرين (٦٢) .

وربما تفسر لنا تلك المعتادية ، عملية الضرب والاهانة التي كان يقوم بها هؤلاء المشايخ والنقباء للأهالي ، لأن في تلك المعتادية مصلحة مالية لهم ، وفي سبيلها يهون كل شيء أو يفعلون أي شيء .

وازاء ذلك برزت ظاهرة هروب الحرفيين من مشاريع محمد علي الصناعية ، وبوضح ذلك الأمر الصادر الى كل المديرين ، محددًا فيه أسماء الأحد عشر نفرا من حدادي قلعة الكبش الهاربين ، للقبض عليهم وأرسلهم الى حسن أفندي ناظر المصانع (٦٣) كما أصدر الجنب العالي أمرا الى الديوان الخديوي،

(٦١) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٥ ، قرار من الديوان الخديوي رقم ٤٧ في ١٢ يولية سنة ١٨٢٧ ، الى حضرة الأفندي .
(٦٢) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٥١ ، قرار رقم ٢٨١ في ١٨ يولية سنة ١٨٢٧ .

(٦٣) ممية سنية تركي ، دفتر ٢٤ ، ص ١٨٢ ، أمر الجنب العالي رقم ٣٧٢ في ١٤ يولية سنة ١٨٢٦ ، الى محمود بك مأمور نظام نصف الغربية .

يذكره بقراره رقم ٦٢ ، ألقاضى بقبول ما اقترحه عارف أفندي ناظر معامل الشيت ، والخاص بالبحث عن الحدادين ، الذين فروا من مصانع الحديد الى قراهم في الوجه البحرى والذين تقتضى الضرورة ارجاعهم الى مصانعهم ، ليتسنى لها أن تهيب المهام المطلوبة منها وإن ترسلها (٦٤) .

وكذلك امر محمد على محافظ دمياط بالقبض على الأنفار والقلافة الهاربين من ترسانة الاسكندرية واعادتهم اليها لمدامة عملهم في تشغيل السفن (٦٥) وايضا اصدر امره الى مدير نصف أول وجه قبلى ، بالقبض على الفارين من شغالة ورش التفنكخانه المقيمين بنصف أول وجه قبلى ، واعادتهم الى محل عملهم بالحوض المرصود (٦٦) .

ولواجهة ظاهرة الهرب تلك اصدر محمد على امره الى ناظر المجلس الملكى ، ليتداول في مسألة الفارين ، وليصدر نشرات أكيدة الى نظار القابريقات بالعناية في امر منع العمال من الفرار واتخاذ حل مناسب (٦٧) .

(٦٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٤ ، ص ١٣٧ ، امر من المجلس العالى رقم ٢٨٣ فى ٣٠ مارس سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٦٥) معية سنية ، دفتر ٨ أوامر ، ص ٤ ، امر رقم ٨ فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٣٦ ، وهو موجه ايضا الى : مدير نصف أول وجه قبلى ، ومدير نصف ثانى واسطا ، ومدير المنوقية ، ومحافظة رشيد .. الخ .

(٦٦) نفس المصدر ، ص ١٤ ، امر رقم ٢٧ فى ١١ مايو ١٨٣٦ ، وهو مرسل ايضا مأمور اشغال المحروسة ، ومدير نصف أول غربية .

(٦٧) معية سنية ، دفتر ٤٧ ، ٩٥ ، امر رقم ٣٦٧ ، فى ٣٠ يونية سنة ١٨٣٣ .

ولم تقف مواجهته عند ذلك الحد ، بل أنه خطا خطوة اخرى على طريق هروب العمال ، اذ اصدر امره الى المديرين كلفهم فيه بأن يكون الأنفار الذين يرسلونهم الى الفابريكات بضمانة مشايخهم ، لأجل عدم هروب أى فرد منهم (٦٨) بالرغم من أنه كان يعمل لهم عند حضورهم بيانا لأجل عمل تعاقد بخصوصهم مع مشايخهم (٦٩) وكل ذلك يوضح خطورة تلك الظاهرة ومحاولته القضاء عليها .



التعليم او التلهذة الجديدة :

ولواجهة ظاهرة هرب الحرفيين والتوسع الصناعى ، لجأ محمد على الى عملية تكوين كوادره الحرفية الخاصة به ، وبمجتمعه عامة ، موسعا من القاعدة الحرفية به ، وكان لب عمله فى تعليمه الحرف الأنفار جدد يمد بهم مصانعه وفروع الحياة الحرفية الجديدة ، بما تحتوى عليه من فنون حديثة على سطح المجتمع المصرى ، وبذا فقد اخترق الحرف ، وهدم أساسا من أهم أسسها وأعمدها وهو احتكار الحرفة للصناعة وانغلاقها على نفسها .

وقد بدأ ذلك مبكرا منذ عام ١٨١٩ ، عندما كلف كتحدا بك بارسال خمسة عشر نفرا تكون أعمالهم بين الخمسة والعشرين

(٦٨) معية سنية ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ٩٥ ، امر رقم ١١ ، ١٢ يولية سنة ١٨٣٦ ، الى المديرين .

(٦٩) معية سنية ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ٢٣ ، كتاب رقم ٢٥ فى ١٨ يونية سنة ١٨٣٦ من مدير حسابات مصرية ، الى السيد محمد شاكرا أفندى قومندان الخوضر .

سنة ، لكي يتعلموا سحب الحرير عند الأسطوانات الذين في الوادي،
ليكونوا دائمين في تلك الحرفة (٧٠) .

كما أمر محمد علي ابراهيم باشا مأمور المحلة ونبروه ،
بارسال اثنين من الحلّاجين ، الى محمد أغا مأمور طهطا وجرجا
لتعليم الفلاحين طريقة الحلج (٧١) وبذلك الشكل نشر محمد علي
التعليم الحرفي بين جميع المواطنين بعد أن كان قاصرا على الحرفيين
في دوائرهم المحدودة ، وبذلك أيضا يهدم عدة أسس من أهم
أسس النظام الحرفي ، ومنها التدرج الحرفي من صبي الى عريف
الى اوسطى ... الخ ، ومنها أيضا نشر أسرار تلك الحرف على
المواطنين بعد أن كانت الطوائف تعمل على المحافظة عليها ،
مما يكثر من اعداد الحرفيين ببلده ، ويكسر بوتقة الحرفيين
التقليديين المحدودة الاعداد ، والمكونة جزرا صناعية ضئيلة ،
مما يعنى من جهة أخرى محاولته الخروج ببلده من دائرة الحرفية
الصناعية العتيقة الى نطاق الدولة الصناعية .

وكذلك أمر رستم افندي مأمور مليج وأيسار ، بتدريب
الفلاحين في تعلم صناعة عمل التبل من القنب وتكليف المتخصصين
المرسلين اليه بتعليم الأهالي تلك الصناعة (٧٢) .

(٧٠) معية سنية تركي ، دفتر ٥ ، ص ٩٧ ، أمر رقم ١٦٧ في ٢٢ مايو
سنة ١٨١٩ ، الى كشدابك .

(٧١) معية سنية تركي ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٥٦ ، أمر من الجنباب العالي
رقم ٤٢٢ في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٢٦ ، الى ابراهيم باشا مأمور المحلة ونبروه .

(٧٢) معية سنية تركي ، رقم ٣٣ ، ص ٢١ ، أمر من الجنباب العالي
رقم ٤٤ في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٢٧ ، الى رستم افندي مأمور مليج وأيسار .

ولم يكتف محمد على بذلك ، بل انه عمل عملية تحويل عماله من حرفة الى أخرى ، بمعنى انه حول من حرف غير هامة للبلاد صناعيا الى أخرى هامة ، مدفوعا في هذا برأى شاكر أفندي ناظر الترسانة (٧٣) ، ومن ذلك اصداره امره الى خليل بك محافظ دمياط بجمع مائة نفر من صبيان القهوجية والداخنية ، وتعليمهم فن النجارة في ترسانة دمياط (٧٤) .

وربما كان دافعه الاساسى في ذلك التحويل مواجهة حاجة البلاد الشديدة ، لحرفة النجارة التى تحتاجها الترسانات وغيرها .

وفي مجال صناعة القلقة ايضا ارسل محمد على امرا الى اربعة عشر مأمورا من مأمورى بحرى ، وعشرة من مأمورى وجه قبلى طلب منهم فيه أن يقوم المشتغلون بصناعة قلقة المراكب بتعليم عدد كاف من الفلاحين تلك الصناعة ، حتى لا تحرم المراكب على النيل من القلقة ، « وبعد تعليمهم يرسلون الى ترسانة الاسكندرية للبقاء بها » (٧٥) .

وقد فعل الرجل ذلك في مجال حرفة نشر الخشب (٧٦) وصناعة الحبال (٧٧) وغيرها لمواجهة حاجات دولته ، بالإضافة الى

(٧٣) معية سنبة تركى ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٣٩ ، امر رقم ٥٣٧ فى ١٩ يناير سنة ١٨٢٧ ، الى خليل بك محافظ دمياط .
(٧٤) نفسه .

(٧٥) معية سنبة تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٥١ ، امر من الجناب العالى رقم ٩٦ فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٢٨ .

(٧٦) معية سنبة تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٤٢ ، راجع امر الجناب العالى رقم ٧٥ فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٢٨ ، الى محمود بك مأمور فوه وكفر الشيخ .

(٧٧) معية سنبة تركى ، دفتر ٤١ ، ص ٢١٧ ، راجع : امر الجناب العالى رقم ٢٠٥ فى ١٧ يولية سنة ١٨٢١ ، الى حبيب أفندي .

ما قرره الديوان الخديوى بالموافقة على جمع مائة من كل ثمن من اثمان المحروسة ، وكذا مائة غلام من كل ثمن من ثمنى بولاق ومصر القديمة ، عدا الذين تقرر جمعهم قبلا ، على أن يرسلوا الى المصانع لتعليمهم مختلف المهن والحرف ، وأن تخصص لهم يوميات تقوم بأود قوتهم (٧٨) .

واذا كانت العملية الأخيرة - وامثالها الكثير - تمثل اضافة دمء للحرفيين عامة ولحرفيى محمد على خاصة ، فقد كانت تاتى بنتيجة عكسية فى الحرف عامة ، لأنها كانت تؤدى الى تفريقها ، ولو لم يكن الحرفيون منغلقي الحال على أنفسهم وعلى أبنائهم لتدهورت أعدادهم ، الا أنهم كانوا يمدون أنفسهم ذاتيا ، ومن هنا كان تواصلهم واستمرارهم أمام ذلك التطور الذى ادخله محمد على ، على سطح الحياة الصناعية بمصر .

وبصفة عامة فقد سار محمد على ، على النظام القديم بتجميع أصحاب الحرف فى مكان واحد ليسهل مراقبتهم والتعامل معهم ، ثم خطا خطوة أخرى تجاههم ، بجمعهم لتسهيل أعماله وصناعاته ، وبذا دخل الى ما سعى بسياسة الاحتكار الصناعى منذ منتصف عام ١٨٠٩ ، بصناعة اثر صناعة وفق حاجته ، وكل ذلك مواكب لسياسة اكثاره من حرفيه بشتى الطرق ، التى زحف اليها بعض الحرفيين من تلقاء أنفسهم ، مما يوضح أن سياسته الاحتكارية لم تكن سياسة متصلة أو عمياء ، بل كانت سياسة مرنة وفق مصلحته بمصر ، وأن وضع فيها سياسة

(٧٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦ ، ص ١٢٢ ، قرار الديوان الخديوى رقم ٣٥٢ فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٢٩ ، الى احمد افندي ناظر معامل الشيت .

ومصلحة مستشاريه بصورة بدا فيها تأثيرهم على الرجل ،
ولا ينسبنا ذلك أنه بسياسته تلك قد اخترق الحرف وهدم عدة
أسس من أسسها ومنها التوطن ، بجمعه لعدد لا يستهان به من
الحرفيين وأرسلهم الى الأماكن التي تحتاجهم ، وعندما هرب
منه بعض الحرفيين أحدث الاختراق الثانى ، بإنشائه كوادره
الخاصة ، وبتوسيع القاعدة الحرفية العامة عن طريق تعليم الحرف
من خارج التقليدية مما يعنى نسفه لعملية احتكار الحرف
للصناعة وانغلاقها على نفسها ، ونشر فنونها بين الناس .

الفصل الثالث

نظام محمد على الإنتاج وعلاقته
بالحرفيين

احتكار الصناعات الصغيرة :

قبل فترة حكم محمد على كانت مصر لا تعرف الا بعض الحرف ، كحرفة النسيج اليدوى ، وحرفة الصباغين ، والفزالين ، والخياطين ، والزجاجين ، والحذائين ... الخ (١) .

وبتولى محمد على حكمها اخذت نظاما اقتصاديا جديدا ، اصطلاح على تسميته بنظام الاحتكار ، وتمشيا مع ذلك النظام امتدت يد الرجل الى الصناعة ، حيث أكد دوهاميل في تقريره ، أن الحكومة كانت تعطى الكتان للنساجين ثم تبيعه بعد نسجه لحسابها الخاص (٢) .

(١) عبد المنعم الفزالي ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

(٢) تقرير دوهاميل ، مغرب بكتاب محمود فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٤٧٤ . كان الكولونيل دوهاميل قنصلا عاما لروسيا في مصر ، وبعث بذلك التقرير الى وزير خارجية روسيا في ٦ يولية سنة ١٨٣٧ ، بعد أن قضى أكثر من ثلاث سنوات يجمع كل ما اتصل به من معلومات واحصاءات عن أحوال مصر ، محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ - ص ٣٢٦ .

واكد ذلك راشد البراوى ، عندما اوضح انه طبقا لذلك النظام تسلم الدولة المواد الأولية الى الصناع ليصنعوها ثم يسلموها اليها ، مع محاسبتهم على اى نقص فيها ، أما أجورهم فكانوا يأخذونها حسب القطعة (٣) .

وسار على دربهما الباحثون سواء الأجانب منهم أو المصريون، ومن الأجانب هيلين التى ذكرت انه باحتكار الصناعة المحلية أغلق محمد على الورش الأهلية ، التى كانت تنتج الأقمشة وسائر المنسوجات ، وألقى الأساليب التى درجت عليها طائفة النساجين، وأمر الحرفيين بدخول ورش الحكومة ، ليكونوا عمالا مأجورين ، كما عين ديوانا للإشراف على صناعة النسيج ، وبعث الوكلاء الى القرى ليشتروا للدولة الخيوط التى تفضلها نساء الأهالى ، وعين فى كل قرية مشايخ ليحصوا مغازلها وليضمنوا عمل نسايجها وبعث موظفى الدولة الى القرى والمدن لشراء منسوجاتها بأسعار حددتها الدولة ، ووضع خاتما للدولة على طرفى كل قطعة نسيج (٤) .

ومع ما فى تلك المقولات من صحة ، الا أنه لابد من القول بأن هناك بعض التحفظات على بعضها ، ومنها أن الرجل لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول ورش الحكومة ، وهو ما يوضحه البحث الذى بين يدى القارئ ، الذى يصحح الكثير مما فى تلك المقولات كل فى موضعه .

(٣) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٤) هيلين ديفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر ، ترجمة د. أحمد

عبد الرحيم مصطفى وآخر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٨٠ .

أما المصريون قِيَّامِي في مقدمتهم حسين خُلاف ، وأحمد الحته ، ومن أخذ منهم بعد ذلك ، فقد ذكر الأول ، ان النجاح الذي حققه محمد على في تطبيق نظام الاحتكار على بعض الحرف الدائنة الاستعمال ، شجعه على أن يعممه في كل الصناعة الصغيرة ، وكانت حرفة النسيج - لاتساعها - هي الكوبرى الذى ساعده في نقل نشاطه الى الأقاليم ، حيث كان الموكل بالناحية ومباشرها يعينان في كل قرية رجلا معروفا من مشايخها ليكون وكيلًا ، ويعطونه قدرا من الدراهم ، كى يحص الأنوال في دفتر سواء الشغال منها او العاطل ، وكذلك الصناع ، الشغال منهم والعاطل ، فيأمرون البطالين بالنسيج على الأنوال التى لا يوجد لها صناع بأجرة كغيرهم على ذمة الميرى (٥) ووقع الرجل أيضا في اغراء التعميم لذلك النظام ، الذى أوضحنا انه لم يكن معمما مائة في المائة ، حتى في الصناعة الواحدة .

على حين كان الثانى أوقع بعض الشيء ، عندما ذكر أن محمد على احتكر عددا كبيرا من الصناعات الصغيرة القائمة في مصر ، ووفقا لنظام الاحتكار كانت الدولة توجه الانتاج وتوزعه ، فتعطى الصانع المواد الأولية بسعر محدد ، ليصنعها في مدة محددة حسب معدل تفرضه عليه ، ثم تشتري ما أنتجه صناعيا بالسعر الذى تحدده وتختمه بخاتمها ، وتبيعه للتجار والمستهلكين ، على أن تصدر ما يوجد منه غير مختوم ، وبذا عاد نظام الاحتكار على الدولة بالفائدة اذ كانت تعطى الصانع المواد الخام بسعر

(٥) حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث ، ط . ٠ ،

دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٨٠ - ص ١٨١ .

أعلى من سفر شرائها ، ثم نبيع المنتجات بسفر أعلى من سفر
شرائها فتكسب بذلك مرتين (١) .

ويندو أن المعتادر الأولى قد لعبت دورا فيما ذهبوا اليه ،
ومن هؤلاء أمين سامي ، الذي ذكر أن « محمد على عمل أماكن
ومصانع لنسيج الأقطان وغيرها ، واحتكر ذلك بأجمعه وأبطل »
ذوالب الصناع ومعلميهم وأقامهم يشتغلون وينسجون بالمناسيج
التي أحدثها بالأجرة ، وأبطل مكاسبهم وطرائقهم التي كانوا
عليها ، فيأخذ من ذلك ما يحتاجه وما زاد يرميه على التجار ،
وهم يبيعونه على الناس بأعلى الأثمان (٧) .

فمع أن الرجل كان يتحدث عن مصانع النسيج والأقطان
واحتكارها ، إلا أن قراءتها في عجالة وبلا توفيق تؤدي إلى سحبها
على الصناعة الواحدة ، ثم الصناعات عامة ، وهو ما نعتقد أنه
قد حدث للباحثين الأوائل ، وسار على دربهم الآخرون .

واستمر ذلك الوضع على ما هو عليه ، إلى أن أكد أحد
المؤرخين أن هناك مقولات وأحكاما ثبت عدم صلاحيتها ، ومنها
نظام الاحتكار الذي اشتهر به محمد على كأسلوب في الاقتصاد ،
حيث سار - كما اشرنا - أن محمد على احتكر إنتاج وبيع كل
شيء في البلاد ، وأنه كان الزارع والتاجر والصانع الوحيد ،
في حين أن الرجوع إلى وثائق فترة محمد على ، يعطينا حقائق

(١) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ .

(٧) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ . وكذلك عبد الرحمن
الرافعي ، الذي أكد أن محمد على عمل إلى احتكار الصناعة ، فصار الصانع
الوحيد لصنائعها ، راجع كتابه : عصر محمد على ، ص ٦٣٢ - ص ٦٣٣ .

وتفاصيل تجعل المرء يخرج برأى مخالف لتلك المقولة السائدة (٨) اذ تقرر الوثائق أن الرجل لم يحتكر الصناعة كلية ، وانما كانت هناك صناعات ظلت خارج نظام الاحتكار ، كشمع العسل ، وحبال المراسي وصناعة البلور والأطباق ، وتحميص البن ، وان الدولة كانت توفر كافة مستلزمات الانتاج ، وكذا كان من الطبيعي ان تفرض العقوبات المناسبة على من يتباطأ في الانتاج ، وان توضع الشروط التي تحمي الانتاج المحلي بمنع دخول المنتجات المنافسة (٩) .

وقد أكد شفيق غربال أن عام ١٨١٦/١٨١٧ كان يمثل أول مراحل الاحتكار ، وأن محمد علي عدل عن هذا الاحتكار - وأن لم يحدد متى عدل الرجل عن ذلك - وشرع في تشييد المنشآت الصناعية الكبرى المجهزة بالآلات الجديدة ، وأنه قد تمكن بفضلها من كساء جيشه وتسلحه وبناء أسطوله بالإسكندرية (١٠) .

ويتفق ذلك مع ما ذهب اليه ذلك البحث ، من خلال ما أوضحه من تراجعات محمد علي عن احتكاراته لبعض الصناعات في وقت كان ما يزال محتكراً لبعضها الآخر ، ومن خلال ما أوضحه ايضاً من استثناءات الرجل الحرفية ... الخ ، وبمعنى آخر

(٨) عاصم الدسوقي ، البحث في التاريخ ، مكتبة القدس ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٣ .

(٩) نفسه ، ص ١٩٤ - ص ١٩٥ .

(١٠) راجع : محمد علي الكبير ، كتاب الهلال ، عدد ٤٣٠ ، أكتوبر ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٩ ، ورغم ذلك فلا يفوتنا القول بأن شفيق غربال قد ذكر أن عام ١٨١٦/١٨١٧ هو بداية الاحتكار على حين أن البداية الحقيقية للاحتكار كانت في منتصف عام ١٨٠٩ .

فالرجل كان يحتكر هذه الصناعة ويترك تلك ويستثنى الأخرى ،
مما ينفي عنه صفة الخط الاحتكاري ، أو الاحتكار المستمر والدائم .

ويؤكد ذلك أيضا سماح الرجل باقامة المشاريع الصناعية
الأجنبية ، فلو كان الرجل يمتلك العقيدة الاحتكارية ، ما سمح
باقامة تلك المشاريع الأجنبية ، التي تفرغ ذلك النظام من مساهم ،
بالرغم من ادراكنا لفهم الرجل لمصلحته وعمله لها الا أنه في سبيل
المبدأ والعقيدة قد يهون الكثير ، وهو ما لم يفعله الرجل .

وفيما يختص بالمشاريع الأجنبية فقد أمر محمد علي بقبول
عرض روس وروفايل التاجرين ، بإنشاء مدبقة صغيرة في بولاق
أو يرشيد أو دمياط ، لدبغ الجلود على الطريقة الأوروبية ،
على أن يصير توسيعها ، كلمات ظهرت الفائدة والمنافع ، « وانها
ستشغل خمس سنين ابتداء من العمل لدمتتهما بالشروط
المدونة » ولذا تصرح لهما بإنشاء المدبقة في المدينة التي يريدونها
والا يمانعهما أحد (١١) .

ومن ذلك التصريح المفتوح يتبين تفهم الرجل لمصلحته وعدم
تجمده أمام ما أطلق عليه بأسلوبه أو نظامه الاحتكار ، مما يشهد
أن احتكاره لبعض الصناعات ، كان بهدف استغلالها لخدمة البلاد
ماليا واستراتيجيا ، وليس بهدف التضييق على الناس ومشاركتهم
ربحهم ، وان حدث ذلك بطريقة غير مقصودة ، ويؤكد ذلك
استثناءاته المتكررة ، التي كان يمنحها للبعض عندما يتضح له
الغبن الذي لحق بهم من جراء احتكاره ، وان قسا في بعض

(١١) معية سنية تركي ، دفتر ٢٤ ، ص ١٦٢ ، مرسوم من الجنب
العالي رقم ٢٨١ في ١٥ يولية سنة ١٨٢٦ ، الى روس وروفايل التاجرين .

الأحوال ، فربما يغفر له ظروفه وحروبه التي تكاد تكون مستمرة حتى تسوية لندن (١٢) .

ولم يقف محمد على عند ذلك الحد ، بل سمح للديوان بأن يقرر لهم « بعد أن فتحوا مدبقتهم في رشيد ألف جلد من جلود الماعز وخمسمائة أردب من القرض » (١٣) .

وعندما حاول مالكا المدبقة أن يتوسعا ، بزيادة عدد عمالها لزيادة انتاجها ، رفض محمد على طلبا تقدما به في ذلك الخصوص ، مقررًا عدم زيادة عدد العمال . والاكتفاء بما ينتجونه من الجلود ، منعا لوقف حركة مدبقة مصر ، وأصدر أمره إليها بالعمل بذلك الأمر (١٤) وبذلك نجد أن الرجل كان متنبها الى عدم تهديد مصلحته وصناعته والحفاظ على عدم القضاء عليها أو تدهورها ، امام الصناع والصناعة الأوربية في مصر .

كما صرح الديوان الخديوى ومحمد على ، بموجب التماس قدمه دومه نيقوبين دينى التاجر التوسكانى ، ببناء معمل للورق على فدائين ، يشتريهما بحزيرة (دورة) بمصر العتيقة ، على أن تكون نفقات انشائه على نفقته ، ويضع به ورقا لمدة خمس سنوات من تاريخ انشاء العمل « وعلى أن يعلم الأهلى هذه

(١٢) ولا يعنى ذلك أن البحث يؤيد نظام الاحتكار ، ولكنه يقدر في محمد على جديته وصرامته ، التي لم تنافر لحكام ضعاف اتوا بعده ميموا الأمور والمواقف ، وحكموا بلا خطة أو هدف .

(١٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٦٧ ، أمر من الجنباب السالى رقم ١٤٧ في ١٩ فبراير سنة ١٨٢٨ ، الى التاجر الروسى .
(١٤) نفسه .

الصنعة » كما يعلم من ثرغب الحكومة في تعليمه ، وبيع للحكومة لوازمها من الأوراق بسعر أقل من السعر الرابع بنسبة ١٠ ٪ ، بشرط ان لا يصنع الورق أحد غيره في تلك المدة ، وان يعمل بموجب ذلك الأمر ويحذر مخالفته (١٥) .

ويوضح الأمر أبعاد الرجل ودوافعه وفهمه للأمور ، فهو يعلم مواطنيه تلك الصنعة ، ويأخذ منهم بسعر مربح ، أى شيء أكثر من هذا .

وعلى أية حال فقد كانت أهم عناصر نظام الاحتكار في الصناعات الصغيرة هي : جمع منتجي وتجار الحرفة في كل مدينة في مكان واحد ، لاحكام الرقابة واجتناب التهريب ، وتعيين ناظر لجمع مكوسها . وقيام الدولة أو الملتزم بشراء الخامات اللازمة للحرفة بأثمان محددة ، واحتكار بيعها بسعر يحدده مندوبو الدولة أيضا . ومنع انتاج الحرفة بدون ترخيص ، وكذلك تصنيعها طبقا للمواصفات التي تحددها الدولة ، أيضا ، ومنع انتاج الحرفة بدون ترخيص ، وكذلك تصنيعها طبقا للمواصفات التي تحددها الدولة ، وارغام مشايخ القرى والبلدان على شراء جزء من الانتاج بالسعر المحدد ، كما كان يحرم على الصناع انتاج أى شيء من المصنوعات لحسابهم ، وكذلك حرم على المستهلكين شراء أية سلعة برانى - لم تنتج طبقا لنظام الاحتكار - وكذلك وضع علامة مميزة على انتاجهم ، وجعل عيون على المنتجين والمستهلكين ، للتحرى عن المنتج والمستهلك البرانى (١٦) .

(١٥) ديوان خديوى تركيا ، دفتر ٧٤٠ ، ص ٣ ، أمر من الجنبالى رقم ٢ فى ٢١ فبراير سنة ١٨٢٨ ، ونفس الأمر من الديوان الخديوى ، الى دومة نيقوبين دين التاجر الطوسقانة لى .

(١٦) حسن خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ - ص ١٨١ .

وقد بدأت سلسلة سياسة الاحتكار بعام ١٨٠٩ ، باحتكار صناعة النشوق ، وفرض ضرائب على المشتغلين بصناعتها وتجارتها (١٧) لزيادة موارد محمد على المالية ، كي يثبت مركزه في مصر ، وليقوى نفوذه ويحارب أعداءه ، وليقوم بالإصلاحات المطلوبة (١٨) .

ومما يوضح شدة رغبة محمد على في تحصيل الأموال والزيادات فيها ، من أى طريق كان : أنه أعطى أناسا في سنة ١٨١٦ أموالا كبيرة ليسافروا ، ويطلبوا البضائع ، وجعل لهم الثلث في الربح في مقابل سفرهم وخدمتهم ، ومن ذلك أنه أعطى للرئيس حسن المحرقى ٥٠٠.٠٠٠ فرانا ليسافر بها الى الهند ، ويشتري البضائع ويأتى بها الى مصر (١٩) .

(١٧) عبد الرحمن الرافعي ، مصر محمد على ، ص ٦٢٢ - ص ٨٢٢ .

(١٨) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٥١ ، وبعد تلك الصناعة ، احتكر بعض السلع الثمينة الاستعمال ، ولما ربح من ذلك طيفه على عدد آخر من تلك الصناعات الصغيرة أيضا : شقيق فربال ، محمد على الكبير ، ص ١٠٩ .

(١٩) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

وفي ٦ ديسمبر من عام ١٨١٦ امتنع وجود الزيت لاحتكاره لجهة الميرى ، وكذلك الشمع ، وأغلقت الماصر والسيارج ووقع الحجز على عمال الشمع حتى لا يصنع الشمعون ، راجع : أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ ، وقد أقام محمد على في عام ١٨١٦ مصنعا كبيرا للفول والنسيج بالخرنقش ، وجهزه بالعدد والآلات اللازمة ، فكان ذلك إيذانا ببداية الصناعة الحديثة بمصر ، وبدا ظهرت معالم السياسة الصناعية الحديثة في مصر ، ابتداء من عام ١٨١٧ ، عقب المحاولة الأولى لتكوين جيش نظامي ، وكان

من أهم معالمها إشراف الحكومة على الصناعات القائمة وإتمامها لنظام الاحتكار ، راجع : على لطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

ولضبط عملية احتكار الشمع أقرد محمد على في شهر فبراير من عام ١٨١٧ مطلا لملل الشمع الذى يعمل من الشحوم ، بمطقة ابن عبد الله بك جهة السروجية ، وباحتكارهم الشحوم لأجل عمله ، انعدم وجود الشحم في حوانيت الدهانين « ولم يكتفوا بذلك بل منعوا عمل الشمع في المنازل أو في قوالب الزجاج » وحطروا من عمله خارج العمل كل التحذير ، راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

وفي عام ١٨١٦ و ١٨١٧ احتكر محمد على صناعة الفزل والنسيج ، وكل ما يتبع بالوكوك وما ينسج على نول ونحوه من جميع الأصناف من إبرسيم وحرير وكتان الى الخيش والنل والحصر في سائر البلاد ، وانتظمت لذلك الباب دواوين ، منها ما كان في بيت محمود بك الخازندار ، وفي أوقات أخرى كانت في بيت المحروقي ، وكان المفتتح لأبواب ذلك العمل كل من : المعلم يوسف كتمان الشامى ، والمعلم منصور أبو سريمون القبطى ، وقد رتبوا لضبط ذلك كتابا ومباشرين بالنواحي والبلدان ، حيث كانوا يحصون ما يكون موجودا على الأنوال بالبلد والناحية من القماش والبزوالاكية الصوف ، المرووفة بالزمايط والدقاق ، ويكتبون عقده على ذمة الصانع ، حتى اذا تم تسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالقرض الذى يقرضونه ، وان ارادها صاحبها اخذها من الموككين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها من طرفيها بعلامة المرى ، نفس المصدر ، ص ٣٦٢ .

وكان اذا ظهر عند شخص شيء من غير علامة المرى اخذ منه ، وموجب وغرم ، كما كان الموكلون بمباشرة الاتوال يطوفون على النساء اللاتى ينزلن الكنان فيشترون من ذلك منهن بالثمن المفروض ويسلمونه للنساجين لفزله ، ثم تجمع أصناف الأتمنة في أماكن للبيع باليمن الزائد ، نفسه .

حتى اذا وصلنا الى ١٤ مارس عام ١٨٢١ نجد محمد على يصدر أمرا يمنع الأهالي كافة من تشغيل أنوال الغزل واللوبارة (٢٠) ثم أصبحت كل معاصر الزيوت تعمل لحساب الدولة في عام ١٨٣٣ ، ولابد من الحصول على تصريح قبل انشاء الجديد (٢١) .

وهكذا كانت سلسلة سياسة الاحتكار من حرفة وصناعة الى أخرى ، ومن عام الى عام ، وبذا يسهل القول انها لم تبدأ دفعة واحدة ولم تنته دفعة أو مرة واحدة ، بل انتهت كما بدأت خطوة خطوة .

ومع فرض محمد على لسياسة الاحتكار ، على بعض الحرف وتبرم بعض الحرفيين منها ، فلا بد من الإشارة الى أن هناك حرفا لم تدخل في نطاق الاحتكار ، وحاولت الانضواء تحت

ولزيادة التنظيم ودقته ، صدر امر عال في ١٣ يونية عام ١٨١٨ الى كاشف القرية ، اشار عليه فيه بالاتحاد مع على بك ، في تأسيس وتنظيم مصلحة الأنوال والغزل ، لتعميم ذلك في سائر الأقاليم ، نفسه ، ص ٢٩٠ .

وفي سبتمبر من عام ١٨٢٠ احتكرت الدولة صناعة الصابون والعسل والخيش والتلى والمناديل وغيرها من اللابس ، راجع : عبد الرحمن الرافعي ، عمر محمد على ، ص ٦٣٢ - ص ٦٣٣ ، وروى لذلك أيضا كتابا ومباشرين لضبط عملية الاحتكار ، التي أضيف اليها في ذلك العام أيضا صناعة الحصر ، راجع : على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة ، مصر القاهرة ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٥ .

(٢٠) أمين سامي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

(٢١) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

كوائه او في اطاره كى يساعدها الرجل في مواجهة مشكلاتها
وما تتعرض له من رجال الادارة .

ويوضح ذلك امر محمد على بطلب قيد أسماء صيادى
الأسماك ، المذكورين في قرار مجلس الملكية في دفتر وتقديمه ،
لكى يتصرح لكل منهم برخصة (٢٢) لعدم تعرض أحد له (٢٣) .

ولم تتوقف مساعدته لتلك الحرفة عند ذلك الحد ، بل انه
اصدر امره الى الديوان الخديوى ، طالبا منه اخطار مشايخ
الأتمان والحارات بعدم التعرض لصيادى السمك (٢٤) وفي ذلك
امر مباشر للمشايخ مما يعنى حمايته الشخصية لهم ، بعد ان
لم يفلح معهم التوجيه غير المباشر ، كما قرر اعادة من ضبطوا
منهم وارسلوا الى الورش (٢٥) وتبع ذلك تنبيهه على الخواجة
الكسان ملتزم حلقة السمك ، بالأا يأخذ رسوما من الصيادين
زيادة عما هو مقدر في العقد معه (٢٦) .

ووسط سلسلة الاحتكار تلك نجد الرجل يترك الحرية
لبعض الحرف ، الى ان يترك نظامه الاحتكارى رويدا رويدا ،
حيث ألغى احتكار الفولة لصناعة قماش التيل ، حينما صرح في

(٢٢) معية سنبة تركى ، دفتر ٢٩ ، ص ٨٧ ، امر الجنب العالى
رقم ٣٠٢ في ٢٨ فبراير سنة ١٨٢٧ ، الى حسن بك يكن .
(٢٣) نفسه .

(٢٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ٨١ ، امر من المجلس
العالى رقم ١٢٧ في ١٧ أغسطس سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .
(٢٥) نفسه .

(٢٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨٠٦ ، ص ٤٣ ، قرار مجلس الملكية
رقم ٩٤ في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٣٤ ، الى مأمور الديوان الخديوى .

عام ١٨٣٤ ببيعه في السوق الحرة بعد دفع ضريبة عن كل قطعة (٢٧) ثم صدر امر محمد على الى جميع المديرين في ١٠ ابريل عام ١٨٣٦ بفتح جميع المعاصر الموجودة بمديرياتهم وتشغيلها وتحصيل العوائد (٢٨) .

واكد كذلك دوهاميل في تقريره لعام ١٨٣٧ أن صناعة النسيج كانت خاضعة لنظام الاحتكار منذ ثلاث سنوات ، وأنه قد أصبح من حق كل فرد أن يعمل بصناعة النسيج ، بشرط أن يدفع ٣٦ قرشا ضريبة شهرية عن كل نول ، وقد نتج عن تحصيل تلك الضريبة عام ١٨٣٦ عشرون ألف كيس ، مما يعنى أن عدد الأتوال المستعملة طبقا للمتحصل لا يزيد عن ثلاثة وعشرين ألفا (٢٩) .

وتبع ذلك الغلوة احتكار بعض الحرف والصناعات الصغيرة ، واكتفاؤه بفرض الضرائب عليها ، حيث صرح في عام ١٨٣٧ لصناع الحصر بعمله على ذمتهم ، كما أعاد صناعة الأدوات المنزلية الى أربابها ، لعدم حصوله على ربح منها ، وهو ما حدث بالنسبة لصناعة الحرير ومصانع النيلة التي ألقى احتكاره لها وأعادها الى أصحابها بعد تعهدهم ببيع منتجاتهم للحكومة بسعر محدد ، ولم يبق من مصانع النيلة الا التي لم يتسلمها أصحابها (٣٠) .

(٢٧) هيلين ديفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٢٨) على الجرينلى : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٢٩) تقرير الكولونيل دوهاميل ، تعريب محمد فؤاد شكرى وآخرين ،

المرجع السابق ، ص ٢٩٢ - ص ٢٢٦ .

(٣٠) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ ، ص ١٧٧ .

وكل هذا يؤكد أن الاحتكار لم يكن مذهباً وعقيدة عند محمد على ، بل كان عملية جمع مالى لا أكثر ، انتهت بطريقة عفوية ، وكما أشرنا إليها بسلسلة سياسة الاحتكار ، بدليل أنه لم يفرضه مرة واحدة على كل الحرف ، وبدليل أنه قد بدأ يتخلى عن احتكار الحرف من تلقاء نفسه .

وربما يساعد على فهم هذا أن محمد على لم يعمل على تزويد النساجين والغزالين والحرفيين بالمعدات (٣١) كما كان يمدهم بالفزل ، كما فعل فى انشائه لمصانعه ، ويساعد على فهمه أيضاً أن الشطر الأكبر من الانتاج ، من المحتمل أنه قد ظل ينتج من قطاع الحرف اليدوية ، الذى لم يخضع للسيطرة المركزية الشديدة (٣٢) بالرغم من ذكر البعض - وهو ما لا نميل اليه - من أن الدولة كانت تعتمد الى تقييد حق الأفراد فى انتاج سلع تنافس منتجاتها (٣٣) .

وعلى أية حال فقد حدث كل هذا قبل اتفاقية ٨ أغسطس عام ١٩٣٨ ، التى قضت بإلغاء الاحتكارات فى أنحاء الامبراطورية العثمانية ، وهى الاتفاقية التى طالبت بها إنجلترا وهددت

(٣١) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ١١٢ - ص ١١٤ .

٣٢ - باتريك أوبريان ، نورة النظام الاقتصادي فى مصر ، ترجمة خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥٥ .

(٣٣) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٠ - ص ٧١ .

محمد على في عام ١٨٤١ بضرورة تنفيذها بمصر ، فأراحها الرجل بإلغاء احتكار القطن من أول أكتوبر ١٨٤٢ (٣٤) .

وقد أكدنا أنه أراحها ، لأن هناك من المؤرخين من أكد أنه في ذلك الحين كان كثير من الاحتكارات قد ماتت ميتة طبيعية ، ومنها الحرف والصناعات الاحتكارية التي كانت قد هجرت تقريبا (٣٥) .

ورغم ذلك فلابد من تسجيل بعض المآخذ على نظام الاحتكار ، منها أنه قد نتج عن نظامه القاضى بتسليم الصناع ما يحتاجون اليه من المواد الأولية ، وأخذها منهم منتجات ، ودفع أجورهم على أساس القطعة ، وتحولهم الى منفذين وعمال ، ما أدى الى عدم وجود الحافز لتحسين الإنتاج ورفع مستواه ، حيث انعدمت المنافسة (٣٦) والحق الضرر بتلك الصناعات الصغيرة ، دون أن يعود على الدولة بما كانت تأمله من أرباح كبيرة ، مما أدى في النهاية الى عرقلة نمو الحرف والصناعات الصغيرة ، وتبعاً لها وقف نمو جناح الحرفيين بالطبقة الوسطى .

خاصة وأن مناح الاحتكار ، وما نتج عنه من تقييد حريتهم والتدخل في شئونهم ، ومراقبة صناعاتهم وتعرضهم لظلم المخبرين وبعض رجال الإدارة المتعسفين في استعمال السلطة والمتلاعبين

(٣٤) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ١١٢ - ص ١١٤ .

(٣٥) شفيق غرنال ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣٦) محمد عبد العزيز عجيبة ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

أيضا : راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦١ .

وكذلك : حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

بالموازين والمكايل وحرمانهم من أرباحهم الكاملة ... الخ ، قد
أضعف رغبتهم في الإنتاج وحمل بعضهم على ترك حرفته ، وأدى
الى عدم نمو الاستثمار الفردى (٣٧) .

ويمكن أن يضاف الى ما سبق ، صعوبات التمويل ، وتعذر
شراء المواد الأولية ، وزيادة المنافسة الأجنبية (٣٨) وربما يوضح
ذلك ما جاء بتلك الشكوى « لما كانت الأشياء الواردة من أوروبا
وامريكا على معالك الدولة العلية آخذة في نقصان الأسعار يوما
فيوما ، وكانت الأشياء المبعوث بها من الدولة العليا الى ذلك
الطرف آخذة في زيادة القيمة ... الخ » (٣٩) .

فمع براءتها ، الا انها توضح كيفية التغل ، وضراوة المنافسة
التي بدأت خطوة خطوة حتى أصبحت الدولة عاجزة أمامها ، كما
أنها توضح بما لا يدع مجالا للشك فشل محمد على في جعل
الميزان التجارى يميل لصالح دولته ، وقد كان ذلك يمثل أحد
الأسس الهامة التي قام عليها نظامه الاحتكارى ، مما يعنى بالتالى
القضاء المبرم على ذلك النظام .



(٣٧) أحمد أحمد الحس ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ - ص ١٥٣ .

(٣٨) على الجريلى ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٣٩) الوقائع المصرية ، عدد ٨٨ ، ٢٧/١٠/١٨٤٧ ، الحوادث الداخلية ،

تنظيمات محمد على لحرفيه :

للقوف على تنظيمات محمد على لحرفيه يمكن تقسيمها الى شقين واضحين هما :

(١) الكوادر الحرفية :

حاول محمد على منذ بداية مشواره الصناعى ، ان يكون كوادر حرفية لصناعاته ، كتعيين شيخ او رئيس لكل طائفة ، حيث راعى في اختيار عماله ان يكون من بينهم الصبية والعمال والأسطوات ... الخ ، حتى يكون لديه قوة عاملة مختلفة الدرجات ، مما يعنى استمرار تدفقها وقوتها .

واتبع الرجل بعض التقاليد المريحة لرجال الطوائف في اختيار كوادره ، ويوضح ذلك تكليف الديوان الخديوى لحسين بك ناظر المهمات الحربية ، بان يجتمع مع الشيخ حسن شيخ الشياطين بالمحروسة ، والشيخ حسن عبد الجليل شيخ شياطين بولاق ، والشيخ ابراهيم شيخ شياطين القلعة ، لتداول الراى فيما بينهم لايجاد شخص يتولى شياخة البقالين بالمهمات الحربية (٤٠) .

وبذلك يتبين ان تعيين شيخ لاحدى طوائف حرف محمد على ، كان يتم بترشيح شيوخ طوائف الحرف الخاصة بها ، مما يبين وجود سلطة طوائف الحرف في تلك الفترة ، ويبرز

(٤٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٧ ، ص ٥٢ ، قرار الديوان الخديوى رقم ١٨٢ في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٢٠ .

دورها من جهة أخرى ، ويوضح كذلك أن الرجل لم يسلبهم كل اختصاصاتهم ، كما يشير ذلك الى أن الشيخ الذي يرشحونه لدى محمد علي ، يكون من بين اسطوات الحرفة العاملين عدة .

ومع هذا فلم يكن التنظيم الطائفي عنده ذا تقاليد ، الا تقاليد مصلحته المالية ، بمعنى أنه كان مستعدا لبدال شيخ أو رئيس من رؤساء طوائفه ما دام أن في ذلك التغيير مصلحته .

ويتضح ذلك عند متابعة ما ادعاه درويش الخياط ، من أنه قادر على تفصيل الكسي (الملايس) التي تصرف لأغوات الحرس الخارجى والداخلى ، ولا يزيد قماش احداها على أربعة أذرع وربع ذراع ، وبذلك يقتصد لخزينة الأمتعة نصف ذراع في كل بذلة يفصلها رئيس الخياطين الموجود ، الذى طلب درويش أن يحل محله (٤١) فأصدر المجلس العالى قراره رقم ٣٥٤ مبینا الاجراءات الواجب اتباعها في اختيار درويش (٤٢) .

وشكل المجلس لجنة لعقد اختبار لدرويش ، والمفاضلة بينه وبين ديمترى رئيس الخياطين ، واجتمعت تلك اللجنة واختبرت وفاضلت ، ثم أجمع اعضاؤها في محضرهم المرفوع الى المجلس على أن درويش خياط ماهر ، وإن تفصيله أعود على الخزينة بالنفع من تفصيل ديمترى (٤٣) .

(٤١) ديوان خديوى برکى ، دفتر ٧٦٢ ، ص ٢٧ ، أمر المجلس العالى رقم ٦٢ في ٢ فبراير سنة ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوى .
(٤٢) نفسه .

(٤٣) ديوان خديوى برکى ، دفتر ٧٦٢ ، ص ٥٠ ، من المجلس العالى رقم ٨٤ في ١٢ فبراير سنة ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوى .

وطبقا لتلك الشهادة أصدر المجلس العالى قراره رقم ٣٧٥
موصيا بإقالة درويش مبتغاه بجعله رئيسا للخياطين. بدلا من
ديمترى (٤٤) وبدا يتأكد أن المصلحة كانت تحكم سياسة
محمد على في تعامله مع الهيكل الذى بناه لطوائفه ، وليس للتقاليد
الحرية عنده أساس ، اذ انها لا تعود عليه بالفائدة المادية
التي يسعى لها .

وكان حرفيو محمد على ينتقلون من مكان الى آخر حسب
حاجة العمل ، مما كان يؤثر على استقرارهم وبرهقهم ماديا
وصحيا ، فعندما كان يجد في وقت من الأوقات أن الغلال التي
تشحن بكثرة من الوجه القبلى الى الاسكندرية أكثر من طاقة
شياليها ، ويعرف في نفس الوقت أن إشغال الشياطين ببولاك
ليست كثيرة ، كان يطلب إرسال الشياطين الذين يزيدون عن
حاجة بولاك الى الاسكندرية (٤٥) .

وخوفا من هروب الحرفيين المنقولين ، نظروهم المشار
اليها ، كان يطلب من مشايخ الحرف تعيين ضامن لكل حرفي ،
كما كان يطلب من شيخ الحرفة أيضا تعيين ضامن للحرفي في
حالات أخرى ، منها ما قرره مجلس الملكية في ١٧ أغسطس
عام ١٨٣٤ على شيخ القبانين ، بأن يأخذ ضامنا قويا لكل من
القبانين الذين يعينون في مصلحة ما من المصالح الحكومية حتى

(٤٤) نفسه .

(٤٥) ديوان خديوى تركيا ، دفتر ٨٤٧ ، ص ٢٥ ، أمر الجنب العالى
رقم ٧٤ في ٢ سبتمبر سنة ١٨٢٨ ، الى حبيب افندى .

أذا اختلس ذلك القبائى أو عمل عملاً غير مرغوب فيه ، يرغم ضامنه على تعويض ما ارتكبه القبائى (٤٦) .

ومع هذا فلم تكن العلاقة بين مشايخ أى حرفة وحرفيهم على ما يرام دائما ، ويبين ذلك الكتاب الذى بعث به محمد على الى زكى أفندى ، والذى ورد اليه من مصطفى أفندى ناظر الأصناف والحاصلات الزراعية - حيث شكاه فيه من أن الحمالين بالاسكندرية لا يفى عددهم ، بنقل الغلال الكثيرة التى تراكمت فى الشونة وفى المراكب بجوارها (٤٧) ثم لفت نظر زكى أفندى الى قسوة عباس شيخ أولئك الحمالين ، الى سوء معاملته « التى انما تفرقوا من جرائها » ، وأوصاه بأن ينهى عباس عن الاساءة الى حماليه ، وبأن يأمره بجلب المائة والخمسين حمالا الذين يطلبهم ناظر الأصناف مع انذاره بعزله واجلائه الى قريته ان هو تعلل بباطل المعاذير (٤٨) وطلب من زكى أفندى ان عزله فليُنصب فى مكانه رجلا قادرا على الاتيان بالقدر المطلوب من الحمالين (٤٩) .

ويتبين من ذلك أن محمد على كانت لا تعجبه قسوة شيوخ حرفييه على عمالهم ، لأنها كانت تأتى بنتائج عكسية ، ومن هنا كان يقرر عزلهم ، كما يتبين أيضا أن عزله لهؤلاء الشيوخ كان يتم عن طريق كبار موظفيه ، وليس عن طريق شيوخ الحرف

(٤٦) ديوان خديوى تركيا ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٩٦ ، قرار مجلس الملكية رقم ١٧٨ فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٢٤ ، مرسل الى مأمور الديوان الخديوى .
(٤٧) مجلس الملكية تركيا ، دفتر ١٣٩ ، ص ٤٣٦ ، أمر مجلس الملكية رقم ١٦ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٢٥ .

(٤٨) نفسه .

(٤٩) نفسه .

تأما هو الحال عند تعيينهم ، وربما كان يرجع ذلك الى أنهم كانوا مأجورين عنده ، ومن حقه أن يستغنى عن خدمتهم في أي وقت يشاء .

(ب) التنظيمات المالية لحرفيي محمد علي :

تجدر الإشارة الى أن شيوخ الحرف كان يرتب لهم ماهيات ذلك المركز ، بالإضافة الى أجورهم الأساسية عن أعمالهم كأسطوات بطرفه . ويؤكد ذلك موافقة شريف باشا في أغسطس من عام ١٨٤٨ ، على ما جاء في قرار المجلس العمومي ، بخصوص ترتيب ماهيات لرؤساء الطوائف ، والتحرير الى ترسانة بولاق للعمل بموجبه (٥٠) مما يوضح أن كل فابريقة عنده كانت تأخذ موافقتها على حدة ، ويوضح أيضا أن لفظ رؤساء الطوائف كان يستخدم مع استخدامهم للفظ شيوخ الطوائف ، على حين أن شيخ الطائفة كان هو اللفظ المعروف كرئيس عام للحرفة خارج أعمال الحكومة وداخلها .

وعلى أية حال فقد رتب محمد علي لكل حرفي من حرفييه مربيا ، بحيث كان كل حرفي في الحرفة متساويا مع زميله ، وقد ارتبطت تلك الأجور بأهمية الحرفة وكثرة عدد عمالها وظروف عملها ... الخ .

فقد وافق محمد علي ، على قرار مجلس المشورة ، القاضي بضم بارة على أجور التراسين الذين ينقلون القول من الترسانة

(٥٠) ديوان عموم المالية ، دفتر ١٨ أوامر ، مسلسل الوثيقة ١٤ ، ص ٢٨ ، كتب من شريف باشا في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٤٨ ، الى مدير ديوان عموم المالية .

الى مرسى المراكب ، لبعء المسافة ، وجعل اجرة الأردب أربع بارات (٥١) طلبا لسرعة ارسال الفول الى الاسكندرية (٥٢) وكذلك موافقته على ضم بارتين على الأجرة المقررة لغريلة مائة أردب ، وجعلها ١٢ بارة تسهيلا للسرعة ، على الا يسرى مفعول هذا القرار على المستقبل . وبذا يتضح الفرق بين أجرة التراس والمغربل ، والتي ربما ترجع الى ظروف عمل كل منهم .

ووافق كذلك على قرار مجلس المشورة ، القاضي بضم بارة على أجور التراسين (الحمارة) الذين يؤجرون حميرهم للنقل ، عن كل أردب من الفول من التراسه الى مرسى المراكب لبعء المسافة ، بجعل اجرة الأردب خمس بارات منعا لهروب التراسين بسبب قلة الأجور (٥٢) وبذا يتضح ان الرجل قد استجاب لقرار ذلك المجلس بعد مرور اسبوع واحد من الزيادة السابقة لمواجهة ظاهرة هربهم .

ولا يعنى ذلك ان الرجل كان متساهلا مع عماله او انه كان يعطى أجورا مناسبة مع جهد حرقبيه بل الواقع انه كان يعطى أجورا أقل بكثير من الجهد المعطى وتحت الحاح شديد من فئات العمال المختلفة عن طريق شكواهم والتماساتهم اليه .

(٥١) معية سنية تركى ، دفتر ٢٩ ، ص ٤٦ ، امر الجنب العالى رقم ٦١ فى ٧ يناير سنة ١٨٢٧ ، الى سليمان آغا وكيل ناظر الأرض والفلل .

(٥٢) نفسه .

(٥٣) داز الوثائق ، أوامر محمد على ، محفظة ٢ ذوات تركى ، طف ١١٥ - ٢١٨/٧ ، امر الجنب العالى رقم ٢٨١ فى ١٥ يناير سنة ١٨٢٧ ، ص ٢٥ الى سليمان أفندى وكيل ناظر الأرض والفلل .

ويبين ذلك طلب مأمور الديوان الخديوى من الأغا المحاسب في يولية عام ١٨٣٠ أن يتخذ قرار مجلس الملكية الصادر في ٢٤ يولية من عام ١٨٣٠ بشأن عزم ضم خمس بارات الى اجرة طحاني القاهرة - من غير الخاضعين لاحتكاره - البالغة خمس عشرة بارة التي يأخذونها عن كل ربع من الغلال التي يطحنونها وصرف النظر عن اسعاف التماسهم الخاص بذلك . وتعيين جواسيس عليهم يراقبونهم ومعاقبة من يتجاسر على اخذ اجرة تزيد على الخمس عشرة بارة المذكورة (٥٤) .

فرغم ان خزانة الدولة لم تتحمل شيئا من تلك الزيادة وانما يقع عبؤها على المواطن الا انه رفضها رفضا نابعا من مقاومة زيادة ثمن السلعة .

كان ذلك عن الطحانين غير الخاضعين لاحتكاره فما بالناس بالخاضعين له والذين كانت اجورهم اقل من ذلك بكثير ولذا واصلوا التماساتهم فأصدر الديوان الخديوى أمرا الى شورى الجهادية أكد له فيه أنه تلقى قرارا صادرا من مجلس الملكية قاضيا بزيادة اجور الطحانين وذلك بضم بارتين الى الثماني بارات التي كانت تصرف لهم عن كل ربع منذ عشر سنين لانهم قدموا الى المجلس العالي عريضة يلتمسون فيها زيادة اجورهم (٥٥) وفي مقابل تلك الزيادة طالب ذلك القرار بزيادة

(٥٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ٩٦ ، من مأمور الديوان الخديوى ، رقم ٢٢٦ في ٢٩ يولية سنة ١٨٣٠ ، الى الأغا المحاسب .
(٥٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٨ ، ص ٥٩ ، أمر من شورى الجهادية رقم ٧٤ في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٣٤ ، الى امير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية .

الدقيق الملقحون احتياطيا (٥٦) :

ومما يدل على ضعف الأجور التي كان يدفعها محمد على لحرفييه وأنها كانت لا تكفى حاجاتهم أمره الى الديوان الخديوى بناء على التقرير المقدم اليه من على أغا ناظر ورشة الخياطة والمراكيب الذى وافق فيه على ملتصق اعادة النسوة اللاتى يعملن فى هذه الورشة الى اعمالهن واخلاء سبيلهن من السجن الذى اوسلن اليه من جراء الديون الميرى التى عليهن على أن تصرف لهن نصف أجورهن ويخصم منهن النصف الآخر من ديونهم (٥٧) .

ومما يدل على ضعف الأجور عامة وأجور الخياطة خاصة ما حدث فى ورشة أخرى للخياطة وتدخل فيه أيضا محمد على عن طريق إمر منه الى خورشيد باشا طلب منه فيه عدم مطالبة النساء الخياطات فى ورشة خياطة الصوف بما عليهن وكذا تسديد ما عليهن للتجار والتنبيه عليهن بالا يعدن بعد ذلك الى

(٥٦) نفسه ، ولم ينته موقفهم عند ذلك الحد ، بل انهم تدخلوا فى أجور الحرفيين من غير الخاضعين لمحمد على ، حتى أصبحت أجور الحرفيين غير متساوية من مكان لآخر ، ويوضح ذلك الظلمة التى تقدم بها طاحنو الخلال برشيد الى محافظها ، ورجوا فيها مساواتهم فى الاجرة بزملائهم الذين فى طواحي القاهرة ، مما يوضح سيطرة الدولة على الأسعار ، بشكل أصبحت معه الأجور لا تفى بحاجة الحرفيين عامة : راجع : مجلس الملكية تركى ، دفتر ١٣٩ ص ٦٧ ، الامر من الجنباب العالى رقم ١٤٠ فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٣٥ ، الى محافظ رشيد ، وقد وافق محمد على ، على مرجعهم ، حيث طالبه بمساواتهم بطاحنى القاهرة .

(٥٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ص ٢٩٦ ، امر رقم ١٣٥ فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٣٣ .

أخذ مثل هذه الأديون وإذا عادت أحداهم الى ذلك أخذت الى المنزل وضربت ٣٠٠ كريباج كما انه لن تقبل حوالة التاجر الذي يعاملهم (٥٨) .

فهذا الأمر ان بدا فيه عناية محمد على بالناحية الاجتماعية للحرفيين وذلك بتسديد ما عليهم الا انه من جهة أخرى يوضح انه لم يرفع أجور تلك الطائفة خاصة والحرفيين عامة بالرغم من تكرار استدانتهم .

ويؤكد ذلك الالتماس الذي تقدم به الطحانون لزيادة أجورهم موضحين انهم لم يزيدوا شيئا منذ عشر سنين (٥٩) ولذا وافق شورى الجهادية على طلبهم وعهد الى مأمور الديوان اجراء زيادة مناسبة بحضور الخميس المحتسب وشيخ الخبازين وشيخ الطحانين وفريق من الخبراء والشيوخ (٦٠) وبذا يتضح ان الرجل واجراءاته لم تكن سهلة في اعطاء حرفييه أجورهم بل كان يمنحهم الأجر بعد لجان وجلسات ومشاورات ... الخ ، وليس بالطريق السهل المباشر الذي تعودده الحرفيون عن طريق عملهم الحر من قبل الاحتكاز حتى ان تلك الاجراءات وصعوبة اخذهم حقوقهم قد أدت الى انقطاع حرفيي ورش القلعة عن الحضور من أجل أجورهم ولما سمع الديوان الخديوى بذلك بعث بكتاب الى

(٥٨) معية منية تركى ، دفتر ٦٦ ، ص ١٧ ، امر الجناب العالى رقم ٤٠١ في ٢٥ افسطس سنة ١٨٢٥ الى خورشيد باشا .

(٥٩) ديوان خديوى تركى ، رقم ٧٩٨ ، ص ٤٢ ، من شورى الجهادية رقم ٦٧ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٢٤ الى يد اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية ،
(٦٠) نفسه .

ناظر الجهادية أشعره فيه بأن تلك الحالة موجبة لتأخر الأعمال
وباعثة على الخسارة فضلا عما يؤدي إليه هذا الحال من تغيير
في أصولهم النظامية ولذا فوض الديوان الى ناظر الجهادية أمر
تسوية تلك الحادثة وانهاؤها (١١) .

- وهذا الكتاب يوضح محافظة الديوان الخديوى على عدم
تأخر الأعمال ويشير خوفه من أن ذلك الانقطاع سيؤدي الى تغيير
في أصولهم النظامية التي ربما تشجع آخرين على تقليدهم وهي
أمور كبيرة وخطيرة مما دفعه الى تكليف ناظر الجهادية شخصيب
بتسوية ذلك الموضوع .

ووسط ذلك الموقف من الأجور يجب الا ننكر استراتيجية
محمد على منها وهي اثارة اطماع الحرفيين ماديا وان اقتصر ذلك
على الصناعات الهامة فتشجيعا لعمال مصنع البارود أصدر الديوان
الخديوى قراره باعطاء قرش واحد لهم عن كل قنطار صنعه
زيادة عن معدل العام السابق وبإصدار أمر الى سليمان أفندى
ناظر معمل البارود بأن يعد العمال بتلك المكافأة على الدوام ويصرفها
لهم كلما زادوا انتاجهم (١٢) .



(١١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٧ ، ص ٤٢ ، قرار رقم ١٨٣ فى
٢ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

(١٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٧ ، ص ٤٢ ، قرار رقم ١٨٣
فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

مدى استفادته بحرفييه :

سنحاول ان نلقى الضوء على بعض المواقف التى توضح لنا مدى استفادته بحرفييه ، ومنها أنه فى عام ١٨٣٣ بعث المجلس العالى الى الديوان الخديوى بقراره رقم ٩٨ المتضمن قبول ما اقترحه عمر أفندى ناظر مصلحة الجلد والمدايع فى تقريره خاصا بامداده بقواسين من الأتراك يستخدمهم عيونا يتجسسن ببعضهم شئون المدايع (١٣) فهذا الموقف ومثله الكثير يوضح عدم سيطرة محمد على ، على العملية الانتاجية بشقيها التابع له وغير التابع له ، مما أجهض من موقفه الصناعى .

ويشهد على ذلك أن محمد على اعترف بكل تلك المساوىء من خلال نشرة عامة من قلم الإيراد بشورى المعاونة فى عام ١٨٤١ جاء بها أنه نظرا لتبين عدم مقدرة بعض الأشخاص المعينين من قبل الميرى لادارة المصانع قد احيلت ادارة المصانع الى عهدة مديرى الأقاليم ولكن هؤلاء المديرين لم يصرفوا اجر الشغالة فى اوقاتها ولم يؤدوا المطلوب منهم وسخروا الانفجار فى الترع والجسور ولم يقوموا بالتفتيش على المصانع حتى تأخرت أشغالها . ولذلك عين من ديوان الإيراد ثلاثة مفتشين لها وعندما استدعوا الى الاسكندرية حاولوا أن يتستروا عن اهمالهم (١٤) .

(١٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ١٧٢ ، كتاب من المجلس العالى بقرار رقم ٢٧٧ فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٣٣ الى الديوان الخديوى ونفذ الديوان الخديوى القرار فى ٢ أغسطس سنة ١٨٣٣ ، نفسه .

(١٤) شورى المعاونة تركى ، دفتر ٢٨٢ ، ص ٢٠٧ ، نشرة عامة ، اعلان من شورى المعاونة (قلم الإيراد) رقم ١٤٨٢ فى ٥ فبراير سنة ١٨٤١ .

ولأن هؤلاء المديرين ونظار المصانع لم يلتفتوا الى أعمالهم بل كانوا يصرفون أوقاتهم في الضرر للميرى فإنه قد عين لطيف ناظر ترسانة الاسكندرية سابقا والمعروف بالهمة والنشاط لدى العموم مفتشا للمصانع وله أن يعاقب كل من يخالف أوامره من النظار وأن يخبر الشورى عن المدير المهمل لتخصيص العقاب له وأن ينشئ ديوانا للمصانع بميت غمر ليقوم بتقويم اعوجاج المصانع وعمل حساباتها . ولذا أبقى النظار بصفة معاونين بمصانع الجهات الثلاث وقرر أنه سيعاقب كل مدير لا يلبي طلبات المصانع عند اختياره منه (١٥) .

مما يوضح أن الرجل ادرك مكنم الضعف وعوامله وكذا أسلوب اصلاحه ولكن بعد فوات الأوان ، لأن ذلك تم في عام ١٨٤١ أى بعد معاهدة بلطة ليان ، وتنفيذه لها ولا اتفاقية لندن أى بعد أن أصبح الإصلاح لا يجدى شيئا من تلك الأوضاع الصعبة المتمثلة في انفتاح مصر على أوروبا وما نتج عن ذلك من المنافسة الأجنبية وما أحدثته .

* * *

تراجعات محمد على عن سياسة الاحتكار :

تراجع محمد على عن الاحتكار في عدة أحوال ، وخاصة بعد أن أدى الهدف منه ، ولم يعد لانتاجه سوق .. الخ .

ولذا سنحاول أن نلقى عليها بعض الضوء ، فلما نخرج ببعض النتائج المساعدة على فهم علاقة محمد على بالحرفيين وتطوراتها ومنها :

(١٥) نفسه .

اصدار الديوان الخديوى امره فى عام ١٨٢٧ الى مامورى
الأقاليم البحرية والقبلية ، بأن يتركوا الحصرية يحترفون صنعتهم
حيثما وجدوا ، ان لم يكن عليهم مال ولم يكن لهم علاقة زراعية
بقراهم (٦٦) وهو قرار مبكر بانهاء احتكار تلك الصناعة ، فى وقت
كان ما يزال فادضا - بشدة - على بعض الصناعات نظامه
الاحتكارى .

ثم أكد ذلك محمد على بأمر اكثر اتساعا من ذلك القرار ،
عندما أصدر امره القاضى بالتصريح لعمال الحصر بعمل حصرهم
على ذمتهم ، مع دفع المبالغ المتأخرة عليهم (٦٧) .

كما أصدر الديوان الخديوى أمرا فى نفس ذلك العام ،
الى حسن بك مأمور قنا ، والى خمسة وعشرين من المأمورين
وغيرهم من النظار والمحافظين ، معلنا إياهم بأن الجنب العالى
بأمرهم بعدم مضايقة عمال الملاحات ، وعدم اعادتهم الى بلادهم ،
لأن ذلك يحملهم على الفرار ، الذى ينجم عنه تعطل مصلحة الملح،
ولكون عمال الملح قليلين فيجب استثنائهم كما استثنى
الحصرية (٦٨) وبذا ترك هؤلاء الحرفيين حريتهم أيضا وذلك
بتحريرهم من نظامه الاحتكارى .

وتبع ذلك تكليف محمد على ، خير الله أفندى وكيل ناظر

(٦٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٢٥ ، أمر رقم ٥٢ فى
٢٥ نوفمبر سنة ١٨٢٧ .

(٦٧) مئة سنة تركى ، دفتر ٨١ ، ص ٦٧ ، أمر عال رقم ١٣١ فى
١١ نوفمبر سنة ١٨٣٦ ، الى وكيل ناظر مجلس الملكية .

(٦٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٢٤ - ص ٣٥ ، قرار
من الديوان الخديوى رقم ٦٧ فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

مجلس الملكية بالسماح لصناع الملايات بالدخول في ورش الغربية ،
وصنع ملاياتهم فيها (٦٩) وكذلك عدم منع نسايج الملايات بطنطا
من صنع الملايات (٧٠) وبذا خرجت تلك الطائفة :أيضا من
احتكاره .

وفي ابريل من عام ١٨٣٦ ، أصدر محمد علي تكليفه الى كل
المديرين بان يفتحوا المعاصر الموجودة بمديرياتهم من اول ١٨ ابريل
عام ١٨٣٦ ، ويحصلوا مخصص الحكومة من المعصرانية (٧١)
وبذا ترك محمد علي للمعصرانية حرية احتراف حرفهم وانتاجهم ،
أي انه اخرجهم أيضا من نظامه الاحتكاري .

وبعد شهرين من ذلك التكليف ، بدأ يوسع من اطاره ،
فتراه يصدر تكليفا آخر لمدير الدقهلية بشأن السمسر والمعاصر ،
ووجوب رد السمسر المصادر الى أصحابه ، حتى يعودوا الى
عصره ، بعد ما وقفت معاصرهم بسبب مصادرة السمسر (٧٢)
ومن ذلك القرار يتبين جدية محمد علي في الأمر وسعيه الجاد
لحرية عملهم الحر في .

(٦٩) نفسه .

(٧٠) معية سنية تركي ، دفتر ٨١ ، ص ٦٨ ، امر عالي رقم ١٢٩
في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦ ، وبذا اطلق حرية صنعها بعد أن كانت محتكرة
مع القوط .

(٧١) معية سنية تركي ، دفتر ٧٠ ، ص ١٢٧ ، امر رقم ٢٧١ في
١٠ ابريل سنة ١٨٣٦ .

(٧٢) معية سنية تركي ، دفتر ٧٧ ، ص ١ ، امر من الجناح العالي
رقم ٢٣٥ في ٢٦ يونية سنة ١٨٣٦ .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فلا بد من ذكر ان كل تلك القرارات كانت قبل معاهدة بلطة ليمان في عام ١٨٣٨ ، وقبل تسوية ١٨٤١/٤٠ ، وقبل تطبيق المعاهدة المشار اليها في سنة ١٨٤١ ، مما يبين ان الرجل كان يسعى الى تخيير تلك الصناعات ، وربما يرجع ذلك الى انه قد أصبح له منشآت صناعية وكوادره التي يعتمد عليها ، وبالتالي أصبح لا يعتمد على الحرف الخاصة وكوادرها ، كما انه أصبح لا يخاف من منافستها ، لانه يمكن القول بأن انتشار دولته ربما وسع من رقعة السوق امامه ، فأصبح لا يخاف كساد منتجاته ، وبذلك يضعف القول بأن تراجعهم عن الاحتكار كان بسبب التسوية ونتيجة لها ، وانما يمكن القول بأنها ربما زادت من سرعة اتجاهه ، ويوضح ذلك ان الرجل لم يكن لديه عقيدة احتكارية للحرف ، وانما كان يحتكر وفقا للظروف التي يفرضها وضع معين ، كالحاجة اليها عسكريا او ماليا او استجابة لرأى وصله ... الخ.



الوجه الآخر لاحتكار محمد علي للحرف :

ادت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المجتمع المصري في تلك الفترة ، الى تراجع الرجل امامها في بعض الأحوال ، اما استجابة لشكوى وصلته ، واما تخفيفا عن فئة معينة ... الخ.

ويدخل في نطاق تراجع محمد علي عن نظام او أسلوب الاحتكار ، الاستثناءات التي منحها للحرفيين ، ومنها أنه عندما اطلع على الشكوى المقدمة اليه من المدعو حسن ، التي ذكر فيها أنه بنى معملا للدجاج في قرية ميت حواس بالغربية ، ولكن الميرى استولى عليه ، والتجسس بخليصه ، أصدر محمد علي أمره

الى الياس اغا كاشف الغريبة ، قرر فيه بأنه اذا كان ذلك صحيحا فيلزم العمل على رد العمل اليه (٧٣) . ومعنى ذلك أن محمد على كان يستثنى بعض الأشخاص ، ربما لظروفهم من تطبيق الاحتكار عليهم ، وأن الإدارة هي التي كانت تفرض الاحتكار دون مراعاة لتلك الحالات — من وراء ظهره وبدون وجه حق — وأنه عندما كان يعرف بها كما في حالتنا تلك كان يحرقها ، ومن هنا تحق الإشارة الى أن عملية الاحتكار بذلك الشكل تكون مختلطة الأوراق وتعفى الرجل من كثير من مساوئها ، وأن كانت تنسبها لرجاله .

ويدل على ذلك أمره الى حسين اغا ناظر قسم اشمون ، بشأن عدم اخذ الأرب والنصف حنطة ، المقرر اخذها عن كل فدان من الأفدنة الثمانية التي زرعها الشيخ خليل المؤذن بقرية بهواش بالمنوفية (٧٤) .

وكذلك عندما قدمت له إمارة تدمى أمينة الصعيدية عريضة أوضحت فيها أن لديها سبعة أولاد جند اثنان منهم واثان آخران يعملان في مركبهم للحصول على — صيد — قوتهم ، وطالبت فيها بعدم منعهم من مهنتهم ، وعدم استخدام مركبهم في خدمات الحكومة ، ومنحها أمرا (تصريحاً) تحمله ، وقد وافق الرجل على التماسها وذكر فيه أنه أصدره لمنع التدخل في عملهم ، والنهي عن استخدام مركبهم في الخدمات الحكومية ، وأكد أيضا أن

(٧٣) ممية منية تركي ، دفتر ٨ ، ص ٥٥ ، امر كريم رقم ٦٢٠ في ٦ يونية سنة ١٨٢٢ .

(٧٤) ممية منية تركي ، دفتر ١٢ ، ص ٢٣٥ ، امر رقم ٨٥٥ في ١٢ يولية سنة ١٨٢٥ .

الهدف من التصريح العمل بمقتضاه والحد من مخالفته (٧٥) .

وبذا يتضح أن الرجل كان يطلع على الشكاوى التى ترفع له ، فيحس بمشاكل مواطنيه ويحاول حلها ، أو استثناءها من نظام الاحتكار القائم ، سواء أكان منه أم من ادارته ، وتضاف الى تلك الأسباب التى أدت الى تراجعه عن نظامه ، محاولة التحديث والتجديد ، ومحاولة تخفيف العبء عن الخزينة العامة .

ويوضح ذلك ، الموقف الخاص بمصنع القماش ، الناتج عن مناقشة المجلس الخصوصى لتقرير المستر طانوس خبير الشيت ، المتضمن تأخر صناعة الرسم على البفته بمصر ، على حين تزدهر وتترعرع باضطراد فى إنجلترا ، حيث رأى أنه لتحسن تلك الصناعة يجب جلب الآلات الحديثة من إنجلترا وفرنسا ، حتى يمكن أن تتقدم تلك الصناعة بخطى واسعة ، وحيال ذلك التقرير ، قرر المجلس أن يعطى مصنع الشيت الموجود بشبرا التزاما ، وذلك لما لوحظ من عدم الاستفادة منه اذا هو أدير على ذمة الحكومة (٧٦) .

وكذلك كان الرجل مانعا عمل صناع الترسانة فى الأعمال الخاصة بالأهالى ، فأصدر أمره فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، أباح فيه للصناع والتجارين والشارين العمل فى انشاء مراكب وسفن

(٧٥) ممية منية تركى ، دفتر ٥١ ، ص ٣٤ ، تصريح من الجناب العالى بأمر رقم ٦٤ فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٣٢ .

(٧٦) ممية منية تركى ، محفظة ١ ، ورقة ١ ترسانة ، مسلسل الوثيقة ٨ ، ملف ١٧٢ - ٢٢٦/٢ ج ١ ، خطاب من أحمد نوى مدير الترسانة بالإسكندرية بنص الأمر الكريم ، فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٥٣ ، الى الديوان الخديوى .

للأهالي ، حتى يزداد عددها ، على أن يكون العمل في أيام
المطلة (٧٧) .

ومع أن هذا القرار بعد المعاهدة وتطبيقها والتنسوية ، فإن
قراره هنا له ما يبرره وطنيا ، وهو زيادة عدد السفن والمراكب
عند الأهالي ، مما يبين أن الرجل كان ينصاع-استجابة لظروف
مواطنيه الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنه كان يجد في زيادة عدد
السفن والمراكب مددا له وقت أن يجد الجد ، أو يحين وقت
معركة من المعارك .

ومع هذا فلا يجب أن نغفل أن الرجل حاول أن يتخلص
من احتكار بعض الصناعات ذات العائد البسيط أو التي لا تدر
عائدا فيتخلص من مشاكلها وما تتحمله من مضاريف ادارة ،
كما تجدر الإشارة أيضا الى أنه اذا كان محمد على قد أباح لنفسه
الاستثناء من الاحتكار في بعض الأحوال ، فإن أعوانه ومستشاريه
بالطبع كانوا يستثنون أيضا وعلى نفس النهج ، أما بنوآسيا
حسنة وأما بما ينطوى تحت ما أسميناه بفساد الادارة ،
مما يدحض بالتالي أهمية فكرة أن محمد على فرح في تدهور
الحرف ليعمل أصحابها بمشاكته .

فقد شاع عن محمد على احتكاره لكل شيء صناعي ، وأنه
أمر كل الحرفيين بالعمل عنده ، ولكن واقع الأمر يوضح أن
الرجل لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول
ورثه ومصانعه ، ويؤكد ذلك أن الرجل لو كان يمتلك العقيدة

(٧٧) المجلس الخصوص ، محفظة ٦٩ ، مسلسل الوثيقة ٨٧ ،
ص ٨٧ ، ملف ١٥٢ - ٢٢٦/٣ ج ١ ، قرار رقم ١٠١ في ٥ نوفمبر سنة ١٨٤٨ .

الاحتكارية ما سمح باستثناءات لبعض الحرفيين بمزاولة حرفهم بحرية ، على حين انه كان محتكرا لتلك الصناعة أو الحرفة ، ويؤكد ذلك ايضا سماحة باقامة المشاريع الأجنبية ، وأخيرا تخليه من تلقاء نفسه عن أسلوبه الاحتكاري ، وقبل ان تحدث الضغوط الخارجية عليه ولعل هذا ينفي الصورة القائمة التي رسمها بعض الكتّاب لسياسة محمد علي الاقتصادية (الاحتكارية) ورغم ذلك فلا يمكن اعفاؤه مما تحمله الحرفيون وتحملته مصر من جراء تطبيق سياسته تلك ، بالرغم من محاولته تكوين كوادر حرفية له بالاستعانة بخبرة الحرفيين القدماء سواء بأجر - لم يكن متساو مع الانتاج - أم لا ، ومع هذا فلا بد من القول أن استفادة الرجل بالحرفيين لم تؤد الى النتيجة المرجوة منها ، لمساوىء في رجال ادارته قبل أي شيء آخر .

الفصل الرابع

الحرفيون ونشاطهم في عهد محمد علي

الحرفيون في عهد محمد على :

هم اهل الصناعة قبل محمد على ، وكانوا يقومون بأعمالهم دون تدخل من جانب الدولة ، الا فيما يتصل بجمع الضرائب والاعانات والفرص ، وتناقص أعمالهم الصناعية في تغطية ما تحتاجه البلاد من المواد الغذائية ، والملابس والأدوات البسيطة ، وما تحتاجه أيضا من أدوات البناء والتأثيث ، والصناعات الحديدية المحدودة ، والغزل والنسيج وصنع الأواني .

حيث كان حجم الدكاكين وورش الحرفيين ورأس المال صغيرا وعدد العمال المشتغلين في الورشة لا يتعدى في الغالب عدد أصابع اليد ، ولذا كانت غالبية مواقع الإنتاج الحرفي في منازل أربابها ، أو محلات صغيرة مستأجرة ، مما أدى الى أن يكون التطلع لدى الحرفيين محدودا ، حيث اقتصر تطلعهم على سد حاجة البلاد الاستهلاكية ، فقد كانت فكرة التصدير غير موجودة الا عند عدد محدود من الحرفيين (١) .

وربما يرجع ذلك الى أن الصناعة المصرية ، في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، كانت على درجة كبيرة من

(١) هيد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .

التأخر ، حيث اقتصر أمرها حينذاك على بعض صناعات استهلاكية ، تنتج غالبا للسوق المحلية ، لصعوبة المواصلات ، وكثرة التكاليف ، واضطراب الأمن ، فقبل فترة حكم محمد علي ، قدرت أرباح الحرفيين المصريين العاملين بالصناعة بثلاثين ألف كيس في العام وهو ما يساوى ١٥٠.٠٠٠ جنيه (٢) .

وعندما وصل محمد علي الى الحكم ، كان الحرفيون هدفًا من أهدافه ، حيث سيطر على وسائل الانتاج ، وعمل على احداث تغييرات جذرية في مجال الانتاج الحرفي والصناعي ، بجعله الحرف في خدمته وتحت توجيهه (٣) .

حتى ان التصنيع مر في عهده بثلاث مراحل ، وقعت اولها بين عامي ١٨١٦ و ١٨١٨ ، وجنى فيها نتائج الاحتكار الذي كان قد بداه ، مع محافظة الانتاج الصناعي على طابعه الحرفي ، نتيجة لاستمرار عمل الحرفيين بمهنتهم البدائية ، بالرغم من أن الدولة كانت تزودهم بالمواد الأولية ، التي يعيدونها اليها مصنعة ، مقابل أجور تدفعها لهم (٤) .

اما المرحلة الثانية ، فقد وقعت بين عامي ١٨١٨ - ١٨٣٠ وعرفت بمرحلة الصناعة الكبرى ، وبرز فيها صناعة النسيج ومصانع التسليح ، وقام خلالها أسلوب الصناعة الجديد ، باحتكار المواد الأولية وانشاء المصانع التي تعتمد على البخار كمصدر لطاقتها ، على حين عرفت المرحلة الثالثة التي بدأت في

(٢) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٣) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .

(٤) أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، ص ٢٩ .

عام ١٨٣٠ بمرحلة انهيار الاقتصاد المصري ، تحت وطأة التدخل الأوربي ، اذ فتحت البلاد ابوابها للمنتجات الأوربية ، وسرعان ما قلت قدرة الصناعة المحلية على مواجهة تلك المنافسة (٥) .

ورغم عمل محمد على ، على توطين الصناعات الحرفية في أحياء معينة في القاهرة ، لسهولة الاشراف الادارى عليها (٦) فان نظام الاحتكار والتوجيه - من حيث الانتاج - لم يؤثر في نظام الصناعة ، اذ ظل الصناع في ورشهم محتفظين بأدواتهم ، بالرغم من الضرر الذى لحق بهم نتيجة لفقدهم الحرية في شراء المواد الخام في بيع منتجاتهم ، ولتعمهم من اتباع طرق جديدة في الانتاج ، ولتحديد مكاسبهم ، مما قلل من حماسهم للعمل والانتاج ، بشكل اضر بالصناعة (٧) .

مما دعى الى القول بأن برنامج محمد على الصناعى ، لم يكن نابعا عن سياسة رسمت بوضوح وتم تنفيذها ، شأنه في ذلك شأن غالبية أعماله الأخرى ، اذ ظهرت في فترة كان يبحث فيها عن طرق يزيد بها ايراداته ، وسارت على خطوط حددها الزمن والظروف ، ومنذ سار فيها سار تطورها اتجاها مزدوجا ، تمثل في استغلال الصناعات القديمة بشكل يعود عليه بالأرباح ، وادخال الصناعات الخديثة (٨) .

وربما يتفق مع ذلك وبشكل ما ، القول بأنه عندما أعوزت محمد على الموارد فكر في بسط سيطرته كاملة على الصناعات

(٥) نفسه .

(٦) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٧) احمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٨) هيلين آن ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

الصغيرة ، وبخاصة في القاهرة والمدن الكبرى ، بهدف اجتناء الربح منها ، وفرض ضرائب مباشرة على الصناع وضرائب غير مباشرة على المستهلكين (٩) ولكن ذلك لا يعنى أن احدى المقولتين أصدق من الأخرى ، بل يمكن القول ان الاثنتين صحيحتان الى حد بعيد .

فلا ينبغي تجاهل أن الرجل قد أدرك في أواخر عهده ضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة ، ومن ثم عادت تتمتع بقدر من الحرية الاقتصادية ، نتيجة لخروجها من سياسة الاحتكار ، اذ اكتفى محمد على بفرض الضرائب عليها ، فعادت صناعة الأحذية والأدوات المنزلية الى صناعها ، وعادت أيضا صناعة الحرير الى أيدي الأفراد ، كما صرح في عام ١٨٣٧ بالاستئغال بصناعة النسيج لمن أراد أن يعمل بها مقابل ضريبة شهرية ، وكذلك عادت مصانع النيلة الى أهلها (١٠) .

مما يدل على أن سياسة الاحتكار عنده ، لم تكن نابعة عن عقيدة بل كانت سياسة جمع مال لا أكثر بدليل تلك التحولات التي قام بها ، وقبل أن تعقد معاهدة بلطة ليمان بفترة .

ورغم ذلك فلم تفدها تلك التحولات ، بل تقهقرت الصناعات الصغيرة في أواخر عهد محمد على ، نتيجة لعقد انجلترا مع الدولة العثمانية لمعاهدة بلطة ليمان - المشار إليها - في عام ١٨٣٨ ، التي فتحت بموجبها أبواب ولايات الدولة العثمانية ، ومنها مصر أمام التجارة البريطانية وغيرها ، فتدفقت بأسعارها الرخيصة

(٩) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(١٠) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٣٦٤ .

التي كان لا يمكن أن يصمد أمامها الانتاج المصرى وخاصة في غلب الحماية الجمركية (١١) .

وربما أدى الى تحولاته تلك أوضاع دولاب حكمه أو أوضاع حرفيه ، وسوف نضرب لكل منهما عدة أمثلة ، ففي الحالة الأولى ، وجد أن بعضا من مشايخ القرى التي في مأموريات الوجه البحرى ، كانوا يأتون الى المحروسة ليجمعوا « الهاربين » ، ولا قوائم بأيديهم أو مكاتبات حكومية بذلك ، فكانوا يمسكون ببعض من الناس وكل منهم يقول « هذا فلاحى وعليه مال كذا وفرضة كذا » (١٢) .

ولما ظهرت تلك الحركات منهم لزم أن يفحص عن حقيقة الوضع معن قبض عليهم ، فأتى الى الديوان الخديوى بمشايخ قرية قها من مأمورية القليوبية ، وهم اسماعيل قشيش ، ومنصور نصار ، وسالم عبد الوهاب ، ومعهم قائمة مختومة من مأمورهم ، تشتمل على جملة الهاربين وعددهم ثلاثمائة وعشرون نفرا ، وكان بمعيتهم أحمد القواس ، فجالوا يومين في المحروسة ، وبعدهما أحضروا القاطنين من عندهم في يولاى ، وهم : أحمد زبيق ، والحاج حسين زبيق ، وأبو العلا أمرونى ، وإبراهيم الشافعى ، وحسن زبيق وغيرهم (١٣) .

فذكر أحمد زبيق أنه من قها ، وأنه طحان في يولاى منذ أربعين سنة أو أكثر ، وإن له أطيانا يزرعها ويحصدها ابن أخيه

(١١) محمد متولى ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ، ص ٥١ .

(١٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٨٩ ، ١٣/٩/١٨٣٠ ، الديوان الخديوى ،

ص ١ .

(١٣) نفسه .

لكونه وكيلا له ، وأنه دفع ما على تلك الأطيان من مال مع الفرضة في المحروسة ، وأنه دفع أيضا الى ناظر الخط أحمد قشيش ، وسالم أبو هاشم القائمقام ، واسماعيل قشيش ، مائة وثمانية وسبعين قرشا ، ولم يخصم منها شيئا مما عليه ، وبعد ذلك جاء اليه ، اسماعيل قشيش ، ومنصور نصار سالم ، وسالم عبد الوهاب ، الى الطاحون في بولاق ، وطلبوا منه ان يذهب معهم الى الجسر ، فاختفى خوفا ، فسمروا الطاحون وفيه بقرتان وخمس عنزات (١٤) .

وذكر نفس الشيء حسين الزبيق ، اذ اكد انه طحان في بولاق منذ عشرين سنة ، وان له في بلده اطيانا يذهب لزراعتها وقت الزراعة ، ويدفع مالها هناك اما فرضته فيدفعها في المحروسة ، وقال نفس الكلام أبو العلا امروني بالاضافة الى انه يعمل طحانا في بولاق منذ ثلاثين سنة ، واكد انه قد حضر اليه منصور نصار شيخ البلد ، وطلبه الى التربة فأعطاه ١٠٠ قرش .. وهكذا ، ذكر الباقون (١٥) ان كلا منهم دفع نقودا لهؤلاء الشيوخ حتى لا يؤخذ الى الجسر او التربة .

وليت الأمر وقف ذلك الحد ، بل ان شيوخ القرى في حملاتهم تلك ، كانوا يأخذون من لا يدفع دون مراعاة لآى شيء آخر ، ويوضح ذلك عرضحال زينب خاتون ، الذى تقدمت به للديوان الخديوى ، مبينة فيه ان زوجها أحمد عنان شيخ طائفة الحمارين في بولاق ، يدفع كل عام بالمحروسة خمسمائة قرش فريضة ، وليس له تعلق في البلد ، وان شيخ قرية قها اتى

(١٤) ولدا أرسل نواسا وفتح الطاحون ، نفسه .

(١٥) نفسه ، ص ٢ .

وقبض على زوجها وحبسه ثم أرسله الى البلد ، والتمست في ذلك العرضحال عودته لأجل (١٦) التحقيق .

وعندما سئل شيخ ثمن بولاك عن دعوى المذكورين ، أكد انهم طحانون ، ويعملون بغير حرفة في بولاك وانهم يذهبون وقت الزراعة لزراعة اطيانهم ، وان لهم في بولاك بيوتا ملكا ودكاكين وطواحين وعيالا واولادا ، وعلى ذلك أكد الديوان الخديوى أن مثل تلك الوقائع والدعاوى ، تحدث كثيرا من امثال هؤلاء المشايخ ، وان موقفهم فيها كلها لا يقنع بالاجوبة (١٧) .

ويبدو أن اساس عمليات القهر التى اتخذها المشايخ في مطاردة الحرفيين ، وترحيلهم الى القرى ... الخ ، ترجع الى اوامر محمد على ، ومنها امره الى حسن أقسا مأمور القيوم ، كى يوزع الاراضى البور على القزازين والحصرية وارباب الصنائع الأخرى ، الذين لا توجد اطيان في عهدهم ، على أن يعطى الى الواحد منهم من فدانين الى خمسة ، بحسب اصول أقاليم وجه بحرى ، والعمل على عدم ابقاء اراض بور من الزمام (١٨) ومع أن هذا الأمر لا علاقة له بما كان يفعله هؤلاء الشيوخ ، الا انهم استغلوه اسوا استغلال في عمليات الترع والجسور ... الخ .

ولعلاج ذلك ومواجهته حكم الديوان الخديوى بأن الذين إتوا الى المحروسة ، بعد سنة ١٨٢٠ . يرسلون الى بلادهم ،

(١٦) نفسه .

(١٧) نفسه ، ص ٢ .

(١٨) ممية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٢٩ ، امر الجناح العالى رقم ٦٩ في ١٨ أغسطس سنة ١٨٢٨ .

وأما الذين اتوا قبل ذلك - فإن كان عليهم مال ممرى فيتحصل منهم - ويبقون في أشغالهم حسبما أعطى لهم وخاصة بذلك (١٩) .

وهو أن عالج بذلك الشكل فهو علاج مؤقت ، وليس علاجاً سليماً بانرا لدولاب حكم وضح أنه بذلك الشكل دولاب مرتش ومعوق للانتاج ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه بذلك الشكل أيضا قد زود الحرفيين بدماء جديدة عن طريق الجهاز الإدارى الحاكم ، وليس عن طريق القنوات الحرفية المعروفة كصبي ثم عريف ... الخ .

ويؤكد ذلك استمرار الرشاوى في ذلك الجهاز ، ومنها أن البصاصين : يوسف أغا الديار بكري ، وأبا جبيح من أهالى دنجواى ، اللذين أمرا بتفتيش القماش البرانى وغير البرانى ، قد أفاد مرسى أفندى ناظر قسم شربين أنهما أخذا برطिला من ثلاث عشرة قرية ، وقدره مائتان وستة وستون قرشا (٢٠) .

وأمام ذلك قرر مجلس المشورة أنه يجب على هذين البصاصين اللذين أخذا برطिला أن يخرجا فى لومان الاسكندرية ستة أشهر ، وبعد ذلك يطلق سبيلهما . « ومن حيث أن ذلك المبلغ قد أخذ

(١٩) الوقائع المصرية ، عدد ١٨٩ ، ١٨٢٠/٩/١٣ ، ص ٢ ، ومما يوضح أن تلك العملية لم تكن بسيطة ، أن محمد أفندى المأمور بأشغال المحروسة ، أرسل تقريراً الى مجلس مصر ، أوضح فيه أن بعضاً من أهل القرى جاءوا الى المحروسة واستوطنوا بها ، ولم يبق لهم تعلق ببلادهم منذ عشرين واثني عشرة سنة ، فمرح المجلس بأن تعطى لهم تذاكر من ديوان أشغال المحروسة ، الوقائع المصرية ، عدد ٢٤٦ ، ١٨٣١/٢/٢١ ، حوادث مجلس مصر ، ص ٤ . (٢٠) الوقائع المصرية ، عدد ١٦٨ ، ١٨٢٠/٧/٢٢ ، مجلس المشورة ،

منهما فيضاف على ايراد الديوان الخديوى « ثم طالب مجلس المشورة من الناظر ان يبين أسماء من اعطوا البراطيل ، ويضرب كل منهم مائة سيوط (٢١) .

وهذا علاج نعتقد انه مفيد ، ولكنه كما هو واضح مطبق على البصاصين والحرفيين الفقراء ، اما سابقوهم فلكونهم مشايخ قري وخلافه ، فلم يرد لهم عقاب ، مما يوضح ميوعة العقوبة وطريقة تنفيذها وعلى من تطبق ، مما جعلنا نعتقد انه كان يشبط همم الجرحيين ويشعرهم بالدونية .

ومما يؤكد انتشار الرشوة وسريانها في دولاب حكم محمد على ، وصولها الى قمة جهاز حكمه ، حتى ان حسن الرزاز الذى كان معاوناً فى الديوان الخديوى ، اخذ من مصطفى افسا رئيس السقائين سابقاً ، الفين وخمسمائة قرش وقرشا واحداً ، على سبيل الرشوة دفعة واحدة (٢٢) .

وبعد تشاور مجلس مصر ، اكّد ان حسن الرزاز « تجاسر على اخذ البرطيل » مع ان حضرة أفنديا ولى النعم سدد ابوابه « ولذا ينبغي ان يرسل الى قلعة ابي قير ، ليقوم فيها سنة كاملة ، ويجب عليه قبل ذلك ان يلقى فى السجن ، حتى يظهر سائر ما اخذه من البرطيل (٢٣) .

(٢١) نفسه .

(٢٢) الوقائع المصرية ، عدد ٢٢٨ ، ١٨٣١/١/٢٨ ، حوادث مجلس مصر ، ص ٤ .

(٢٣) نفسه .

ولا يجب أن تلقى بكل العبء على دولاب حكم محمد على ، بل يجب أن يتحمل الحرفيون نصيبهم في ذلك المرض ، فرغم كونهم الجناح الضعيف ، إلا أنهم كان من الممكن أن يقاوموا ويسلكوا القنوات المشروعة ، مما يبين أيضا أنهم لم يكونوا مخلصين للأوضاع الانتاجية والاجتماعية .

وليت أمر الحرفيين توقف عند ذلك الحد ، بل كان منهم المنحرفون أيضا ، ويتضح ذلك من كتاب صالح أفندي ، مأمور ميت غمر والسنبلاوين ، الى مجلس المشورة موضعا فيه ، ان القطن الذي أرسل من شونة السنبلاوين الى فابريكة قنا ، ظهر ان به نقصا بلغ عشرين قنطارا (٢٤) .

وبالفحص وجد ان مصطفى سعد ، كان هو القباني وقتها في السنبلاوين ، وكان الضامن له هو شيخ القبانية ، فاستدعى محمد عبد السلام شيخ القبانية الى مجلس المشورة ، وسئل عن المذكور ، فاكد ان مصطفى سعد توجه الى السنبلاوين بكفالته ، كغيره من سائر القبانية ، لأنهم لا يتوجهون الى الجهات الا بمعرفته ، وبعد ان عمل بها مدة مديدة ، فعزل وهو - وقتها - محبوس بدويان الترسانة في بولاق (٢٥) .

مما يوضح انتشار امراض اخلاقية بين الحرفيين ، كانت كفيلة بأن تقضى على جودة انتاجهم ، بل وتجعلهم في مؤخرة فئات او شرائح المجتمع المصرى .

(٢٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٩٣ ، ٢٦/١٠/١٨٣٠ ، حوادث مجلس

الشيورة ، ص ٣ .

(٢٥) نفسه .

ومع اعترافنا بأن من العوامل الرئيسية التي أدت الى تدهور حال الحرفيين وانتاجهم ، هي أن الحرفيين قبل محمد على كانوا يعملون من منطلق المصلحة الخاصة ، وهي الريح والمحافظة على مستوى الانتاج ، وأنه بعد فرض محمد على لنظامه الاحتكاري تحول الحرفي الى مجرد آلة ، الأمر الذي قضى على الابتكار ، وأدى الى تراجع انتاج الحرفي ، سواء من حيث الحجم والدقة والمهارة الفنية ، لأن نظام الاحتكار ثبط الهمهم وهوى بالدخول (٢٦) ... الخ ، الا أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن تلك الأمراض التي انتشرت بين الحرفيين ، والتي اشرنا اليها كانت في غالبيتها بالحرف الحرة .

ولا يمنعنا أيضا من القول بأن حياة الحرفيين في عهده ، كانت أفضل من غيرهم ، وبوضح ذلك الحياة المعيشية للحرفيين ، ومنها أن بيت أحد اسطوائهم وهو الأسطى وهبه السروجي ، كان كائنا بحارة الأستاذ الرفاعي في خط سوق السلاح ، وكانت طبقة العليا تشتمل على ست حجرات ومطبخ أما السفلى فكانت مكونة من عدة حجرات ، بالإضافة الى حوش صغير ، واصطبل (٢٧) .

ومما يدل على أنه كان مبنى معقولا او فوق المعقول في تلك الفترة أنه عندما عرض للبيع بلغ ثمنه سبعة أكياس (٢٨) مما يدل على ارتفاع ثمنه وتكاليفه ، وقد كان ذلك البيع في أواخر عهد

(٢٦) عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق ، ص ٣٦٠ .

(٢٧) الوقائع المصرية ، عدد ٧٦ ، ١٨٤٧/٨/٤ ، اعلانات ، ص ٣ .

(٢٨) نفسه ، وكان السيد مصطفى دلال باش ، هو المتصرف في البيعت

الكبيرة تلك .

محمد على ، حتى لا يظن أن الرجل قد ضيق الخناق عليهم حتى أوصلهم الى ذلك الحد المتدهور ، بل ان ذلك الوضع يبين ان الظلم الذى لحق ببعضهم لم يكن كبيرا .

ويؤكد ذلك المعنى أيضا أن منزل السيد محمود شيخ طائفة العقادين ، الكائن بحارة الجؤذربة ، بجوار سوق المؤيد ، فى مصر المحروسة ، كانت طبقته العليا تشتمل ، على احدى عشرة حجرة وحمامين ، وثلاث فتحات بمساقط هواء ومطبخ ، بالاضافة الى مشتملات أخرى ، أما السفلى ، فاشتملت على ثلاث منادر ، منها اثنتان كبيرتان ، وقسمة واصطبلا كبيرا ، وطاحونة وحوشا سماويا ، وبئرا ، وبه مدخل للحريم (٢٩) بالاضافة الى أماكن أخرى كالحدايق الصغيرة والفساقي والمطبخ ... الخ (٣٠) مما يدل على الحياة التى كان يحياها أسطوات ومشاريخ الحرفيين ، مما يجعلنا نعتقد أن باقى أفراد الحرف ، وان كانوا اقل منهم فى حياتهم الاجتماعية ، الا أنهم أيضا كانوا مع تدهور حالهم من ميسورى الحال ، بالنسبة الى بقية طوائف المجتمع وقتها .



النشاط الحرفى :

على ما مر بنا قام التخصص الصناعى بين أحياء القاهرة المختلفة والمدن والقرى الأخرى ، حتى أن الولاة نظروا بعين الرضا الى تجمع أصحاب الحرفة الواحدة فى مكان واحد ، لأن ذلك

(٢٩) الوثائق المصرية ، عدد ٧١ ، ١٨٤٧/٦/٣٠ ، اعلانات ، ص ٣ .

يسهل تحصيل الضرائب والإتاوات ، خاصة وان حجم المنشآت الصناعية كان صغيرا ، لضيق السوق وصعوبة المواصلات ، وغالبا ما كان يعمل في المنشأة صاحبها وحده أو بمساعدة بعض الصبيان ، كما كان من تلك الصناعات والحرف ما يزاول في المنازل .

حتى عرف بين الاقتصاديين ، ان النظام الصناعي السائد في القرن الثامن عشر ، كان نظام الوحدات الانتاجية الصغيرة التي تنتج وفق الطلب ، ويزودها العملاء بالمواد الخام احيانا ، وقد بدأت عناصر النظام الرأسمالى تسرب الى الصناعة ، عندما اعتاد كبار التجار في المدن تمويل صناع الريف وتشغيلهم لحسابهم ، مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات والمواصفات التي يضعها التجار لهم كي ينتجوا طبقا لها ، ومن هنا فانه بالرغم من استمرار النظام الصناعي التقليدى كما هو ، واحتفاظ اصحاب الجزف ببعض استقلالهم في توجيه الانتاج ، فقد أصبحوا واقعيًا خاضعين لرقابة غير مباشرة (٢١) .

وكان نظام التمويل الصناعي اوضح ما يكون في حرفة النسيج ، حيث كانت تجار القاهرة في القرن الثامن عشر يجلبون القطن من سوريا ثم يبيعونه الى المحالج ، وبعد ذلك يقوم النساج باعطائه للغازلات في المدن والقرى لفزله بمنازلهن ، وبعدها يرسل الفزل الى النساجين والمصانع باشراف التجار (٢٢) .

وكانت طرق الانتاج في تلك الصناعة عتيقة بالية ، حتى ان الرجل والنساء كن يقمن بالفزل في اوقات فراغهن ، او في الوقت

(٢١) على الجريلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٢٢) ب.ب.س جزار ، وصف مصر ، ج ٤ ، الحياة الاقتصادية في

مصر في القرن الثامن عشر ، ص ١٩٦ .

الذى نحن يربعين فيه قطعائهم ، وبذلك سبب عملية الغزل تلفا بلغ أكثر من ٣٠٪ من القطن المخطط ، وأدت الى أن يسلم الغزل الى النساجين بدرجات مختلفة السمك ، وكان على النساج أن يوائم بين خيوط الغزل (٣٣) .

معا أدى الى اقتصار صناعة النسيج فى القرى على غزل الكتان وصناعة قماش التيل ، على الرغم من استمرار استخدام القرويات فى الغزل ، وتعيين وكيل ليشرف على هؤلاء الغزالات ، وليقوم بمهام محددة منها أن يصحب هؤلاء النساء الى مخزن الغزل لتزويدهن بالكتان ، ليجتهدن ويعملن لزياد الانتاج ، وليخطر رئيس الناحية ومشايخ القرى بما يحدث من اهمال (٣٤) حتى أتى محمد على ، الذى عمل على الاستعانة بالطوائف والاستفادة بها لتحقيق اغراض الدولة وزيادة انتاجها من الصناعات اللازمة لجيشه ، ولذا سنبحاول أن نلقى الضوء على النشاط الحرفى لبعض الطوائف .

حرفة النسيج :

من أقدم الحرف التى ماوستها مصر ، وممارستها لا تتطلب فترة طويلة من التدريب أو التلمذة مع أنها غير محددة ، وعندما يريد العامل أن يمارس الحرفة لحسابه ، فإنه يصنع قطعة من القماش بكل فنية ودقة ، ليضعها تحت فحص أسطوات الطائفة حين يجتمعون لهذا الغرض ، وعندما يحكمون بمهارة

(٣٣) نفسه ، ص ١٦٦ - ص ٢١٧ .

(٣٤) هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

وأىضا : مبد النعم الغزالي الجبيلى ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

العمل فانهم يقبلونه بينهم بعد تناول وجبة خاصة يعدها لهم ،
وبذلك يصبح مقبولا في اقتسام عمل وواجبات وميزات
الطائفة (٢٥) .

وكان يرعى ويدبر شئون طائفة النساجين في كل مدينة
واحد من كبار اسطواناتها ، بالانتخاب ويحتفظ بوظائفه طوال
حياته ما لم يبد منه ما يسبب الضرر والسخط ، وتمثل وظائفه
في توزيع الضريبة أو الميرى المفروض على الطائفة على كل
أفرادها ، وكذلك تحصيل الضريبة ، وأيضا التوفيق والحكم في
الخلافت التي تحدث بين أفرادها (٢٦) وكانت وظيفة هذا الشيخ
ورائية في أسرة واحدة ، مادام الورثة محترفين لنفس الحرفة ،
أما اذا تركوا تلك الحرفة ، او اذا توفى الشيخ دون ولد يظفه ،
فان النساجين ينتخبون شيخا آخر .

ومع توزيع صناعة الأقمشة الرخيصة في انحاء البلاد ،
فقد تخصصت بعض المدن في انتاج اصناف معينة ذاعت شهرتها ،
وعلى الرغم من تخصص الصعيد في انتاج المنسوجات القطنية ،
ووجه بحرى ومنطقة الفيوم في صناعة الكتان ، فقد قامت صناعة
الصوف في المنطقة الواقعة بين القاهرة والفيوم (٢٧) كما كانت أهم
مواقع انتاج الحرير في شمال وجه بحرى ، وبالذات في دمياط
والمحلة الكبرى ، ليسر استيراد خاماته من سوريا ، وأيضا
ليسر تصديره الى الشرق الأدنى (٢٨) حتى ذكر أنه في عهد

(٢٥) وصف مصر ، ج ١ ، ص ٢١١ .

(٢٦) نفسه .

(٢٧) نفسه ، ص ٢٠١ .

(٢٨) على الجريلى ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

مختلف على لم توجد قرية خلت من صناعة النسيج (٣٩) .

الحمامات العامة :

وجد بالقاهرة عند نهاية القرن الثامن عشر مائة حمام ، حيث كان السكان يواظبون على الذهاب اليها وبخاصة في الشتاء ، اتساقا مع أحكام الشريعة الاسلامية ، اذ كان الصيف يسمح للطبقة الدنيا منهم بالتطهر والاغتسال في النيل ، الذي تكون مياهه وقتها شبه دافئة ، على حين الشتاء البارد يحرمهم من تلك الوسيلة الاقتصادية ، وبذلك كان يتوجه الى الحمامات مرة كل اسبوع تقريبا اولئك القادرون منهم ليحصلوا بمصاريف بسيطة على متعة جيدة ، كان يطمح اليها الفقراء (٤٠) .

وكان يوجد بكل حمام مغطس مملوء بمياه شديدة السخونة، يغطس فيها المرء للحظات بعد أن ينتهى من الاستحمام الذى كان يتربعده مراحل ، تبدأ بعد أن يدخل المرء الحمام حيث يستقبله الخدم في الحجرة الأولى ليخلع ملابسه ، ويعقد حول جسمه فوطة بسيطة ، ثم يقاد الى ممر يشعر فيه وهو سائر بوهج الحرارة يشتد تدريجيا ، لتصبح قوية عند اقترابه من الغرفة الثانية ، التى فيها يجد نفسه في سحابة من البخار الساخن المعطر يخترق مسامه ، ثم يرقد على قطعة قماش صوف ، ويقترّب منه بسرعة خادم ممسك بفوطة من الصوف الناعم ، وعندما

(٣٩) تقرير دوهاميل ، نشره محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة

مصر محمد على ، ص ٢٢٦ .

(٤٠) وصف مصر ، ج ١ ص ١٢٤ .

يتأكد أن البخار قد اخترق مسام جسمه بشكل كاف وأحدث
بأطرافه نوعا من الليونة ، يبدأ في طقطقة مفاصل جسمه (٤١) .

وبعد ذلك يدلك الخادم جسمه بقطعة الصوف التي بيده
ويكون التدليك قويا ، وبذلك يتخلص الجسم من الوساخات التي
كانت عالقة به ، وتتخلص المسام نفسها من أقل شيء يمكن أن
يسدها ، ثم يقتاد الشخص بعد ذلك الى حجرة مجاورة ،
ليغتسل وحده بمياه تأتي من عيني مياه ، احدهما ساخنة والأخرى
باردة ، ثم يرتدى قميصا ليعود في النهاية الى الحجرة الأولى
ليقدم له الخادم وهو جالس على أريكته الأرجيلة وفنجانا من
القهوة ، وعندما يأتي موعد خروجه تكون ملابسه قد تمطرت
بدخان خشب الصبر ، ويرش كل جسمه ورأسه برغاوى صابون
معطر ، بينما تستخدم النساء في نهاية حمامهن عجينة ، تنزع
الشعر الزائد من جسمهن (٤٢) .

ومن النادر أن يكون مكان الاستحمام واحدا بالنسبة
للجنسين ، حيث ينقسم المبنى الى قسمين لكل منهما مدخل
خاص ، ويخصص لكل من الجنسين موعد خاص ، فتذهب النساء
عادة ، الى الحمام في وقت متأخر ، وما أن يدخلن حتى تعلق
قطعة قماش مطرزة لتنبه الجمهور الى حضورهن ، ولا يسمح
لأى رجل بالدخول ، ويستبدل الخدم الذكور فورا بخدمات ،
ولا تختلف الخدمة التي تقدم للمرأة ولا طريقة استحمامها عن
الرجل ، سوى أن قطعة الصوف التي يدلك بها جسمها تكون
ناعمة ، كما أنهم يستهلكن قدرا أكبر من الصابون ، وإذا كنا

(٤١) نفسه ، ص ١٣٥ .

(٤٢) نفسه .

قد ذكرنا أن الرجال معشوقون من دخول حمامات النساء ،
فانه يسمح للرجال الموسيقيين بالدخول ، وكانوا يختارون من بين
العميان المسنين (٤٢) وبذلك تحصل المرأة على فرصة الاستماع
الى اصوات الذكور وهى تستحى .

كان ايجار الحمام بدون اثاث فى اليوم الواحد من ٦٠ الى
١٨٠ بارة وفقا لجماله وفخامته وموقعه ، وان لزم ١٠٠ خردة
لاكثر الحمامات تواضعا ، ومع انه كان يلزم ٢٠٠ - ٣٠٠ خردة
لتأثيث الحمام ، فقد كانت مصاريف الحمام من ١٠٠ - ٨٠٠
خردة ، كما كانت تتكلف صياغة اثائه فى اليوم من ١٠ - ٤٠ مدينى ،
ويتكلف غذاء الحيوانات المستخدمة ٢٠ مدينى ، وتجفيف الحمام
ودفع اجور العاملين تبلغ من ١٠ - ٤٠ مدينى يوميا يخص
الحارس منها ٣٠ بارة ، ولا يأخذ خدم الحجر أجورا ، بل يكتفون
بما يحصلون عليه من هبات الزواد ، اما الذين يخدمون فى الداخل
فيأخذون ما بين ١ الى ٣ ما يدفعه الرواد ، ويحصل مدير
الحمام على ما يكفيه مقابل تعطيره الحجرات واعداده ماء
الورد (٤٤) .

ويبلغ متوسط عدد رواد الحمام فى اليوم ما بين ٥٠ - ٦٠
شخصا ، يدفع الواحد منهم ما بين ٢٠ - ٣٠ بارة من الحمام ،
على حين كان يحصل البسطاء على حمامهم بسعر اقل وهو ما بين
٨ - ١٠ بارة ، ويعوض المتعهد عن ذلك بزيارات الكبار الذين
يدفعون بسخاء (٤٥) .

(٤٢) نفسه ، ص ١٣٦ .

(٤٤) وكان عدد خدم الحمام ، بين ١٢ - ١٣ خادما ، راجع : وصف

مصر ، ج ١ ، ص ٢٢٧ .

(٤٥) نفسه .

ويعمم ذلك على كل الحمامات في مصر ، حيث لا يوجد فرق بينها الا من حيث فخامة المبنى ، لأن الطقوس والتكاليف كادت تكون واحدة (٤١) .

وكان شيخ الحمامات يرأس ٢٤ شيخا من مختلف الحرف ، كصناع الخيام ، والحمالين ، والحمارين ، وكان يحكم في الخلافات البسيطة التي تحدث بين تلك الفئة من الناس في موضوع حرقهم ، كما كان الناس يتوجهون اليه عند طلب عدد كبير من دواب النقل ، ولذلك كان يحصل من أتباعه عددا من الضرائب البسيطة ، التي كان بعضها ثابتا وبعضها طارئا (٤٧) .

وكان عليه لكي يحصل على ذلك الوضع وتلك الامتيازات أن يلتزم بدفع اتاوات ثابتة لمختلف الأوجاقات ، اما نقدا واما في شكل أشياء تدخل في تكوين اثاث المنازل ، وبالرغم من ذلك فقد كان على شيخ الطائفة أن يكون معتدلا حتى لا يفقد الاحترام العام ، الذي يترتب عليه فقد عمله (٤٨) .

واذا لم يشك الحرفيون من شيخهم ، ورغبوا في الاحتفاظ به ، فان الكخيا المتولى لا يستطيع في نهاية العام أن يبدله ، وفي هذه الحالة أيضا لا يستطيع زيادة مبلغ الالتزام ، وعندما لا يكون الحرفيون راضين عن شيخهم ، فان الكخيا يضطر الى تعيين شيخ آخر ، بعد أن يطلب من الطائفة أن تحدد له ، فردا بعينه ،

(٤٦) نفسه .

(٤٧) وصف مصر ، ج ١ ص ٢٦١ .

(٤٨) نفسه .

ويتم ذلك بطريق النداء وبدون أية طريقة أخرى ، ودون اللجوء الى عملية الاقتراع (٤٩) مما يعد نموذجا فريدا عن بقية الطوائف ،

وعندما كان الكخيا يريد أن يرغم الصناع على اختبار شيخ معين ، كان كل مديري الحمامات يجتمعون ويعترضون على هذا الوضع ، اذ كانوا يعتبرون هناك الاجراء عنفا غير مشروع (٥٠) :

واستمر ذلك الوضع فيما بعد حتى في عهد محمد علي ، فقد رأينا كرايت معلم ديوان الجمرك ببوق يتولى مشيخة الحمامية التزاما في عام ١٨١٦ ، فأحدث عليها وعلى توابعها فروضا ، كما فرض على النساء البلاطات في كل جمعة قدرا من الدرهم ، وجعل لنفسه يوما في كل جمعة يأخذ إيراده من كل حمام (٥١) .

ومن ذلك يتبين أن شياخة الطوائف كان يتولاها في بعض الأحيان أفراد من غير أعضائها ، كما يتبين أن الطوائف كانت تتولى في بعض الأحيان التزاما وليس انتخابا ، كما يتبين كذلك أن بعض هؤلاء الشيوخ كان يفرض فروضا كثيرة ، غير تلك الفروض المعتادة كما فعل ذلك الرجل ، وربما يرجع ذلك الى أنه من غير تلك الطوائف ، وأنه كان يتولاها بسبب تجارتي وليس حرفيا .

ورغم ذلك فقد كانت التقاليد الطائفية عندهم قوية ، فحتى نهاية القرن التاسع عشر كانوا يمارسون تقليد احتفالات الشد ،

(٤٩) نفسه .

(٥٠) نفسه .

(٥١) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٦ .

هم والحذاءون ، والحلاقون ، في وقت كانت فيه الروابط لطائفية في كثير من الحرف قد ضعفت ، اذ كان لهم - في بعض الأحيان - شيخ يعاونه تقيب : وكان من يترقى الى درجة الأسطى يدفع لشيخ الطائفة ويقيم حفلة الشد ، كما كان عليهم أن يدفعوا (الجدك) أو الخلو الذى يسمح لهم بمزاولة الحرفة في محل معين (٥٢) وربما ادى ذلك - لعلها المدنية - الى تناقص عدد حمامات القاهرة التى كانت عند نهاية القرن الثامن عشر ٧٧ حماما فوصلت في عام ١٨٣٠ الى ٥٥ حماما ، بالإضافة الى ٦ حمامات ببولاق (٥٣) .

المقاهى :

وجد بالقاهرة في بداية القرن التاسع عشر ، حوالى ١٢٠٠ مقهى ، بدون مقاهى مصر القديمة وبولاق ، حيث كانت مقاهى الأولى ٥٠ مقهى والثانية مائة (٥٤) .

ولم توجد في المقاهى ديكورات داخلية او خارجية ، ولكن وجد بها أثاث بسيط ، هو (دكة) خشبية تشكل مقاعد بطول جدران المبنى ، وتغطيها بعض الحصر المصنوعة من سعف النخيل ،

(٥٢) الجدك عبارة عن رأسمال حرقى كبير يجمل دخول الحرفة أمرا صعبا على غير أفرادها ، راجع : أندريه ديمون ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، كتاب طبع مؤسسة روزاليوسف ، عدد ١٧ ، يولية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٩ ، ص ١٥٣ ، ص ١٥٤ ، ص ١٥٨ .

(٥٣) الجدك عبارة عن رأسمال حرقى كبير يجمل دخول الحرفة أمرا صعبا

(٥٤) وصف مصر ، ج ١ ص ١٢٨ .

أو أبسطة خشنة في المقاهى الفخمة ، بالإضافة الى بنك خشبي (٥٥) .

وكانت القهوة تقدم مغلية في فناجين تستورد من المانيا ، وتوضع تلك الفناجين في صحن صغيرة من النحاس ، أما الفناجين فتصنع من البورسلين أو الخزف ، وكاد يكون استخدام السكر في صنع القهوة غير معروف (٥٦) .

وكان يوجد لدى مدير المقهى الأرجيلات ، التى كان مبسمها من العظم أو الرخام أو الألبستر (الرخام الشفاف) ويعدها للزبائن الذين يطلبونها ، على حين كان كل مرتاد يحمل معه تبغه (٥٧) .

وقد كانت مقاهى القاهرة تخضع للإشراف المباشر لرئيس يشترى حق التزامها ، وعلى كل مقهى أن تدفع له من ١٠ - ٤٠ مدينى رسما صغيرا فى أول كل سنة هجرية ، وتعفى منه المقاهى الفقيرة (٥٨) .

ولا يستطيع أحد العمل فى قهوة قبل الحصول على تفويض من المشرف على الحرفة ، لأنه المكلف بالإشراف عليها ، وملزم بتقديم المخالفين من رجال الحرفة الى العدالة ، وكان يتولاها عادة أغا الانكشارية - الكخيا المتولى - الذى كان يدفع حق الالتزام الى الدولة (٥٩) .

(٥٥) نفسه .

(٥٦) نفسه .

(٥٧) نفسه .

(٥٨) نفسه ، ص ١٤٩ .

(٥٩) نفسه ، ص ١٤٠ .

وكانت هناك بعض المقاهى التى تؤجر ، وبلغ ايجار بعضها ما بين ٦ - ٧ بارات فى اليوم الواحد ، الثابت ان حالة القهوجى كانت بائسة جدا (٦٠) .

حاملو المياه (السقاعون) :

كانت تلك الطائفة تقسم على أسس منطقية ، ونموذجها فى القاهرة ، حيث وجد بها فى نهاية القرن الثامن عشر ثمانى طوائف لهم ، وربما يرجع ذلك الى أسباب تقنية وطبوغرافية ، حيث كانت تزد المياه من النهر الذى يوجد على طول الموردرات - فوردة - التى يصب عندها السقاعون ومن هنا نشأت الطوائف الأربع لحاملى المياه على ظهور الحمير ، متدرجة بالقرب من المداخل الغربية للقاهرة (٦١) .

وكانت اولها طائفة حى باب البحر ، وثانيها طائفة حى باب اللوق ، وثالثها لحارة السقائين ، اما رابعها فكانت لقناطر السباع ، وفى وسط الحد الغربى للقاهرة وجدت طائفة حاملى المياه على ظهور الجمال ، وبدءا من تلك النقطة يحمل سقاءو القطاعى القرب ويمرون على أقدامهم يوزعون المياه فى أحياء القاهرة ، ولم يكن لهؤلاء الآخرين الا طائفة واحدة ضمت (باعة المياه بالقطاعى فى الشوارع) (٦٢) .

(٦٠) نفسه ، ص ٢٦٥ .

(٦١) كان السقاعون يكافون من قبل عملائهم ، ولم تكن لهم محلات ، وقد سكنوا كفر الشيخ وريحان ، والذى سمي باسم حارة السقائين ، واستمر ذلك الاسم حتى نهاية القرن التاسع عشر ، راجع : انثريه ريمون ، المرجع السابق ، ص ٤٩ - ص ٥٠ ، ص ٦٩ .

(٦٢) نفسه ، ص ١٠٧ .

ومن الناحية الاقتصادية فقد كانت تلك المهنة أقل بريقا من غيرها ، وإن اختلف ثمن المياه تبعا لوفرتها أو قلتها ، فكان السقاء فى عام ١٨٣٠ يتقاضى ثمن قربة المياه التى يحملها مسافة ثلاثة كيلو مترات من ١٠ - ٣٠ فضة ، وبذا كانت مهنة غير مجزية ، ومع ذلك فقد كانوا يدفعون فى القرن التاسع عشر ما يسمى بالفوائد الشخصية ، أى الفرضة الشخصية (١٢) مما قلل بالطبع من عدد حرفيها وجعلهم ستة وتسعين حرفيا بالقاهرة سنة ١٨٣٠ (١٤) .

الخبازون :

استعان محمد على بتلك الطائفة لأهميتها ، واتصالها مباشرة سواء بمعيشة مواطنيه أو جنوده ، ولكنها كانت استعانة متعبة ، إذ كانت تلك الطائفة لا تؤدى عملها على ما يرام ، ومع ذلك كان لا مفر من التعامل معها وكبح جماحها .

وتبين طبيعة هذا التعامل والتعاون ، من أمر الديوان الخديوى لمخازن القاهرة بعمل كميات من البقسماط لحساب الحكومة ، أما من ناحية كبح جماحها فتبين من اجراءات التعامل العادى معها ، والمتمثل فى تسليم شيخ الخبازين الحنطة اللازمة لهم من نظارة عموم المبيعات ، طبقا لأمر تسليم ، أو تذكرة يبين فيها المقدار المصرح بصرفه (١٥) مما يبين شك الرجل فى أعمال تلك الطائفة وسلوكها .

(١٢) نفسه ،

(١٤) الوثائق المصرية ، عدد ١٠٨ ، ١٩٣٠/٢/١١ ، بانظر الماء

بالقاهرة ، ص ١ .

(١٥) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

وامعانا في المراقبة والمتابعة اصدر محمد على امرا كريما ،
اوضح فيه ان يكون الخبز المخبوز في افران المحروسة وفقا
للمعدل الذى رتب ، فيكون وزن الرغيف الرومى مائة وعشرة
دراهم ، والرغيف الارنجرى اربعة وتسعين درهما (٦١) .

وطالب في نفس الامر بالتنبيه على الستة والاربعين نفرا
الخبازين ، بأن لا يطمعوا في الغلال التى يأخذونها من الشونة
ولا يبيعوها « بل يخبزونها حكم المعدل من غير ان يظهر نقص في
الميزان » كما طلب من هؤلاء الخبازين الذهب الى المحتسب والى
عمر اغسا ناظر شونة الغلال للتفاهم بشأن ذلك (٦٧) مما يوضح
ان التعامل مع تلك الطائفة غير سهل ، وانها في عملها تؤرق من
يتعامل معها ، وتجبره على اتخاذ المحاذير والشك في مهنتها
أسلوبا للتعامل معها .

وعلى ذلك أحضر الى الديوان الخديوى بمعرفة شيخ
الخبازين ، كل من : محمد المغربى ، والمعلم عبد الله صفر ،
وأحمد عزلان ، والأسطى على أبو حسين ، والمعلم فرج ، والأسطى
مصطفى جبلى ، والسيد عبد القادر ، والمعلم عوق ، والمعلم
مسيحة ، والخواجة جرجس ، والخواجة برجلة ، والخواجة
تادرس ، والخواجة ديمترى ، والخواجة صفر ، ونبه عليهم
ايضا بأن لا يبيعوا شيئا من الغلال : التى يأخذونها يوميا ،
وقدرها اربعمائة وخمسة وعشرون أردبا ، بل يخبزوها « ويبيعوا
لعباد الله صحيحا على الميزان الحق » (٦٨) .

(٦٦) الوقائع المصرية ، عدد ١٦٤ ، ١٨٣٠/٧/٢٠ ، مجلس الشورى ،

ط ١ .

(٦٧) نفسه .

(٦٨) نفسه .

ونبه كذلك على جماعة المحتسب ، بأنهم اذا وجدوا خبزا ناقصا « أو غير مستو فان عليهم أن يضربوا صاحب القرن مائتي كروباچ وأن يفلقوا رنه ، وان وجدوا خبزه ناقصا مرة أخرى وغير مستو أن يرسل الى اللومان وفقا للقوانين ، وأن ينبه على كل الخبازين من مشيخهم باتخاذ ذلك دستورا للعمل (٦٩) .

وكلمة دستور هي اول مرة تصادفنا في وثائق ذلك الرجل لتلك الفترة ، مما يوضح أن تلك الطائفة قد اتعبت الرجل ، فأوصلوه في تعامله معهم الى أن اجتهد كل الاجتهاد ، فأصاب بوضعه لهم ذلك الدستور ، واستخدامه لذلك المصطلح الجديد على سطح الحياة الاقتصادية في مصر وقتها .

الحمارون :

كانت المكانة الاجتماعية لطائفة الحمارين ضعيفة ، ومن هنا فقد ضموا الى قائمة الباعة - المتسبين - والشياطين والحرفيين البسطاء والمومسات ، وباختصار فئة الناس الدون ، وكانت طوائف الحمارين بالقاهرة ، مثلا ، لا تقل عن أربعة ، منها ثلاث لنقل النساء والرجال ، وأربع لنقل الأشياء ، وان كان الجمالون هم المتخصصون بها ، وقد كان الآخرون يكونون طائفة واحدة هي طائفة الجمالين لنقل الأمتعة (٧٠) .

وكانت الحيوانات التي تؤجر تقف مستعدة في محطات - بمعنى الكلمة - توجد على جوانب الشوارع الرئيسية والأسواق،

(٦٩) نفسه .

(٧٠) اندريه ريمون ، المرجع السابق ، ص ٥٤ - ص ٥٥ .

وعرفت باسم موقف الحمامة وموقف الجمال ، وعادة ما وجدت مقتربة من مداخل المدينة ، ولبيت الحمير وجدت عدة وكالات للحمير - وكالة الحمير - بالقرب من أبواب المدينة الشمالية ، لزواج حركة المرور بها ، ومنها أيضا ما هو بالقرب من باب الفتوح وباب الشعرية ، كما وجدت محطة هامة للجمال بالقرب من باب اللوق (٧١) .

الحصيرة :

هم طائفة صناع الحصر ، التي تستعمل في تغطية أرض المنازل ، وهى عادة شائعة في مصر ، خاصة وأن مادتها الخام ، والتي تسمى نبات الحلفا تنمو في ضواحي رشيد ودمياط (٧٢) .

وكان من هؤلاء الحرفيين من يصنعون الحصر من سعف النخيل ، وهو متوفر الوجود في مصر ، وان تركز في قرى معروفة كالمعصرة وسنورس وطمية ومنوف ، وفي تلك المراكز الرئيسية لهذه الصناعة كان الانتاج يزيد أحيانا عن حاجة السوق ، ويجد طريقه الى بقية البلاد أو تركيا وغيرها ، حتى ان بعض تلك البلاد كمنوف اعتمد على الأسواق الخارجية في تشغيل عماله ، مما ربط تشغيلهم بانتعاش الصادرات (٧٣) .

حتى تخصص بعض التجار في تمويل صناعة الحصر بالقرى ، في الوقت الذى تقل فيه حاجة الزراعة للعمالة ، بالإضافة الى

(٧١) نفسه .

(٧٢) تقرير دوهاميل ، راجع : محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع

السابق ، ص ٣٢٦ .

(٧٣) على الجريلى ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

وجود حوالى مئة مصنع للحصر بطامية ، من اعالى وجه قبلى ، عمل بكل منها عدد تراوح بين عاملين وخمسة عمال (٧٤) مما يعنى أهمية تلك الحرفة ، وارتباطها بعدد كبير من الحرفيين والمجتمع عامة .

الأدوات المنزلية :

ولحرفتها عدد كبير من الحرفيين ، لتعدد فروعها ، كالبرام والقدار ، والأواني التى تعبأ فيها النيلة والعسل ... الخ ، وهى مبشرة فى الوجه القبلى ، لوجود الطمى المناسب لصنعها على ضفاف النيل ، مما أدى الى توفر عناصر صناعة القلل وخلافها فى قنا ، بالإضافة الى وفرة العمال والوقود الرخيص بها ، حتى اشتهرت مدينة قنا ، بصناعة الأواني الفخارية والقلل ، وأصبح لهذه الأواني فى تجارة مصر قدر كبير (٧٥) .

وقد قسمت صناعة القناوى الى عدة عمليات ، أهمها اعداد الطمى وخلطه بالهشيم ، ومباشرة الأفران ونقل المنتجات ، ولذا كان صاحب العمل يشغل لحسابه عمالا بأجر ، كما ساهم التجار فى تمويل الصناعة بشراء القلل وتخزينها أو بتكليف أصحاب السفن بشراء كميات ضخمة منها لحسابهم (٧٦) مما يبين كيفية تسرب عناصر الرأسمالية الى الحرف .

(٧٤) نفسه ، ص ١٠ - ص ٢١ .

(٧٥) تقرير دوهايل ، راجع محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٧٦) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

وعلى أية حال فكل تلك الحرف وغيرها الكثير ، تبين أن الصناعات الصغيرة ، كانت موزعة في أنحاء البلاد ، وتوضح أن طوائف الحرف خلال القرن التاسع عشر ، كانت هي المنتج الطبيعي لنا يحتاجه المجتمع المصري .

ولم تفد التحولات التي أحدثها محمد علي بنظامه الاحتكاري في أواخر عهده ، ويرجع ذلك إلى أسباب جوهرية طغت على تلك التحولات وجعلت من الحرفيين شريحة بائسة ، ولكنها على أية حال أفضل من شرائح المجتمع المصري الأخرى ، لأن الحرف الصناعية تعد في مجملها من أقدم حرف ذلك المجتمع ، ومن ثم فإن تطبيق قليل من الضوء على بعض من تلك الحرف يخرجنا ببعض المعلومات الهامة عن ظروف المجتمع عامة والحرفيين خاصة وقتها ، كطائفة الحمامين ، والقهوجية ، ، الخ ، وقد وردت بعض من تلك المعلومات فيما سبق .

الفصل الخامس

معاملة محمد علي للحرفيين

اهتمام محمد على بالحرفيين :

حاول محمد على الاهتمام بالحرفيين والحفاظ عليهم ،
لمعرفته خلال تجربته الصناعية حتى أهمية الرجل الحرفي ، وكيف
يتكلف خلال رحلته التدريبية حتى يصير صانعا يعتمد عليه ،
ويوضح ذلك تركيزه على عدم تجنيد أرباب الحرف ، بالرغم من
أهمية الجيش بالنسبة له ، ففى أمر له الى ناظر المجلس الملكى ،
كلفه فيه بالقبض على اولاد الذين يتسببون فى ارسال أرباب المهن
والصنائع الى الجهادية ، او على أحد أقاربهم ، واذا لم يكن يوجد
لهم اولاد يرسلون الى ديوان الجهادية بدلا عن أرباب المهن
والحرف (١) .

وتتضح لك الصورة اكثر حينما نجد أنه كان يناهض الحرف
غير المنتجة ، ويبين ذلك اصدار مجلس الملكية قراره للديوان
الخدوي بأن يكلف ناظر ريع مصر القديمة ، أن يعمد الى النسوة
الثلاث : مريم ، وسيدة ، وستيتة ، اللاتي يحترفن الزمر وفناء
المواويل ، فيلقى بهن فى سفينة مسافرة تقلهن الى الوجه القبلى ،

(١) معية سنينة تركى ، دفتر ٤٧ ، ص ٣١٧ ، أمر الجنب العالي ،
وقم ١٦١٠ فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٣٣ .

أجلاء لهم عن القاهرة ، على أن ينذر ربان السفينة ألا يخرجهم في مكان قريب كما كان يفعل بعض الربانة الذين يتسلمون المومسات ، لقاء شيء من النقود يأخذونه منهن (٢) ونفذ الديوان الخديوى ذلك القرار ، مع هؤلاء الزامرات والمغنيات (٣) .

كما بين ذلك ايضا قرار الديوان الخديدى في يولية من عام ١٨٢٧ ، والمتعلق بالموافقة على اعطاء رأسمال صغير للعاملين من اهل الصناعة وتشجيعهم لمنعهم من اللحاق بزمرة المتشردين ، وبالتنبيه عليهم بأن يسدّدوا هذا الرأسمال من مكاسبهم اليومية بالتدريج ، فاذا رضوا بذلك فلنقدم لهم المساعدة (٤) مما يبين الرؤية المبكرة تجاه الحرقى والعمل على مساعدته مما يدحض القول بأن محمد على كان وراء تدهور الحرف وذلك لاختلاء الطريق أمام صناعاته ، ولاستخدام حرفييها بمصانعه .

ويؤكد ذلك أيضا أن الرجل كان عنده في نفس ذلك العام حرفيون وكوادر صناعية اكثر من حاجة مصانعه ، حيث أصدر الديوان الخديوى امرا الى برهان افندى ناظر التشغيل ، بأن يستخدم صناع الحرير الموجودين في المحلة ، الذين استغنى عنهم برستم افندى مأمور مليج وابيار ، لأنهم غير قادرين على عمل يضمن معيشتهم خلاف صنعتهم (٥) .

-
- (٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨١ ، ص ١٧ ، راقر مجلس الملكية رقم ٢٦ في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٥ .
(٣) نفسه ، نفذ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٣٥ .
(٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٤٨ ، قرار الديوان الخديوى رقم ٣٦٩ في ١٥ يولية سنة ١٨٢٧ .
(٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٢ ، ص ٢٥ ، قرار الديوان الخديوى رقم ٦٦ في ٧ سبتمبر سنة ١٨٢٧ .

كما أصدر الديوان الخديوى تكليفا فى مارس سنة ١٨٢٨ ، الى محمد أفندى مأمور أشغال المحروسة ، أمره فيه بأن يستدعى مشايخ الأقسام ويكلفهم بعمل دفاتر بأسماء النساء الفقيرات اللاتى يرغبن فى قتل الخيوط من الكتان برضائهن ، ثم يقدمها للديوان الخديوى ، وذلك لمنع التعديات والتعدييات المنتظر وقوعها من طرف المشايخ المذكورين فى حق النساء الفقيرات (٦) وأمر المأمور أنه سينفذ ذلك فى حوالى أسبوع (٧) مما يوضح أيضا محاولة الدولة تقديم يد المساعدة للحرفيين ، مع معرفتها بمسلك صغار رجال الدولة ، المناق للآخلاق ولسياستها ، لذا برزت محاولة نهيمهم عنه .

كما أمر الرجل ، محمد أفندى ناظر المبيعات العمومية أن يفيدته تفصيليا عما اذا كان الحاق شغالة المصانع المزمع ابطالها الى المصانع الأخرى يحدث ضررا بعميشة الشغالة التى فيها أم لا (٨) وكل هذا يبين حساسية الرجل تجاه اوضاع حرفييه الاجتماعية والاقتصادية ومحاولته - على الأقل - العمل على ألا تزداد تدهورا .

ولمحاولة تجنب ظلم رجاله للحرفيين والتخفيف عنهم ، أمر محمد على ، محمود أفندى مفتش المصانع بمنع ظلم المخبرين

(٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٤٤ ، ص ٨ ، قرار من الديوان الخديوى رقم ١٥ فى ١٨ مارس سنة ١٨٢٨ .

(٧) نفسه .

(٨) ممية سنية تركى ، دفتر ٣٩ ، ص ٥٢ ، أمر من الجنب العالى رقم ٦٥ فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٢٢ .

السريين - للأهالى - الذين يجوبون البلاد لضبط الأشياء البرانية ،
من قماش وقطن وغير ذلك ، كما امره بحماية الأهالى منهم (٩) .

حتى ان الرجل عندما امر مدير الغربية فى نوفمبر من
عام ١٨٣٧ ، بأن يضيف الأتوال المؤجرة للأهالى ، على الأتوال
التي فى ذمة المجرى للتمكن من صنع الأقمشة المطلوبة لورشة
القلوع برسيد جاء به « انه اذ رأى فى اضافتها عذرا يلحق
بالأهالى ، فيخطر مجلس شورى المعاونة بذلك (١٠) وكذلك امر
مدير المالية بأن ينبه على نظار الفابريكات - حرفيه - بحسن
معاملة العمال وعدم ضربهم وتجويعهم (١١) مما يوضح أن الرجل
لم يكن غافلا أو مغمض العين عن الحرفيين عامة أو حرفيه
خاصة ، بل ان الرجل كان فى موقف صعب بهذا الشكل ،
لأن الحرفيين كان يستغلهم الموظفون (من اصغر مخبر سرى ،
وشيوخ حارة ... الخ ، الى قمة دولاب الدولة) .



اشراف محمد على ، على الطوائف :

اعطت الطوائف الحرفية محمد على الفرصة الذهبية للاشراف
عليها ، وتمثل ذلك فى استعانة بعض الحرفيين به ضد مشايخهم ،
أو لانحراف بعض من هؤلاء المشايخ ... الخ .

(٩) معية منية تركى ، دفتر ٦٩ ، ص ٢٥١ ، امر رقم ٢٢٥ فى
٧ فبراير سنة ١٨٣٦ .

(١٠) شورى المعاونة تركى ، دفتر ١٥٨ ، ص ٨٥ ، امر مال رقم ٣٩٠
فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٧ .

(١١) معية منية ، محفظة ١ ، اوامر مالية ، ملف ٢٤٢ - ١٨١/٢ ج ١ ،
ص ٣٧ ، امر من الجنب العالى رقم ٥٢ فى ٢٢ يونية سنة ١٨٤٤ .

مما اعطى للرجل تلك الفرصة لدخول ذلك العنصر ومحاولة اللعب فيه ، عليه يحدث فيه ما يتمنى من التحديث والتجديد ، لفائدة هؤلاء الحرفيين من جهة ، وللإستفادة بهم صناعا على الطرق الحديثة من جهة أخرى ، غير مكبلين بتقاليدهم وأعرافهم البالية ، التي كانت بالنسبة لهم دساتير غير قابلة للتغيير ، وبتناولنا لتلك الأوضاع تتضح الصورة أكثر .

فقد كانت الانحرافات التي قام بها بعض مشايخ الطوائف المسؤولة عن مد يد الحكومة إليها شيئا فشيئا ، لمواجهة أوضاع لم تكن منتشرة من قبل ، حيث حدثت اختلاسات ، مما جعل بعض المسؤولين يطالب ، بتوضيح هل نسبت الى شيخ طائفة واحدة أم لمشايخ طوائف عديدة ، لأجل عرضه على الاعتاب الكريمة (١٢) مما يوضح أن تدخل الحكومة كان استجابة في الواقع لمطالب أعضاء الطوائف وتصحيحا لتلك الأوضاع .

وسوف نتناول في البداية طائفة الصيارف ، فهي وإن كانت تبعد بعض الشيء عن الطوائف الحرفية الصناعية ، إلا أن تناولها هنا ربما يفيدنا في معرفة الطوائف المشار إليها ، ويجعلنا نعيش الجو العام للحرف الصناعية وقتها .

فحينما تقدم أحمد أبو العلا حمودة شيخ الصيارفة السابق ، بعريضة للمجلس العالي في عام ١٨٣٢ ، التمس فيها إعادته للشيخة (١٣) طلب المجلس من الديوان الخديوي أن يوضح الأسباب

(١٢) معية منية ، دفتر ٩ أوامر ، ص ١٤ ، امر من باشمعاون جناب داودي رقم ١٥٠ في ٢٧ مايو سنة ١٨٣٦ ، الى مأمور اشفال المحروسة .
(١٣) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٨٥ ، ص ١٨٦ ، امر من المجلس العالي رقم ٢٦٦ في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوي .

التي عزل من أجلها ، والتأكد مما إذا كان في استطاعته القيام بأعباء هذه العمل على الوجه المطلوب (١٤) مما يوضح أن عملية عزل المشايخ وتعيينهم في تلك الفترة كانت تتم بواسطة الإدارة .

ويتضح ذلك أكثر من خلال رد المجلس العالي على ملتصق مصطفى الشامي ، أحد الصيارفة ، في كتاب بعث به الى الديوان الخديوي ، أوضح فيه أن المذكور قد التمس تعيينه لمشيخة الصيارفة ، وأنه استعلم عنه ، واتضح أنه كسول يقضى الأوقات في التسكع هنا وهناك ، ولا يصلح للشيخة ، ولذا يجب صرف النظر عن ملتصقه (١٥) .

ومن ذلك يتبين أن انتخاب الطوائف لشيوخها قد انتهى . وأن الطوائف أصبحت لا تتدخل عليا وعمليا في تعيين شيوخها وربما كان تدخلها بطريقة شكلية وهامشية ، كما يتبين من جهة أخرى تدفعه الحكومة في تعيين المشايخ وأنها كانت تبحث عن الأصلح بلا عواطف في أحوال كثيرة .

واستكمالا للتدخل الحكومي المنظم للطوائف ، أصدر محمد علي أمرا في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٥ باعتماد لائحة الصيارفة التي سنت بمعرفة ديوان شورى المعاونة (١٦) وبذلك دخلت تلك الطائفة تحت الإشراف الحكومي الرسمي ، وبدأ عهد جديد للطوائف عمل اللوائح لها ، مما يؤكد اتجاه الدولة الى الإشراف عليها ، ربما معالجة منها للعمليات غير الأخلاقية التي كان يقوم بها

(١٤) نفسه .

(١٥) ديوان خديوي قري ، دفتر ٧٩٧ ، ص ١٢٠ ، أمر من المجلس العالي رقم ١٨٨ في ١٦ يناير سنة ١٨٢٤ ، الى الديوان الخديوي .
(١٦) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٠ .

المشايع ، أو انه كان شيء من قبل التحديث لوضع الطوائف على إيقاع التمدن والتنظيم .

ولكن الذى تجدر الإشارة اليه ، أن الحكومة قد سلبت الطوائف أهم حقوقها ، وهو مشاركتها فى عمل تلك اللوائح ، فقد كان ديوان شورى المعاونة ، كما مر بنا ، أو أى جهة أخرى هو الذى يتولى وضع تلك اللوائح .

ومع هذا فيبدو أن بعض الطوائف لم يكن لها شيوخ ، ولم توضع لها لوائح ، كحرفة القلطة ، نظرا لقلّة عدد حرفييها ، مما جعل من السهل السيطرة عليها وتحريكها وفق إرادة الحكومة ، فى وقت كانت فيه فى أمس الحاجة إليها ، وهو ما يوضحه عدة أوامر منها : أمر الديوان الخديوى الى محمود بك مأمور القليوبية الذى طلب منه فيه ، أن يرسل المئة عامل الذين خصصوا على مأمورية القليوبية ، ليرفعوا قوارب النيل المراد ترميمها وقلطتها ووضعها على المزلق (١٧) .

وفى أمر لمحمد على الى خليل بك محافظ دمياط ، طالبه باستخدام جميع صناع القلطة فى الأشغال الأميرية بترسانة دمياط ، دون النظر الى حماية أو خلافه (١٨) وهذا الأمر يوضح ان الأجانب كانوا لا يخضعون لعملية جمع العمالة كما خضع المصريون نظرا للحماية ، ولكنه يبين من جهة أخرى انه كان يخضعهم فى حالة الضرورة .

(١٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ١٣٩ ، أمر رقم ٤٢٧ فى

١ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

(١٨) ممية سنية تركى ، دفتر ٢٨ ، ص ٨٩ ، أمر الجنب العالي

رقم ٢١٩ فى ١٢ يولية سنة ١٨٢٩ .

وفي أمر آخر له الى يوسف اغا محافظ رشيد ناظر قسم
قوة ، طلب منه فيه أن يجمع حالا جميع القلاظنة ، وأن يرسلهم
الى ترسانة الاسكندرية (١٩) ويدل هذا على بعثرة تلك الطائفة
في عدة أماكن ، بل وينقلها من مكان الى آخر ، وإن أوضح ذلك
شدة حاجة الرجل اليهم ، فانه يوضح من جهة أخرى مدى
ضعف هيكلهم .

وعلى اية حال فقد كان لاشراف محمد على ، على الطوائف
بعض الأوجه المفيدة ، ويبين ذلك شكوى أصحاب مخازن القاهرة ،
التي تدخل الرجل آمرا بحلها ، وتلخصت في مزاحمة النسوة
اللاتي يبعن الخبز البيتي في الأزقة « ورجوهم وشيخهم محمد
غراب » أن تتدخل الحكومة فتقلل هذه المزاحمة ، أو تكلف
البائعات بشراء خبزهن من مخازنهم العامة ، رافعة وجزاء
بما يقدمون للحكومة من خدمة لا بأس بها (٢٠) .

ولذا أصدر المجلس العالي قراره رقم ٣٠٠ ، قاضيا بأن
يدعو مأمور الديوان الخديوى اليه أولئك النسوة مع مشايخ
حاراتهن ، ويدعو الأغا المحتسب ، وشيخ الخبازين ونفرا من
كبارهم ، وحينما اجتمع الفريقان تبين لمأمور الديوان صدق
مدعى الخبازين ، فاتخذ من التدابير ما يكف عنهم بعض ما يصيبهم

(٢١) مية مية تركى ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ١٥ ، أمر رقم ٧٩ في
٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٩ .

(٢٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ١٦ ، أمر المجلس العالي
رقم ١١ في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٢٢ ، الى الديوان الخديوى .

من اذى المخازن الخصوصية والنسوة البائعات (٢١) وبدا يتضح ان الحرف كانت في حاجة الى محمد على لحل مشكلاتها الانتاجية ولتنظيم المنافسة بين الحرف وبعضها البعض .

ويؤكد ذلك الشكوى المقدمة من مشايخ قرى صيادى حلقة السمك ، الذين اشتكوا فيها من تجنيد ٢٠ صيادا من طائفتهم ، وأبانوا فيها أيضا في ذلك ضررا للعمال الميرى المرتب عليهم (٢٢) ولذا اصدر الرجل امره الى الديوان الخديوى ، كى يخطر جهات الاختصاص بعدم التعرض لتلك الطائفة فيما بعد (٢٣) .

ولكن ذلك التدخل والاشراف الحكومى على الطوائف ، لابد من الاشارة الى انه كان في بعض الأحوال أكثر مما يحتمل ، ويوضح ذلك أمر محمد على بفسخ القرار الصادر باعتبار الخشابين حرفة وعدم تعيين شيخ لها (٢٤) ويوضح ذلك الأمر أن الحرفة كان لا يعترف بها رسميا الا بقرار حتى يمكن التعامل معها ومع شيخها ، وهو ما لم يكن بتلك الحدة قبل فترة محمد على ، كما يبين أيضا أن بعض الحرف كانت تحل بقرار يقضى عليها رسميا من حيث تعامل الحكومة مع شيخها ، وأن ظل هيكلها كما هو ، لأن الهيكل والبناء الحرفى لا يقضى عليه بقرار ، لأنه بناء اجتماعى لا يتغير بين يوم وليلة .

(٢١) نفسه .

(٢٢) ديوان خديوى ترمى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ٦٦ ، أمر المجلس العالى رقم ١٠٥ في ٥ أغسطس سنة ١٨٤٨ ، الى الديوان الخديوى .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) أوامر مجلس ملكية ترمى ، محظية ١ ، ملف ٢٣٢ - ١٥١/٨ ج ١ ،

أمر رقم ٨٣ في ١ ديسمبر سنة ١٨٢٤ :

حتى ان الاشراف الحكومى تحول الى تدخل ، ثم سيطرة حكومية ادارية على طوائف الحرف ، بمعنى أن الطوائف لم تكن حرة حتى في عزل شيخها ، بل لابد من موافقة الحكومة على العزل، وبين ذلك أمر لمحمد على الى مختار بك ناظر مجلس الملكية ، الذى طلب فيه توقيع عقوبة مناسبة ، على خطاب شيخ زيانى المحروسة وعدم الاكتفاء بعزله ما دام قد ظهر اختلاسه (٢٥) .

وشيئا فشيئا تحولت تلك السيطرة الى خنق للحرية والحركة الطائفية ، نتيجة لمحاولة الحكومة الوقوف على كل دقائق امورها ، دون التفريق بين طائفة هامة أو غيرها منه ، فترى متابعة محمد على الطائفة الرياضيين ، في أمر الى مختار بك ناظر مجلس الملكية ، طلب منه الاستلال عن شخصية مصطفى ورده الذى عين شيخا للزيانيين (٢٦) وواضح أن ذلك التعيين تم بعد عزل الشيخ السابق المختلس ، ولكنه ثبت شيئا واحدا ، هو السيطرة التى عمت الطوائف الحرفية بأسرها .

واذا كان بعض مشايخ الحرف قد تم عزلهم بأسباب تبرر العزل كالاختلاس ، فان البعض الآخر قد عزل بلا مبرر ، وكان ذلك يتم بأوامر من محمد على شخصيا ، ولا غرابة في ذلك ، لأنه من خلال دور مستشاريه « يتضح بسهولة معرفة كيف كان يتم أمر التدخل في شئون الحرف ، ولذا لا نستغرب أن يوحى اليه مستشاروه بفكرة ما ، فيصدر بها أمرا — كما سبق أن

(٢٥) أوامر مجلس تركى ، محفظة ١ ، ملف ٢٢٢ - ١٥١/٩ ج ٢ ،
أمر رقم ٧١ في ٢ سبتمبر سنة ١٨٣٥ .

(٢٦) أوامر مجلس ملكية ، محفظة ١ ، ملف ١٦٥ - ١٢١/٤ ج ١ ،
ص ٩ ، أمر رقم ٩٠ في ١٢ يناير سنة ١٨٣٥ .

بيننا - وبذا يفسر عدم الفراسة في تدخل محمد على في غالبية شئون الطوائف ومحاولة الامام بها .

او ربما يفسرها احتكاك محمد على بالحرفيين عامة من خلال حرفيه خاصة ، ويوضح ذلك تدخله في حرفة الحمامة بشقيها :
التي تعمل عنده او الخارجة عن اطاره .

فتراه يصدر امرا : الى ابراهيم افندى ناظر ساحة الغلال بالاسكندرية بعزل على الكيلانى شيخ التراسين - الحمامة - وتعيين احمد الطيبى بدلا منه (٢٧) واذا سلمنا بان هذا الرجل حرفى عنده وانه يمكنه عزله لآى سبب ، فان يد عقابه امتدت الى شيخ الحمامة بالقاهرة فمزلاته ، ربما لأنه كان ضامنا او مرشحا للرجل الاول .

ورغم ذلك التدخل وتلك السيطرة لم تسلم له الطوائف كلية ، بل نجد أن افرادها من غير العاملين عنده يتقدمون بالتماس ، يتظلمون فيه من الشيخ الجديد ، ويطالبون باعادة الشيخ الذى عزله (٢٨) .

وقد استجاب الرجل لهم واصدر امرا الى الديوان الخديوى ، طلب منه ان يخطر مأمور اشغال المحروسة ، بان يعيد شيخ الحمامة الى شياخته « بناء على التماس افرادها الذين تظلموا فيه من الشيخ الجديد ، هذا مع التجاوز عن الضم

(٢٧) معية سنبة ، دفتر ٣ اوامر ، ص ٧٢ ، امر كريم رقم ٢٨٢ في ٢٢ يناير سنة ١٨٣٢ .

(٢٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ٤١ ، امر من المجلس العالى رقم ٧١ في ١٢ يولية سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

الذى رتب على الشيخ الجديد « حتى يتسنى لهذه الطائفة ان
تعمل بسلام (٢٩) » .

والجزء الأخير من الأمر يوضح حرصه على مزاوله الحرفة
لعملها بيسر وبلا مشكلات ، وبالفعل نفذ منطوق الأمر ، ولكن
ما يعيننا هنا شيء آخر ، وهو ان ذلك الأمر يوضح خط سير
اشراف محمد على ، على الطوائف ، او يوضح ، البناء الهرمى
القائم بالسيطرة على الحرف ، فمن محمد على فى القمة الى
الجلس العالى ، فالديوان الخديوى ، ومنه الى مأمور أشغال
الحروسة الذى نعتقد انه أصبح المشرف المباشر على الحرف
وموصلا لأوامر الحكومة لها .



الفرائب المفروضة على الحرفيين :

فى أواخر القرن الثامن عشر ، وقبل مجيء الفرنسيين ، بلغت
الضريبة المقررة على طائفة النساجين حوالى ٢٠ ألف بارة ، وزعت
على كل منهم بنسبة حجم العمل ، الذى يفترض انه قام به ،
وحصل على دخل منه (٣٠) .

وبدخول الفرنسيين مصر ، استحدثوا نظاما مالية جديدة ،
منها : فرض ضرائب تسجيل العقود ، وضرائب على أصحاب

(٢٩) نفسه .

(٣٠) وصف مصر ، ج ٤ : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن
عشر ، ص ٢٠٢ .

الحرف ، وعلى المباني والمحلات والوكالات (٢١) ... الخ ، وعندما
تولى محمد خسرو باشا على مصر ، اتعب الناس وأزلب الحرف
بالضرائب ، وتبعاً لذلك كان من يتولى رئاسة حرفة من الحرف
يرفق أهلها ، فمن تولى رئاسة حرفة المعنارية أو غيرها ، كان
يقبض من أهلها معلوم أربع مئوات ، ويتركهم وما يدينون ، وفيح
ذلك أيضاً أن أهل الحرف كانوا يسفرون كل صنف بمعرفتهم ،
وليس له هو التفات لشئ سوى ما يتقاضاه من دراهم ،
مما أحدث الشكاوى بسبب الغلاء ، حيث ارتفع ثمن الجبس
والجبر واجور البنائين خصوصاً ، في وقت احتاج فيه الناس
الى بناء ما هدمه الفرنسيون ، حيث وصلت اجرة البناء الى
أربعين فضة (٢٢) .

ورغم ذلك فإن وثائق تلك الفترة توضح ان الحرفيين كانوا
مستغلين اسوأ استغلال ، ويشهد على ذلك الغرضة التي فرضوها
على الحرفيين ، حيث فرض على كل طائفة قدراً من الاكياس ،
خمسین فما دونها الى عشرة وخمسة ، وعندما نشروا الاعوان
للمطالبة ، ضج الحرفيون واغلاقوا حوانيتهم ، وطلبوا التخفيف
بالشفاعات والرشوات ، فخفف عن بعضهم ، ولم يقف الأمر
عند ذلك الحد ، بل كثر في تلك الايام عبث العسكر وعربدتهم في
الناس عامة (٢٣) والحرفيين منهم خاصة .

(٢١) محمد عبد العزيز عجبة ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٢٢) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ص ١٥١ .

(٢٣) عبد الرحيم الجبري ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ،
ج ٦ ، ط ١ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٩٢ .

ويشهد عليه ذلك التنبيه الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٨٠٤ على أرباب الحرف والصنائع ، بطلب دراهم وزعت عليهم ، وبلغ مجموعها خمسمائة كيس ، فضج الناس وتكلموا مع ما هم فيه من وقف الحال وغلاء الأسعار في كل شيء ، ولذا لم يفتحوا محلاتهم في اليوم التالي وانتظروا ما يفعل بهم ، ومر الأسبوع والوالى ينادون بالأمان وفتح الحوانيت فلم يفتح منهم الا القليل (٢٤) .

وفي اليوم الثالث اجتمع كثير من العامة والأطفال بالجامع الأزهر ، ومعهم الطبول التي صعدوا بها الى المنارات يصرخون ويطلبون ، حتى سمعهم الباشا من القلعة ، فأرسل مبعوثا الى السيد عمر النقيب ليبين له بأنه رفع عن الفقراء ، فأكد له السيد عمر أن أرباب الحرف والصنائع كلهم فقراء وقد كفاهم ما هم فيه من القحط والكساد ووقف الحال فرجع الرسول بذلك الى الباشا ، وفي عصر ذلك اليوم عاد الرسول مرة أخرى ، ومعه فرمان يرفع الغرامة عنهم ، ونادى المنادى بذلك فاطمانوا وتفرقوا وذهبوا الى بيوتهم (٢٥) . وان دل ذلك على شيء فانما يدل على حالة الحرفيين البائسة ، ومدى استغلالهم ومقاومتهم السلبية ، مما يوضح من جهة أخرى عدم وجود قيادة أو زعامة لهم ، بل كان المتصدي لحل مشاكلهم شخصيات وزعامات عامة كالسيد عمر النقيب .

وعندما وصل محمد على الى الحكم ، وأصل سياسة فرض الضرائب ، ومنها الفرضة التي جباها من الصناع والتجار وغيرهم ، بنسبة نجاح عملهم وحجمه ، وتفاوتت تلك الفرضة

(٢٤) نفسه ، ص ١٥٥ .

(٢٥) نفسه .

بين خمسة قروش وخمسمائة قرش ولم يستثن من دفعها
الا الأوروبيين المقيمين بمصر (٣٦) .

بل يمكن القول بأن سياسة استغلالهم استمرت حتى
ثلاثينيات عهده ، ويؤكد ذلك أن عساكره قد طفقوا يخلدون في
الثاني من أغسطس ١٨٠٧ ما يجدونه من البغال والحمير والجمال
في بولاق ، واستمروا على ذلك حتى امتنع السقاءون عن نقل
الماء ، وبذا شح وغلا سعره ، كما توقف حمل البضائع ، وفي
الثالث من نفس الشهر طلبوا خيول الطواحين لجر المدافع
والعربات ، وبذا تعطلت الطواحين عن طحن الدقيق ، لأنهم
اختاروا من الخيول جيادها - وأعطوا أصحابها ٥ قرشا عن
كل فرس - وردوا الباقي لأصحابها ، وفي نفس اليوم أيضا طلبوا
دراهم من طائفة القبانية والحطابة وباعة السمك القديم -
الفسينخ - ولما اغلقوا حوانيتهم وتشكوا رفعت الفرماة بشفاة
السيد عمر ، وكتبوا لهم أمانا بذلك (٣٧) .

وفي ٦ نوفمبر عام ١٨٠٧ طلب مبلغ ألفي كيس ، فرض منها
جانب على ارباب الحرف وأهل الغورية كالصراعية وأمثالهم
من رجال وكالة الصابون ، ووكالة القرب ... الخ ، واجتمع
كثير من أهل الحرف لذلك الفرض والتجأوا الى الجامع الأزهر ،
واقاموا به ليالى وإياما ، ولكن في هذه المرة لم ينفعهم ذلك (٣٨) .

وفي ٢٨ أغسطس ١٨٠٨ سافر محمد على البحرى ، ولذا
أرسل قبل نزوله بأيام أمرا بتشهيل الاقامات والكلف على البلاد

(٣٦) محمد قزاد شكرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٢ - ص ٧٣ .

(٣٧) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ص ٢ .

(٣٨) نفسه ، ص ١٨ - ص ١٩ .

من كل صنف خمس عشرة ، بالإضافة الى فرض الفرض والمغارم على البلاد ، وصار رجاله يتتبعون اولاد البلد من ارباب الصنائع ، الذين لهم نسبة قديمة بالقرى (٣٩) ويطلبهم بأموال عن اطين لا علاقة لهم بها مطلقا ، فلا ينجو من الدفع واحد منهم (٤٠) .

فكان الصانع منهم يكون جالسا في حانوته ، فما يشعمر الا والأهوان والأتباع محيطون به يطلبونه الى مخطومهم ، فان امتنع حبس وهو لا يعرف له ذنبا ، وعندما يسأل عنه يذكر له « أنه عليه مال طين فلاحته من مدة كذا وقدره كذا فيؤكد لهم انه لا يعرف البلد ولا رآها في عمره ، فيذكر له انه فلان الشبراوى أو المنياوى » فيوضح لهم ان هذه نسبة سرت اليه من عمه أو خاله أو جده ، فلا يقبل منه ذلك ويحبس ويضرب حتى يدفع ما الزموه به ، وقد حدث ذلك لكثير من الصناع (٤١) .

وعندما وصل محمد على الى المحلة قبض ما فرضه عليها وهو خمسون كيسا ، كما قدم له حاكمها ستين جملا وأربعين حصانا خلاف الأقمشة المحلاوية ، ومثل الزردخانات والمقاطع الحرير ، والثياب والأمتعة ، صناعة من بقى بها من الصناع (٤٢) .

وفي ٢٩ يونية من عام ١٨٠٩ ضج الناس والتجأوا الى مشايخ الأزهر والمسيد عمر ، واتفق المشايخ والسيد عمر على عدم مقابلة محمد على ، لأنه تمادى في احداث الفروضات الكثيرة التى ارهقت الرعية ، فأرسل محمد على على ديوان أفندى لمقابلة

(٣٩) نفسه ، ص ٣٩ .

(٤٠) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٤١) الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(٤٢) نفسه .

الشايع ، لكى يطلب منهم التوجه لمقابلة البابا ، فلبى الدعوة
الشيخ المهدي ، والشيخ الدواخلى نائباً عن الشيخ عبد الله
الشرقاوى ، فأوضح لهم محمد على أنه يميل الى اتباع
نصائحهم ، وأنه متكدر من تحظف السيد عمر وعدم حضوره ،
ووقوفه دائماً ضده فى فرض كل ما يفرضه على الرمية (٤٢) .

ويبدو أن محمد على كان جادا فى الأخذ بنصائحهم ، كما
كان يفعل مع مستشاريه ، وحاول أن يبحث عن حل بديل لتلك
الفرض ، بديل أنهم شرعوا فى نفس اليوم فى تحرير دفتر بنصف
فائض الملتزمين ، بأنواع الأقمشة وباعة النعالات التى هى الصرم
والبلغ ، وجعلوا عليها ختمين فلا يباع منها شيء حتى يعلم الملتزم
ويختم عليها بيده ، وعلى وضع الختم والعلامة قدر مقدر
بخشب تلك البضاعة وثمرتها ، فزاد الضجيج واللفظ فى
الناس (٤٤) .

وربما يكون الذى تم فى ٢٩ يونية ١٨٠٩ هو بداية الاحتكار،
حتى يلبي احتياجاته المالية ، ويخرج من مأخذ فرض الفرض
الذى كان يسبب له المشكلات مع مواطنيه والقيادات الشعبية،
ولذا فكر فى ذلك الاحتكار بديلا عن تلك الضرائب ، التى كان فى
امس الحاجة اليها وبخاصة فى بداية حكمه لمواجهة مشكلات
الداخلية ، بديل انه دخل ذلك الاحتكار بطريق الخطوة خطوة -
على نفس نهج الضرائب الواحدة تلو الأخرى - كلما دعت الحاجة
الى ذلك ، بالإضافة الى ما يمكن قوله من أن تلك الاحتكارات
كانت لأغراض استراتيجية ... الخ ، حتى لا تخرج عن الظروف
الموضوعية للرجل .

(٤٣) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٤٤) الجيرى ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

وأستمر الرجل في تطوير وتوسيع دفتاره المتصلة بالقرصة،
حتى انه في ٢٨ نوفمبر من عام ١٨٢٢ ، أصدر أمرا الى
كتخدا بك مصر بالموافقة على دفتر القرصة الذي نظم بمعرفة
أعضاء المجلس المشكل لذلك تحت اشراف ابنه ابراهيم ،
والشتمل على ٧١ نوعا من انواع الفرض على ارباب الصنائع
والبيوت ... الخ (٤٥) .

وفي سبتمبر من عام ١٨٢٨ ، طلب محمد علي تنظيم
عملية تحصيل القرصة (٤٦) . عندما ظهرت بعض الشكاوى ،
ومنها المقدمة من الحمار غنيم عوض ، الذي تظلم فيها من فداحة
الفردة التي تؤخذ منه (٤٧) وزيادة في الحيلة طالب بمحاسبة
متولى تحصيل الفردة ومعاقبة من يظهر اختلاسه وتلاعبه (٤٨) ..

وأصبح الحرفيون يحصلون على وثائق تفيد تسديدهم
للضرائب وفقا للتنظيمات الجديدة ، ويتضح ذلك من بيان
الديوان الخديوى ورده ، على سؤال محافظ الاسكندرية ، بشأن
العوائد التي تجبى في القاهرة على مختلف الحرف والمهن الملحقة
بالتزام الخردة ، اى الصناعات الوضيعة ، كى ينفذ المحافظ
احكام ذلك البيان بالاسكندرية ، دون تنفيذه على الحرفيين
الوافدين الى الاسكندرية من شتى البلدان ، ما داموا محرزين
لوثيقة موقع عليها بخاتم ملتزم الخردة ، ودالة على كون
حاملها قد ادى العوائد ورخص له في مزاولة مهنته (٤٩) وقد

(٤٥) امين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٤٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٧ ، ص ٢٤ ، امر رقم ٩٨ في

١١ سبتمبر ١٨٢٨ ، الى حبيب افندى .

(٤٧) نفسه .

(٤٨) نفسه .

(٤٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٧ ، ص ٢٤ - ص ٢٧ ، بيان من

الديوان الخديوى رقم ١٩ في ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٢٠ ، الى محافظ الاسكندرية.

أوضح ذلك البيان عدة أمور منها : ان عدد معامل الحلوى بالقاهرة كانت ثمانية عشر معملا في عام ١٨٣٠ ، تضم نحو ثمانمائة نفر بين صانع وبائع ، ولها قلم واحد يتولى بيع التزامه ملتزم الخردة ، كما اتضح كذلك ان صانعى القطائف والكنافة فرض على كل منهم مبلغ يتراوح بين خمسين وستين قرشا ، ان كانت دكانه مما يشتغل بصنع الكنافه طوال العام ، اما ان اقتصر اشتغالها على شهر رمضان ، فكانت ضريبتها من عشرين الى خمسة وثلاثين قرشا ، وكذلك الفرانون اى اصحاب مخابز الأسواق ، فقد فرض على كل مخبز من اثني عشر قرشا الى ستة وثلاثين قرشا في السنة (٥٠) .

وبالجملة فقد فصل هذا البيان ما يدفعه سائر اصحاب الحرف والمهن الحقيرة ، حتى ملاعب الثعابين والزمارين والمهرجين ... الخ ، بمعنى انه لم يغادر حرفة الا قدر العوائد الواجب جبايتها (٥١) .

اما في خارج المحروسة فكانت كل طائفة تحاسب وفق ظروف بلدها ، ويتضح ذلك من امر برهان بك بتحصيل ما على ٢٨ نفرا من الجمالين بطرف مشايخ الجمالة بناحية الحلوات بأمورية قسم رابع الشرقية (٥٢) .

وبالرغم من المتابعة الشديدة لجباية الضرائب ، فقد كانت تحدث تجاوزات في جبايتها ، ويتضح ذلك من تقرير للبك المتخذ

(٥٠) نفسه .

(٥١) نفسه .

(٥٢) ممية سنية ، دفتر ١٣ أوامر ، ص ٥١ ، راجع الامر الكريم

رقم ٢٩٥ في ١٢ يناير سنة ١٨٣٢ .

خاص بسوء معاملة ملتزم الخردة وأتباعه ، وتحمله لأرباب الحرف ، وبنات الناس (البغايا) ما لا يطلق من الضرائب (٥٢) ولذا أحاط المجلس العالى ، الديوان الخديوى علما بأنه قد اعتقل ملتزم الخردة للتحقيق معه ، وطلب من الديوان اخطار جهات الاختصاص ، والذين يحصلون ضريبة الخردة بموجب الانصاف ، ومقدرة اصحاب الحرف فى تحصيل الضريبة المطلوبة منهم (٥٤) .

وبعد ذلك اصدر المجلس العالى امره الى الديوان الخديوى ، بشأن تنزيل مبلغ ١٥٠ كيسا من التزام الخردة بالاسكندرية فى عام ١٨٣٣ ، نظير الغاء الفواشش هناك ، وابطال تحصيل المقرر عليهم وانتهت بذلك تلك الطائفة بالاسكندرية ، بالرغم من ان الضريبة التى كانت تدفعها كانت كبيرة .

وتعميقا لذلك الوضع وتوسيعه ، صدر امر الى الديوان الخديوى فى ١٨ مايو سنة ١٨٣٤ تضمن أربعة ابواب : اولها الغاء البغاء وكيفية معاقبة من يحترف البغاء أو يرتكبه ، وثانيها منع الملتزمين من اخذ عوائد من باعة الفول النابت ، والكتفانية ، ومبضى النحاس ، زيادة عما هو مقرر عليهم ، وثالثها تحرير كشف ببيان العوائد التى على طائفة الحلاقين ، والقهوجية ، والطباخين ، لكل من كبير الحلاقين ، وكبير الطباخين ، وكبير القهوجية ، وتحصيل تلك العوائد منهم بموجب ذلك الكشف ، نظرا لأن شيخ كل طائفة من تلك الطوائف يحصل العوائد التى على طائفته لكبيرها الا واحد فى العشرة مما حصله منها ،

(٥٣) ديوان خديوى تركى ، دلتى ١٨٥ ، ص ١٨٠ ، امر المجلس العالى رقم ١٦٦ فى ١٥ افسطس سنة ١٨٢٢ ، الى الديوان الخديوى .
(٥٤) نفسه .

ورابعها الغاء عوائد الأرضية التى تؤخذ من المسبيين و اضافتها الى العوائد التى تؤخذ من طوائف الصناع والتجار ، وكذلك ضم واحد فى العشرة على فردة جميع الطوائف ، ابتداء من ١٠ مايو سنة ١٨٣٤ لتلافى العوائد التى كانت تحصل من المومسات اللاتى منعن من احترام الفحش ابتداء من صدور ذلك القرار (٥٥) .

ولم يكتف محمد على بذلك التنظيم المعتدل للضرائب بل انه حاول ان يخفف من العوائق والشوائب التى تشوبها ، فنرى مجلس الملكية يأمر مأمور الديوان الخديوى بأن يستدعى الأغا المحتسب ومشايخ الصناع والحرف وجميع الطوائف الى الديوان « والتنبيه عليهم بالكف منذ الآن عن مطالبة الأهالى بتأدية العوائد التى كانوا يأخذونها منهم ظلما » وهى : عوائد الرؤية ، وعوائد الطعمة ، وعوائد التسعيرة ، وتحصيل المبالغ التى كان الأغا المحتسب قد أخذها من الأهالى باسم العوائد المذكورة - منه - وحرقها فى منشآت خيرية فى مصر ، لتعذر العثور على اصحابها وصرفها اليهم واحدا واحدا (٥٦) .

وطلب كذلك من الديوان الخديوى كتابة لافتات باعلان الغاء العوائد المذكورة وتعليقها على جدران الشوارع ومفترق الطرق ، لاعلان الأهالى بذلك ، طبقا لقرار مجلس الملكية الصادر فى

(٥٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ، ص ٥٦ ، أمر رقم ٧٣ فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٢٣ .

(٥٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٢٩ ، أمر من مجلس الملكية رقم ٧٢ ، ٨١ مايو سنة ١٨٣٤ ، الى وكيل مأمور الديوان الخديوى ، وكان يحضر مجلس الملكية ، كل من مدير الاقاليم البحرية ونظار اقسامها وكذلك مدير الاقاليم القبلية .. الخ ، راجع نفس الامر .

١٤ ديسمبر ١٨٣٤ بشأن ما كثر (٥٧) مما يوضح عناية الرجل بالحرفيين ومحاولة التخفيف عنهم ، مع العمل أيضا على رفع يد مشايخهم عنهم أو على الأقل تخفيفها ، ومع ما في ذلك الرفع أو التخفيف من رفع لمستوى معيشتهم نتيجة لعدم جباية تلك الضرائب العديدة ، مما يعنى أيضا أنه قد ساعدهم مساعدة اجتماعية مباشرة وفعالة .

ورغم محاولاته التخفيف فقد ذكر - وهو ما لا نميل إليه - أن الدولة كانت تفرض ٧١ نوعا من القروض على الحرفيين ، الذين كانوا فريسة لها كلما أرادت زيادة مواردها ، خاصة وأن طوائف الحرف قد بلغت ١٦٤ طائفة تقريبا في عام ١٨٣٤ ، مما جعلها ينبوعا ماليا للدولة ، دون معوقات لأنها كانت توزع تلك القروض على الأعضاء ، بحسب مقدرة كل منهم (٥٨) وهو رأى يتناقض مع مساعدة محمد على للحرف ، على الأقل منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر ، وهو ما تنطق وتشهد به وثائق تلك الفترة ، وربما يؤكد ذلك أيضا أن الانتاج المصرى قد بدأ يرضخ منذ عام ١٨٣٠ أمام الانتاج المستورد الأوروبى (٥٩) .

وعلى أية حال فيدخل في إطار تلك المساعدة الاجتماعية لرفع مستواهم ، اصدار محمد على لأمره في عام ١٨٣٦ بعدم أخذ عوائد من الندابات اللاتى يحترقن البكاء أمام الأموات ، بوضع عصير البصل في أعينهن ، وكذلك عدم أخذ عوائد من الحانوتية

(٥٧) نفسه .

(٥٨) راجع أحمد أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ١٥١ ، وأيضا :

على الجرنلى ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

J.C.B.R. Richmond : Op. cit., P. 64.

(٥٩)

حملة التواييت (٦٠) وتبع ذلك اصداره لأوامر بعدم اخذ ضرائب من الحرفيين ما داموا غير قادرين على دفعها ويوضح ذلك اصداره لأمره في عام ١٨٣٦ بعدم تحصيل الضرائب من ارباب الحرف اسوة بالعام الماض (٦١) مما يبين أن الرجل لم يبلغ الضرائب نهائيا ، وانما كان يلغياها وفق ظروف الحرفيين .

ومما يوضح أن محمد على لم يكن يتجمد أمام موقف معين وخاصة في الضرائب ، وأنه كان يمتلك حرية الحركة وفق المصلحة ، أنه لما كان المتحصل من الضرائب المفروضة على ارباب الصناعات والحرف الصغيرة ضئيلا ، ولا يتناسب مقادراها وما تقتضيه عملية الجباية من جهود ونفقات ، فقد اصدر أمرا بالغائها في ١٢ يناير من عام ١٨٣٧ (٦٢) وبذا يتضح أن الرجل قد ألغى الضرائب المفروضة على الحرفيين في اعوام ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، وفي ذلك تخفيف عليهم ومساعدة لهم وتوضيح قائمة الضرائب الملغاة في سنة ١٨٣٧ أن الحمامات كانت تدفع مبلغ ٢٠٨٧١ قرشا ، ومببضى النحاس يدفعون ٢٣٠٠ قرش ، والقهوجية ١٦٧٥ قرشا ، وصانمى الحصر ٣٢٧ قرشا وعشرين بارة ، وتوضح أيضا أن الجزارين والحداين ، والطوايين والباعة الجائلين ، وصناع المناخل والغرايل والبرادين ، والحلاقين والخبازين والحواة ، وعازف الرقابة والراقصين

(٦٠) معية سنية تركى ، دفتر ٧١ ، ص ١١ أمر من الجنب العالي رقم ٦٣١ في ٦ مايو سنة ١٨٣٦ ، الى مختار بك .

(٦١) معية سنية تركى ، دفتر ٧٤ ، ص ٢٥٧ ، أمر رقم ٧١٥ في ١٣ اغسطس سنة ١٨٣٦ ، الى حبيب أفندى .

(٦٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

والمهرجين ، يدفعون في العام مبلغا ضئيلا لا يزيد على ١٠٤٤٥ قرشا و ١٦ بارة (٦٣) .

وعرض محمد على الغاء تلك الضريبة باخرى افضل ، وتمثل ذلك في احتكار البن والنيلة - مما يوضح وبما لا يدع مجالا للشك أن أساس احتكاره هو تعويض الضرائب ولم يكن عقيدة أو مذهبا عند الرجل فقد جنى من أرباح احتكاره الأخير فقط ٦٥٣٨ كيسا ، وهو ما يعادل ٣٢٦٩٠ جنيهها في العام الواحد (٦٤) .

وفي عام ١٨٣٧ أصدر أمرا عاليا بعدم أخذ رسوم الفردة من النساء اللاتي يشتغلن بغزل الصوف نظرا لفقرهن (٦٥) ثم تابع سياسة التخفيف تلك ، حيث أمر شورى المعاونة بالاسكندرية في أغسطس من عام ١٨٣٩ زكى أفندى أن يوضح له اذا كان يؤخذ من اصحاب الحرف الآتية عوائد او شيء آخر من هذا القبيل ، وهى : الخبازون والخبازات ، والطحانون والزيتانون ، والجزارون ، والكفافية ، والقطاطرية ، والحلوانية ، والعلافون (٦٦) وعقب ذلك أصدر محمد على لأمره بعدم أخذ أى شيء باسم عوائد أو بأى اسم آخر من اصحاب هذه الحرف المذكورة بعد ذلك (٦٧)

(٦٣) نفسه ، ص ٧٦ - ص ٧٧ .

(٦٤) نفسه .

(٦٥) معية سنية تركى ، دفتر ٧٣ ، ص ٧٥ ، أمر مال رقم ١٢٥ فى ١٧ فبراير سنة ١٨٣٧ ، الى وكيل الجهادية .

(٦٦) شورى المعاونة باسكندرية ، دفرة ٢٨ أوامر ، ص ٢٢٢ ، أمر من شورى المعاونة بالاسكندرية رقم ١٤٩٧ فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٣٩ ، الى زكى أفندى .

(٦٧) معية سنية تركى ، دفتر ٢٨ أوامر ، ص ٢٢٤ ، أمر من الجنب العالي رقم ١٥٠٥ فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٣٩ ، الى زكى أفندى .

وهكذا توالى تخفيفات الرجل على الحرفيين ومساعدتهم ضرائبيا حتى يرتفع مستواهم معيشيا واجتماعيا .

ثم صدر أمر محمد على الى شورى المعاونة في ٣٠ يناير سنة ١٨٤٣ بعمل نظام ، ومن لائحة بترتيب تمويل - رسم الويركو على الأملاك والعقارات ذات الإيراد - وعوائد الرخص التى تعطى لأربابها من الحرف (١٨) وبذلك يتبين حرص محمد على على فرض الضرائب على الحرفيين الحاصلين على رخص أيضا ، بعد أن كان يفرضها على الحرفيين التقليديين وحدهم ، وفى ذلك تساوى فى عملية الإنتاج وما تتحمله من اعباء يتحملها المنتجون .

بل يخطو خطوات أخرى منها ، عقد اجتماع لمحافظة مصر ، ووكيل الويركو على أفندى لطفى ، ومعاونى المحافظة عند فرض الضرائب ، « كى تصير الهمة لنحو تقديرها بغاية الملاحظة والعادلة بحضور عمد ورؤساء الطوائف » خاصة وانها كانت تقدر كل عامين ، لكافة الأشخاص المتكسبين بالطوائف (١٩) .

اما الخطوة الأخرى فهى نقل الحرفيين من حرفة الى أخرى حسب سوق العمل وحاجته ، وبمحض ارادة الحرفيين انفسهم « لوجود بعض طوائف اضمحل تكسبهم وظهر بهم عاطلون بكثرة » ولذا وزع ويركهم على الباقيين من أهالى طوائفهم ، ولانتقال تكسب بعض الحرفيين الى طائفة أعلى امام ذلك الوضع ، لذلك

(١٨) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٥١٦ .

(١٩) ديوان الويركو بمصر (عربى) صادر ، أمر رقم ١ ، نمرة ٩٠

فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٤٦ ، وورد لمحافظة مصر برقم ٢١ فى ١٨٤٧/١٢/٢ .
وأىضا : الأمر العالى لديران الداخلية رقم ٧٥ فى ١٩٤٦/١٢/٢٦ ، وورد

للمحافظة برقم ٤ فى ١٨٤٧/١/٢ ، ص ١٢ - ص ١٣ .

صدر تصريح من المالية بتحويل هؤلاء المنقولين بين الطوائف ، على أن يكون اجراء ذلك بحضور عمد مختارى الطوائف المنقول منها والمنقول اليها (٧٠) .

بحيث كان يجرى تقدير فرض الضرائب كل ثلاث سنوات ، مع ملاحظة العاقل والمستجد في الطائفة ، فيخصم العاقل من المستجد ضرائبها ، واذا تبقى بعد ذلك عاطلون يتم توزيعهم على ذوى الثروة بالطائفة ، وبذا يكون رابع كل طائفة وعاطلها عليها ، ولا تزيد او تنقص الضرائب بذلك الشكل عن المقدر والمتفق عليه (٧١) .

ومن الجدير بالذكر أن حرقى محمد على بمصانعه وورشه كانوا يدفعون ضريبة لم تزد بحال من الأحوال ، ولم تنقص أيضا عن شهر في العام ، ويوضح ذلك أمره الى ابراهيم اغا مأمور المحلة ونبروه في يونية سنة ١٨٢٦ ، طالبه فيه بأن لا تؤخذ ضريبة من الأسطوات والصناع المستخدمين في المصانع اكثر من مرتب شهر (٧٢) . هذا فيما يختص بالعمال في سن البلوغ فيما فوق ،

(٧٠) نفسه ، وقد جرى العمل بذلك الامر في الاسكندرية . ، أيضا ، راجع : نفس الامر .

(٧١) ديوان الوريكو (عربى) صادر ، دفتر الأوامر المستديمة بالوريكو من سنة ١٨٤٧ ، ص ١٧ ، ص ١٩ ، الامر ١ ، تمرة ٩٥ في ٨ يناير سنة ١٨٤٧ ، وورد لمحافظة مصر في ١٠ يناير ، محافظة مصر (عربى) ٢ .

(٧٢) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١١٧ ، أمر من الجناب العالى رقم ٣٦٥ في ١٥ يونية ١٨٢٦ ، وايضا : راجع الوثائق المصرية ، عدد ٦٢ ، ١٨٢٦/١٠/٥ ، ص ٣ ، مسجكو النحاس في ورشة القليوبية .

أما العمال الذين دون سن البلوغ فيخصم منهم ذلك الشهر ،
مع احتسابه على ديوان آبائهم أو ذويهم (٧٢) .

وكل هذا يوضح أن محمد على حاول الاهتمام بالحرفيين عامة ، سواء من عمل منهم عنده أم لا ، ويوضح ذلك أمره بمنح بعضهم القروض للعمل تشجيعا لهم وخشية تشردهم ، كما يوضحه أيضا عنايته بتشغيل حرفييهِ المستغنى عنهم بآماكن أخرى ، لاجساد عمل لهم يضمن معيشتهم ، ناهيك عن أوامره العديدة بحسن معاملة الحرفيين وعدم تجويعهم وضربهم . . . الخ ، مما يعنى انه كان على الرجل لكى ينصفهم أن يدخل فى طريق وعمر لمحاربة دولا ب حكمه المختص ولعرض هؤلاء الرجال والمستغل لهم . ولم يقف جهد الرجل عند حد الاشراف على موظفيه المتصلين بالحرفيين ، بل انه تطرق الى مداخل الحياة الحرفية نفسها لمحاولة اصلاحها بما يعود على الحرفيين بالنفع .

ومن ذلك عملية العزل والتعيين الادارى للمشاخ ، وكذلك عمل لوائح للطوائف مما يعنى التقنين والتحديث ، وبدا استغنى عن العادات الموروثة ، فهدم وبنى أساس آخر من أساس الطوائف ، بالاضافة الى حل بعض المشكلات الأخرى للحرفيين ، وان كان أسوا ما فى ذلك الاشراف انه تحول الى تدخل ثم سيطرة حكومية على الطوائف ، ربما أدت الى خنق الحرية والحركة الطائفية ، نتيجة لمحاولة الحكومة الوقوف على كل دقائق أمورها .

(٧٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ٣٥ ، أمر من الديوان الخديوى رقم ٤٨٢ فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٣٠ ، الى كافة المأمورين ونظار الدواوين .

فوق فرضها للغروض على الحرفيين بأشكال وأسماء متعددة من الضرائب ، ولكن دراسة الضرائب في عهد محمد علي تدلنا على أن بداية الاحتكار قد بدأت في ٢٩ يونية سنة ١٨٠٩ ، وبعد أن أوضح للمشايخ في اجتماعه بهم ، انه سياخذ بنصائحهم في التخفيف عن الحرفيين ، فحاول أن يبحث عن حل بديل للغروض والضرائب العديدة لحل مشاكله المالية فوجدها في الاحتكار ، ومنذ عام ١٨٢٨ أصبح بعض الحرفيين يحصلون على وثائق تفيد تسديدهم للضرائب وفقا لتنظيمات الرجل لمواجهة شكوى بعضهم من تكرار دفعها ، ثم تابع بعد ذلك سياسة تخفيف الضرائب عن الحرفيين لرفع مستواهم .

الفصل السادس

الوضع الخرفى بعد محمد على
وحتى الحرب العالمية الأولى

سياسة مصر الاقتصادية بعد محمد علي :

بدأ العـدول عن سياسة الاحتكار ومنذ أواخر عهد محمد علي ، حيث أخذت مصر توجه عنايتها نحو الزراعة والاستفادة من حاجة الدول الصناعية الى القطن ، وبدأ بدأ عصر التخصص ، الذي تدعم بمجىء عباس الى الحكم ، حيث زاد من توجه البلاد نحو الزراعة ، ورفع يد الحكومة عن الصناعات الصغيرة (١) مما يساعد أهل الحرف اليدوية والطوائف الصناعية التي تميز بها المجتمع المصرى على البقاء ، ومع ذلك فإن الحرف الصغيرة التي تعتمد على العمل البدوى وتمارس الأساليب العتيقة القاصرة، لم تستطع أن تسد حاجات البلاد ، أو أن تنافس المصنوعات الأجنبية الرخيصة الثمن والجيدة الصناعة ، والمفتوحة أمامها

(١) تعرف الصناعات الصغيرة بتلك التي تقتصر على ورشة صغيرة - يعمل بها عدد قليل من العمال أو يقوم بالعمل فيها أصحابها ، وقد ضمت تلك الصناعات الشطر الأكبر من الصناعات ، راجع : محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

البلاد ، نظرا لانخفاض الرسوم الجمركية عليها ، وبدأ لم تعد للطوائف أهمية فعلية في انهاض الصناعة (٢) .

في وقت عادت فيه مصر الى مبدأ التخصص الاقتصادى منذ نهايات حكم محمد على ، ومبدأ الحرية الاقتصادى فى أول حكم سعيد ، وظلت سياستها الاقتصادية قائمة على هذين المبدأين حتى وقوعها فريسة للاحتلال البريطانى ، بالرغم من انتعاش بعض الصناعات خلال حكم اسماعيل (٣) .

وقد كان لمذهب الحرية وتعاليمه التى انتشرت فى أوربا فى هذه الأوقات (١٨٥٠ - ١٨٨٢) ، أثرها فى مصر خلال حكم خلفاء محمد على ، وتمثل رد فعل هذه التعاليم فى مصر فى : إلغاء نظام الاحتكار ، وتدمير نظام الملكية للأراضى ، وتقديم طرق المواصلات ... الخ (٤) .

واتخذ ذلك عدة مراحل ، بدأت أولاها بإنهاء نظام الاحتكار وظهور الاقتصاد الحر ، وفيها استطاعت الدول الأوروبية شراء المواد الخام من مصر ، ولم تكد تستقر هذه السوق الحرة ، حتى ظهرت المرحلة الثانية ، التى برز فيها الضغط الدبلوماسى لبيع البضائع الأوروبية فى مصر وتلتها المرحلة الثالثة التى برز فيها أيضا الضغط الدبلوماسى لاقتناص امتيازات المرافق

(٢) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٩٢ ، وقد تميز عهد عباس بالركود ، اذ لم يكن فيه توجه اقتصادى بالمعنى الدقيق ، ولا سياسة اقتصادية أو خطة موضوعة ، نفسه ، ص ٩٢ .

(٣) أحمد أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٤) جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

العامة (٥) وهكذا توالى المراحل لفرض شروط الفول على مضر ، للحصول منها على المواد الخام بأبض الأثمان ، وفتحها سوقا لبيع سلعهم فيها .

وبدا تميزت الفترة من ١٨٥٠ - ١٨٨٢ بالقضاء على مظاهر التقييد والاحتكار ، وإقرار قواعد الملكية ، وازدياد أهمية القطن فى الاقتصاد ، وانتشار المواصلات الحديدية بالبلاد ، وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية على مصر (٦) .

وأصاب ذلك الانفتاح الحرف بالاضمحلال ، بالإضافة الى العوامل التالية : عجزها عن منافسة المنتجات الحديثة ، كتعذر استخدامها للآلات الحديثة ، لنُدرة رؤوس الأموال لدى أصحابها ، ولجمودها نحو أى تطور ، وتغير نظرة المستهلك الى السلع المختلفة وتفضيله للمنتجات الأوروبية (٧) وفرض ضرائب على أصحاب الحرف أعجزتهم عن تحملها ، كما تقرر فى عام ١٨٩٠ حرية الأفراد فى مزاوله أية مهنة أو صناعة أو حرفة ، مما هدم نظام الطوائف ، التى كانت موزعة على المدن والقرى المختلفة ، ولكنها فى نهاية تلك الفترة (١٨٨٢ - ١٩١٤) بدأت تتركز فى بعض

(٥) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ - ص ١٢١ .

(٦) محمد عبد العزيز مجيبة ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٧) اذ يعتبر الجزء الأخير من القرن التاسع عشر عصر إلتقلم الفنى ، الذى أدى الى قيام نظام المصانع والإنتاج على نطاق واسع والتخصص بين الدول ، وعلى اثر الاحتلال البريطانى اتبعت مصر سياسة التخصص ، وقد كانت صناعاتها بدائية ، وتسد الحاجات البسيطة لسكان المدن ، واعترض نموها كثير من العقبات ، قلة رأس المال وعدم وجود فئة النظميين والمديرين الفنيين وعدم وجود الكفاية الفنية عند الصناع ، راجع : جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٤ - ، ص ٣٢ .

المناطق نالحة الكبرى ، القاهرة ، والإسكندرية ، وأسيوط ،
ودمياط (٨) .



حكومات ما بعد محمد على والاحتكارات :

سادت حكومات ما بعد محمد على ، على طريقه في التحول
عن نظام الاحتكار ، ومما يدل على ذلك تكليف ديوان مصر المحروسة
في عام ١٨٥٤ بمخابرة ديوان الخارجية بخصوص الصباغة التي
يريد عملها « أحد رعايا دولة الانجليز ، خارجا عن المصبغة المعدة
لذلك » (٩) وسرعان ما ابطال التزام الصباغة ومحاسبة الملتزم عن
المدة الباقية في شروط الالتزام ، والتصريح بفتح مصابغ لمن
يريد ، بشرط تأدية العوائد المقررة للميرى (١٠) .

فرغم أن سياسة الحرية الاقتصادية كانت سمة تلك الفترة
الا أن ذلك الأمر يوضح الدور الانجليزى المبكر في اتباع مصر لتلك
السياسة ، كما يوضح وبما لا يدع مجالا للشك تطلع المستثمرين
الانجليز الى الاستثمار الصناعى الحديث في مصر ، مما يبين
دورهم المبكر أيضا في هز الكيان الحرفى قبل الاحتلال
وكرومر ... الخ . ويؤكد أن تطبيق معاهدة ١٨٣٨ ، لم يكن

(٨) محمد عبد العزيز عجيبة ، الرجوع السابق ، ص ١٨٩ .

(٩) معية سنية ، دفتر ١٨٨١ أوامر ، افادة من سعادة خازن دار
اسكندرية رقم ٥١٣ في ٢٤ مايو سنة ١٨٥٤ ، ص ٣٤٢ ، الى ديوان مصر
المحروسة .

(١٠) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ ج ٣ أوامر ، أمر كريم رقم ٩٥ في
١٥ أغسطس سنة ١٨٥٤ ، ص ٥٤٣ ، الى محافظ مصر .

الهدف منها فتح مضر أمام منتجاتهم فخصبنا ، وإنما لفتحها أمام استثماراتهم الصناعية ، التي كانوا يعرفون أنها خالية من المنافسة الصناعية الحديثة بالنسبة لهم ، فالطوائف الحرفية : اما ان تنتهى أمام تلك الصناعات الحديثة ، أو ان تركز الى الظل مفسحة لهم الطريق .

كما كان من مظاهر تحول الحكومة عن سياسة الاحتكار مباشرة الاستغناء عن مصانعها ، كالاستغناء عن فابريقة الجوخ ، ورفت العاملين غير اللازمين ، وارسل المواشي ، الى جهات لزومها (١١) وتبع ذلك اغلاق مطبعة الميرى لعدم لزومها ، نظرا لكثرة المطابع الموجودة ، مع رفت من يعملون بها (١٢) وكذلك صرف النظر عن ادارة معمل النشادر ، حيث ان ارباحها قليلة والمنصرف عليها كثير (١٣) وايضا ابطال طواحين الهواء الموجودة بمديرية قنسا ، نظرا لزيادة مصروفاتها عن ايراداتها (١٤) وقد كانت تلك المطاحن تستعمل لطحن القلال (١٥) .

وربما كان في ذلك الاستغناء بالايقاف وتسريح الحرفيين اثرء للحركة الحرفية بالبلاد ، بدفع تلك الدماء المسرحة اليها ،

-
- (١١) معية سنية ، دفتر ١٨٨١ اوامر ، افادة من الخلائق رقم ٦٢٧ في ٢٠ يونية ١٨٥٦ ، ص ٦٧٧ ، الى ناظر الجهادية .
(١٢) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ اوامر ، امر رقم ١٣٠ في ١٩ يولية سنة ١٨٦١ ، ص ١٥٠ ، الى نظارة المالية .
(١٣) المجلس الخصوص ، دفتر ١٧ مجلس خصوصي امر من المجلس الخصوص رقم ٦٧ في ٥ مايو سنة ١٨٧١ ، ص ٢١ ، الى المالية .
(١٤) المجلس الخصوص ، دفتر ١٧ مجلس خصوصي ، امر من المجلس الخصوص رقم ٧٦٩ في ٢٨ مايو سنة ١٨٧٣ ، ص ١٦٢ ، الى المالية .
(١٥) نفسه .

وهي ذماء لأشك أنها مذبذبة ، وأن كانت لا تخضع للتقاليد الحرفية العريقة ، وتؤمن بالانفتاح والحرية ، نتيجة لمخالطتها للأوروبيين وعدم تربيتها على تلك التقاليد ، مما يمكن معه القول بأن ذلك التسريع وتلك المفاهيم الجديدة كانت من عوامل تدهور النظام الحرفي ، وليس من عوامل التدهور الصناعي للحرف ، التي أصبحت بإمكاناتها عاجزة عن مواكبة التطور الصناعي .

ولم يتوقف الاستغناء عن المصانع بالاعتماد فقط ، بل كان له أوجه عديدة ، منها الانتقال الى عهدة شخص ما ولو كان أجنبيا ، ولم يكن المتعهد يكتفى بها في مكانها ، بل في حالات عديدة كان ينقلها الى حيث يرى المصلحة ، مثلما انتقلت المذبغة الميرية برشيد الى عهدة المسيو براده (١٦) الذي بعث بوكيل له فك الأحجار والآلات ونقلها الى الاسكندرية لعمل المذبغة هناك (١٧) .

وكان من اشكال التحول الأخرى التأجير ، كالموافقة على تأجير وإبور الكتان بناحية المنصورة ، الى رجل من رعايا مصر ، هو حبيب يوسف حسونة (١٨) .

وواكب تلك التحولات صدور الأمر باعفاء التجار والمتسببين وأصحاب الحرف والصنائع من الطلوع للعمليات « ماداموا ليس

(١٦) معية سنية تركي ، محفظة ١٤ ، ملف ٥٣ ١ - ١٨٨/٣ ج ١ ، ص ٤ ، افادة من اوسلان محافظ رشيد رقم ١٥ في ٢١ مايو سنة ١٨٥٧ ، الى كاتب ديوان خديوي .

(١٧) نفسه .

(١٨) معية سنية ، دفتر ١٨٨٥ اوامر ، أمر كريم رقم ٩٦ في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ٨٢ ، الى مديرية الدقهلية .

لهم تكسب من الزراعة » (١٩) وكذلك صدر الأمر - منشور عام - بعدم تشغيل أفراد بوجه السخرة ، أى بدون أجر (٢٠) مما يعنى مساعدتهم والتخفيف عنهم بطريق غير مباشر .

وبالإضافة الى الأشكال المباشرة المشار إليها فى استخدام أماكن الانتاج ، كان هناك أشكال أخرى فى استخدامها ، كتفجير طبيعة عملها ، ومن ذلك السماح للخواجة بطرس نجار بتأجير الثونة الصغيرة الخربة بزفتى ، لإقامة وابور لحلج القطن مكانها (٢١) .

وكانت قيمة التحول هى البيع ، كبيع ورشة التزنية بالمحروسة ، والتي كانت بالداورية ، حيث عرضت للبيع لمن يرغب فى أخذها بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ (٢٢) وكذلك بيع مدق البن الكائن بدرب سعادة الى السيد موسى العقاد بمبلغ ٦٠.٠٠٠ (٢٣) .

وكل ذلك وغيره الكثير يوضح كيفية وطرق وأسباب تحول

(١٩) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ١٠٨ فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٥٩ ، ص ١٤٢ ، الى ناظر الداخلية .

(٢٠) معية سنية تركى ، دفتر ٢٦ أوامر ، أمر رقم ١٠ فى ٢٦ يناير سنة ١٨٦٣ ، ص ٣٧ ورقة قسم ثان ، الى كل الجهات ومنها فاضل باشا مدير الموقلية .

(٢١) معية سنية تركى ، دفتر ١٦٤٧ أوامر ، اعادة من ناظر الجهادية رقم ٧٢ فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٦٠ ، ص ١٤ ، الى المالية .

(٢٢) معية سنية تركى ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٥٩ فى ٢١ إبريل سنة ١٨٦١ ، ص ١٠٥ ، الى محافظ مصر .

(٢٣) معية سنية تركى ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٦٢ فى ٢٨ إبريل سنة ١٨٦١ ، ص ١٢٥ ، الى محافظ مصر .

الحكومة عن الاحتكار ، وطرق ذلك واساليبه وسريان سياسة الحرية الاقتصادية .



المشروعات الأجنبية :

ويتبع ذلك التحول الخط العام للمشاريع الأجنبية وما يوضحه من مظاهر في تلك الفترة ، ومن أمثلة ذلك الطاب الذي تقدم به في عام ١٨٥٦ المسيو بنتت الانجليزى الجنسية بواسطة قنصله ، طالبا فيه اعطائه رخصة ليأتى بوابور طحين دقيق خاص به ليعمل في القطر المصرى ، من غير ان يعطى لأحد امتيازاً مثله وقد اجيب وقتئذ بأن التجارة حرة ، ولا يمكن حصر المنافع العامة بشخص واحد ، وانما يسمح له بما طلبه من احضار الوابور ، على شرط ان لا يكون مانعا لغيره من مثل ذلك الطاب (٢٤) وهذا المبدأ الأخير يوضح بلا أدنى شك مدى تغل فكرة الحرية الاقتصادية بمصر .

ومع انتشار ذلك المبدأ فالواقع أن عيون حكام تلك الفترة تبين أنهم ان كانوا قد سمحوا بتفلقها فلأجل استخدامها هدفا لتنمية مصر صناعيا ، بادخال المصانع والصناعات الحديثة اليها ، على حساب المستثمرين الأجانب ذوى الامكانيات العالية ماديا وصناعيا ، ليكونوا متحملين لكل ما يترتب عليها من مخاطر ، وربما شجعهم على اتخاذ ذلك الأسلوب في احداث تغيير في الوضع الاجتماعى والاقتصادى بمصر .

(٢٤) معية سنية ، دفتر ١٣ أوامر ، استفسار رسمى من مأمور الامور الخارجية رقم ٢٥٨ في ١٤ ابريل سنة ١٩٥٧ ، ص ٢٠ ، الى المعية السنية .

فلعلمهم كانوا يرجون من انشاء تلك البؤر أو الجزر الصناعية تحريك اذهان المصريين للاقتداء بها ، خاصة وأن الكثير من تلك المنشآت كان يشترط على أصحابها عدم الاضرار بالمصريين ، كالسماح باعطاء قطعة الأرض الكائنة بناحية طلخا ، والبالغ مقاسها ٣٠٠ ذراع للخواجة اسطفان شيحة ، لانشاء فابريقة عليها لتنظيف القطن ، بشرط أن لا ينتج عن ذلك ضرر بصالح السكان المجاورين ، والا فان الأرض تؤخذ منه ، من غير أن يكون له حق طالب تعويض عن شيء (٢٥) .

وعلى نفس النهج صرح لبعض التجار الأجانب بشراء اطيان زراعية من الأهالي لبناء وابورات لطج الأقطان ، بشرط أن تكون بعيدة عن مساكن الأهالي ، مع معاملتهم مثلما يعامل الأهالي من رعابا مصر (٢٦) .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل زاد توسعا ، وبدل على ذلك الأمر المرسل الى محافظ الاسكندرية ، بعمل عقود مع أسطوات المدبغة بالاسكندرية ، على أن يصير تعليم الصناع من المصريين ، في نظير صرف مكافآت لهم زيادة عن المقرر بالمقد (٢٧) والشرط الخاص بالتعليم هنا يدل على عنايتهم بالناحية الصناعية والعمل على تطويرها وانتشارها بالبلاد .

(٢٥) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، امر رقم ١١ في ٦ يناير سنة ١٨٥٩ ، ص ٥٤ ، الى مديرية روضة البحريين .

(٢٦) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، امر كريم رقم ٧ في ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٩ ، الى مديرية الروضة .

(٢٧) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، امر كريم رقم ٧ في ٤ اكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٤٠ .

كما صدر امر آخر الى نفس الرجل ، موضحا ومفسرا الامر السابق ، وطالبا منه تجديد العقد مع ثلاثة الأسطوانات بالمذبذبة لمدة سنة ، مشترطا على كل منهم تعليم نفرين من المصريين ، على أن يصرف لكل منهم ألف فرنك انعامية كأمثالهم (٢٨) وفي ذلك ما يدل على عملهم على نشر الصناعات ، حيث يتضح هنا سعيهم لتعليم أبناء مصر الحرف ، وعلى نفقة الدولة ، مما يدل على جديتهم في ذلك الأمر .

وفي اطار تلك السياسة سمح للمسيو نافر بانشاء فابريقة زيت بالاسكندرية (٢٩) وكذلك الترخيص لمسيو شكران السويسري بانشاء فابريقة لعمل البيرة بالاسماعيلية ، مع اعفاء الآلات والعدد الخاصة بتلك الفابريقة من الرسوم الجمركية لمدة سنة (٣٠) .

وقد لوحظ على تلك الحركة الانفتاحية صناعيا عملية التنوع ، كى تكون تلك الصناعات بثورا لنشر الصناعة وتطورها في مصر ، فمن الحلاجة الى الاحذية الى صناعة الزيوت ... الخ .

(٢٨) ممية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، امر كريم رقم ١٢ في ٢١ اكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٤٠ ، الى محافظ الاسكندرية .

(٢٩) ممية سنية تركي ، دفتر ٥٣١ أوامر ج ٢ ، امر من الممية السنية رقم ١٦٢ في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٣ ، ص ١٣٤ ، الى محافظ الاسكندرية كما تمت الموافقة على ابرام عقد مع المسيو مرييه ، الذي حضر من فرنسا ومعه الآلة الخاصة بصنع الاحذية ، وذلك بالمدة والاجر المحددين .

راجع : الممية السنية ، دفتر ٢٨٠٩ أوامر عربي ، امر كريم رقم ٢٤ في ١٠ مايو سنة ١٨٦٧ ، ص ٢ ، الى ديوان الجهادية .

(٣٠) ممية سنية ، دفتر ١٩٤٧ أوامر ، امر كريم رقم ٨٨ في ١ ابريل سنة ١٨٧٤ ، ص ٦٩ ، الى الداخلية .

وبدا يتضح وبما لا يدع مجالا للشك تحول الحكومات والدولة فيما بعد محمد على عن سياسة الاحتكار الى سياسة الحرية الاقتصادية بشتى الطرق المؤدية الى ذلك ، وقد ادى ذلك الانفتاح بدوره الى آثار ونتائج سيئة على الحرفيين ، الذين لم يطوروا انفسهم أو يتجاربوا معه ، بل قبعوا في محالهم ، حتى فاتهم قطار التطوير بشكل ادى الى أن تعصف بهم رياح التغيير تلك .



أحوال الصناعات الصغيرة بعد محمد على :

بتولى عباس الأول الحكم بعد محمد على كان عليه أن يكمل اصلاحات جده وأن يقلع عن سياسة الاحتكار كما كان عليه أن يواجه المشكلات الخاصة بالصناعات اليدوية ، بعد أن انهارت طوائفها (٣١) الا أن الحرف الصغيرة لم تستطع الصمود أمام المنافسة الأجنبية ، لأن الرسوم الجمركية على الواردات كانت منخفضة ، لأن الطوائف لم يعد لها أهمية في النهوض بالصناعة (٣٢) ولاستمرار بريطانيا في محاولتها للاحتكار ، ففي عهد عباس انتهج قناصلها العموميون ، بناء على تعليمات حكوماتهم خطة متشددة فيما يتعلق بمسائل التجارة ، وشئون مصر الداخلية عامة ، فمند تدهور نفوذ محمد على نتيجة لأحداث ١٨٤٠ -

(٣١) ولكن خدماته واصلاحاته كانت محدودة ، وان تحسنت أحوالهم نتيجة لقلّة عدد المجندين وانخفاض الضرائب ، راجع : محمد عبد العزيز هجيمية ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٣٢) نفسه .

١٨٤١ ، أخذت انجلترا في استخدام الضغط الدبلوماسي ، لجعل مصر مصدرا للمواد الخام ، وسوقا مربحا لبيع مصنوعاتنا (٣٣) .

ولذا مارس الحرفيون نشاطهم الاقتصادي بعد محمد علي في ظروف بالغة الشدة ، حيث كان من اثر فرض بريطانيا لسياسة حرية التجارة (الباب المفتوح) ان فتحت ابواب مصر امام تجارتها ، حيث لم يكن الاقتصاد المصرى يقوم على اية مقومات للصمود امام الصناعة الأوروبية المتطورة ، حيث كانت الرأسمالية الأوروبية قد عبرت مرحلة الانتاج الصنامى البدوى ودخلت في مرحلة ادارة الآلات بالبخار ، ومن هنا نجد انه عندما فشلت خطة محمد علي ، وبدأت تلك الفئة في ممارسة نشاطها كانت كسيحة في مواجهة العملاق الأوربي ، وبذا بدأت السيطرة الاستعمارية على اقتصاد مصر (٣٤) ومع ذلك فلا بد من الاشارة الى ان التراجع عن الاحتكار لم يبعث في الصناعات الحرفية روحا جديدة نتيجة لضعفها التام من فترة الاحتكار ، مما جعلها تدخل مرحلة ركود طويل ، وربما دفع بها الى ذلك عدم عناية الدولة بها ، والى انها لم تتغلب على الصعوبات التى كانت تواجهها ، كان أهمها صعوبة الحصول على المواد الأولية والتمويل ، ولذا لم تقو على مقاومة الصناعة الأوروبية التى غزت البلاد فى ظل مبدأ حرية التجارة (٣٥) التى فضلها المستهلك لرخصتها ومتانتها ، ولتغير عادته الاستهلاكية التى قلد فيها الغرب .

وجاء سعيد بعد عباس ثم اسماعيل ، وقد تدهورت وقلت

(٣٣) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ١١٥ - ص ١١٧ .

(٣٤) فوزى جرجس ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣٥) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

اهمية الصناعة في عهدهما ، نتيجة لاتباع سياسة الحرية الاقتصادية .

وبصفة عامة لم تتميز فترة ما بعد محمد على وحتى الاحتلال بنهضة صناعية ، حيث تعرضت مصانع محمد على للاغلاق في اواخر عهده ، وقضى عباس على ما تبقى منها ، ولم يبذل سعيد جهدا في ذلك المجال ، وقد اقتصر نشاط اسماعيل على صناعة السكر ، وعدد قليل من المعامل الصناعية ، ويفسر ذلك الركود الصناعي ، بالإضافة الى ما سبقه ، بالعوامل النفسية التي أحدثها عدم استمرار تجربة محمد على ، وفتح ابواب مصر امام المصنوعات الأجنبية ، مما جعل من الصعب قيام صناعة قوية (٣٦) .

وبإنشاء المحاكم المختلطة في مصر عام ١٨٧٦ ، كفل الأمان القانوني لرؤوس الأموال الأجنبية ، مما أدى الى تدفق رؤوس الأموال والواردات من الخارج ، فأنشئت بعض المصالح والشركات ، ومن أهمها مصلحة السكة الحديد ، وشركة المياه ، وشركة الترام (٣٧) .

ومع كل عوامل الانهيار تلك ورغم ضآلة الصناعة الحرفية ، فقد استمرت سائدة في مصر ، حتى أواخر القرن التاسع عشر ، بالرغم من صدور قانون الباتنتا ، أي ضريبة الحرف في ٩ يناير عام ١٩٨٠ ، الذي وجه لها ضربة جديدة بفتح حرية العمل ومزاولة الحرف في البلاد ، وقد أدى ذلك القانون الى

(٣٦) راشد البراوي وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٣٧) سليمان محمد النجيلي ، الحركة المالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها (١٨٨٢ - ١٩٥٢) ، ٢ ، الإيجاد العام للسعال ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٣ .

القضاء على طوائف الحرف (٢٨) التي كانت تضم المشتغلين بتلك الصناعات ، بالرغم من الفائه في عام ١٨٩٢ فانه ساعد على تدهور الصناعات المصرية الصغيرة ، بالاضافة الى اصدار عباس حلمي الثاني لأمر بالغاء رخص الحرف والصنائع في ٣٠ يناير عام ١٨٩٢ (٢٩) كما ان الرسوم قررت على أساس مالي بحث لزيادة إيراد الدولة ، فقد كانت لا تزيد عن ٨٪ من قيمة الواردات ، وبذلك كانت سياسة الباب المفتوح سببا في تدفق المصنوعات الأجنبية على مصر مما جعل أيضا من الصعب نجاح الصناعة المحلية (٤٠) .



النشاط الحرفي :

تعد صناعات الغزل والنسيج والصباغة من أهم الصناعات في فترة ما بعد محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى ، فكانت صناعة النسيج منتشرة في مصر ، ولم يختص بها اقليم محدد ، حيث كانت الأنوال والمغازل من النوع الذي يصنع في مصر ، كما أسست مصانع الصباغة بجوار محال النسيج لأن الأولى صناعة مكملة للثانية ، وقد وجدت في القاهرة ، والاسكندرية

-
- (٢٨) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ ، وقد أدى الى ذلك ظروف منها : توجه المصريين الى الزراعة وشراء الاراضي ، وقيام الدولة في فترة الاحتلال بالتوسع في تطبيق مبدأ تخصص مصر في الزراعة .
- (٢٩) صالح جودت ، مصر في القرن التاسع عشر ، مكتبة الشعب ، القاهرة ، ١٩٠٤ ، ص ٥٣ .
- (٤٠) المرجع السابق ، ص ١٤٧ - ص ١٤٩ ، وأيضا : شهدي عطية ، المرجع السابق ، ص ٦٠٥ .

وأخميم ، والملحة ، وأسيوط ، وذمياط ، بالرغم من أنه قد وجد في كل قرية صانع واحد على الأقل يعمل بها ، حيث كان يصنع باللون الأزرق والملابس التي يرتديها الفلاحون (٤١) .

أما صناعة الخشب فقد وجدت لها ورش متعددة لأشغال الخشب ، في الاسكندرية ، وذمياط ، والقاهرة وطنطا ، والمنصورة ، ونادرا ما خلت قرية من محل نجار ، ولم تتأثر تلك الصناعة بالمنافسة الأجنبية ، لأن الأدوات الخشبية كبيرة الحجم، وتشغل مساحات كبيرة عند شحنها وبذا يفرض عليها رسم مرتفع ، وقد ظلت صناعات الخشب في القرى محتفظة بطابع الخشونة والبداية ، فكانت في جملتها خالية من الصقل والتهديب (٤٢) وقد كان عدد محلات الحرف بالقاهرة وضواحيها ومصر القديمة وبولاق في عام ١٨٧٧ كما يلي :

الحرفة		عدد مطالنها	عدد أفرادها
مصانع نيلة وملونات مملوكة	٤٤١	٢٨٩	
طواحين خيالى مملوكة لأربابها	٢٨٤	٥١٧	
أفران خبيز في ملك أربابها	١٥٩	١٥٥	
قيعان - قاعة - لنسج الحرير			
في ملك أربابها	٨٣	٤٨	
وابورات طحين في ملك أربابها	٤٤	٤٣	

(٤١) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ - ص ١٥٤ .

(٤٢) نفسه ، ص ١٥٥ .

مستخرج من على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ٧ ،
مدينة الاسكندرية ، ص ٢١٨ - ص ٢١٩ (٤٢) .

وقد وجد بجوار تلك الحرف ، حرف اخرى ، كالجيارات ،
ومسابك الزهر ، ومدقات البن ... الخ ، ولكنها اقل من حيث
تصنيفها الحرفى بالنسبة لما اوردناه ، ويتضح من هذلا الجدول
أن وابورات الطحين كان يعمل بكل منها صاحبها الا وابورا
واحدا ربما يرجع ذلك الى وجود صاحب فرن يمتلك فرنين ،
كما يتضح أن غالبية ملاك قيعان نسج الحرير يدير الاثنين منها
واحد ، اما افران الخبز فكان يدير صاحب الفرن فرنه ما عدا
اربعة افران ادار الواحد من اصحابها فرنين ، اما مصانع
النيلة ، فقد ادار كل صاحب مصنع مصنعه وعددهم ٣٨٩ مصنعا ،
ما عدا (٥٢ مصنعا) امتلك كل صاحب مصنع منهما مصنعين
وادارهما ، اما الطواحين فقد عمل بثلاثمائة واربعة وثمانين
طاحونة اصحابها ، اما الباقي فقد عمل بها شخصان ، اى صاحب
الطاحونه ومعه شخص مؤجر .

(٤٢) على مبارك ، الخطط التوفيقية لمر القاهرة ، ج ٧ ، مدينة
الاسكندرية ، ج ٢ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

كما كان عدد القهاوى ودكاكين المطارين وخلافهم بالقاهرة فى سنة ١٨٧٧ .

بيان الأثمان	قهاوى	مطارين	بوز	قزازين	زياتين	قماشين	علاطين	خمارات	اجمالى
قمم الأزيكية	٢٥٢	٩٥	١٥	٨٣	٩٥	١٧	٤٨	٢٢٨	٨٨٣
قمم بولاق	١٦٠	٨٦	١٦	٢١	٨٠	٣٨	٣٤	٥٠	٤٨٥
قمم عابدين	١٠٢	٦٤	١	٧	٤٥	١٤	٢٥	٣٧	٢٩٥
قمم السيدة زينب	٧١	٥٨	٢	٢٨	٤٢	١٦	٢٦	٣١	٢٧٤
قمم الخليفة	٧٥	٤٥	١	١٨	٤٣	٢٣	٣٣	١٩	٢٥٧
قمم مصر العتيقة	٥٤	٢٨	١	٥	٣٧	٢٩	١٣	١٩	١٨٦
قمم بابا الشمرية	٦٦	١١٢	٣	١٣٨	٧٨	٢٤	٤٤	٥٦	٥٢١
قمم توصون	٨٥	٣٨	٥	١٠	٢٧	٧	١٦	٢٢	٢١٠
قمم الجبالية	١٤٢	٧٦	٢	٣٤	٧٢	١٨٨	٣٦	١٣	٥٦٣
قمم العرب الأحمر	٦٠	١٥٦	—	٨	٣٦	٣٦	٢٦	١١	٣٣٣
الجملة	١٠٦٧	٧٥٨	٤٦	٣٥٢	٥٥٥	٣٩٢	٣٠١	٤٨٦	٣٦٥٧

المصدر : على مبارك الخطط التوفيقية ، ج ٧ ، ص ٢٣٨ .

وينصرف النظر عن أصحاب القهاوى والعطارين وأصحاب
البوز والعلافين وأصحاب الخمرات فاننا نجد أن جملة عدد
القزازين بأثمان (الثمن منطقة. تشبه الحى حاليا) القاهرة قد
بلغ ٣٥٢ شخصا ، وقد كان أعلى نسبة لهم بباب الشعيرة وبلييه
الأزبكية ، على حين كان أقلهم بثمان مصر العتيقة وبلييه ثمن
عابدين ، أما الزياتين فان أعلى نسبة لهم كانت بثمان الأزبكية ،
وبلييه ثمن بولاق ، ثم ثمن بلب الشعيرة ، أما أقل نسبة لهم فكانت
في توصون (طوسون حاليا) ، ثم مصر العتيقة ، أما القماشون فان
أعلى نسبة لهم كانت في الجمالية ، ثم يليها بولاق ، أما أقلها
فكان في توصون ، ثم عابدين .

أما عن الحرفيين عامة فان أعلى نسبة لهم فكانت في
الأزبكية ، الجمالية ، فبولاق ، ثم الدرب الأحمر ، أما أقلها فكان
في مصر العتيقة ، يليها توصون ، فالخليفة ، ثم السيدة زينب .

أما عن حمامات القاهرة والتي لم يزد ذكرها بالجدول ،
فقد قل عددها عما كان عليه في نهاية القرن الثامن عشر ، حيث
كان عددها يزيد على المائة ، ولكنه وصل في عام ١٨٧٧ الى
٥٥ حماما ، فيكون ما نقص حوالي ٤٦ حماما ، ونظرا لما بلغته
المدينة من الاتساع وزيادة عدد السكان ، فان الخمسة والخمسين
حماما عدد قليل والصحة العمومية كانت تطلب زيادتها ،
فلو حسبنا عدد الحمامات الى عدد السكان ، لكان لكل حمام
سبعة آلاف نفس من سكان المدينة ، وهو عدد كثير عما كان في
بداية القرن العشرين ، حيث كان لكل حمام ٢٦٠٠ نفس (٤٤) .

(٤٤) على مبارك ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

وبالنسبة لحمامات الاسكندرية فقد كان بها حمامات كثيرة، كان المشهور منها : حمام صفر باشا للرجال والنساء ، وكان يقع بجوار الترسانة : وحمام المحافظ امام الضبطية للرجال والنساء ، وكان يقع أيضا بارع رأس التين ، وحماما أبى نهبة ، والشيخ ابراهيم بالمنشية ، ويقع أولهما بالشارع الابراهيمى ، ويقع ثانيهما ، بشارع عمود السوارى ، كما كان بالشارع الابراهيمى أيضا حمام الصافي ، وكانت تلك الحمامات وغيرها تعمل عادة طوال أيام الأسبوع (٤٥) .

كان ذلك عن الحمامات المصرية ، اما الحمامات الافرنجية فكانت كثيرة أيضا ، وكان المشهور منها حمام لوكاندة اوروبا ، فى ميدان محمد على ، وكانت الأجرة فيه ٢ فرنك ، وحمام نوران بحارة العمود ، والأجرة فيه فرنك ونصف ، وحمام البحر والأجرة به فرنك ونصف أيضا ، اما حمام السيد على المحرى احد تجار الاسكندرية بالجمرك ، فكان للرجال والنساء ويقع فى الشارع الموصل من السكة الحديد الى الجمرك (٤٦) .

اما القهاوى البلدية بمدينة الاسكندرية فهى كثيرة بالشوارع والحدائق ، الا انها تكاد تكون على وضعها القديم . اما الافرنجية فهى كثيرة ، وتتكون القهوة منها من عدة محلات ، حيث يوجد بها محل واحد أو محلان للعب البلياردو وغيره ، كما أن مشروبات أخرى خلاف مشروب القهوة والدندمة (الآيس كريم حاليا) وفى بعضها الأكل والفرش الثمينة ، والدكك المحشوة والكراسى ، والجرائد بأنواعها لمعظم البلاد التى لها جاليات بمصر ، وقد كان

(٤٥) نفسه ، ص ١٩٩ - ص ٢٠٠ .

(٤٦) نفسه .

المشهور من تلك القهاوى : القهوة الفرنسية بميدان مخمد على ،
 وقهوة اوربا بحارة رأس التين ، وقهوة البحر بشاطئ البحر
 القريب من الكنيسة المارونية وقهوة الحظ بحارة الشيخ
 ابراهيم ، والقهوة الأمريكية بحارة جبارة ، وقهوة مغنى وكان
 يلعب فيها التياترو (٤٧) وعلى آية حال فقد وصل عدد طوائف
 حرف مدينة الاسكندرية ١٤٢ طائفة في عام ١٨٧٧ اشتملت على
 ٢٦٩٠٠ نفس ، وكان عدد انفار بعض الطوائف كما يلى : ١٠٨٦ ،
 وعقالون فى المينا ١٠٦٦ ، وعربجية جر ٨٢ ، وقهوجية ٧٦٤ ،
 وجزارون بالأسواق ٣٠٨ ، وبناعون مناولون ٦٩٢ ، وبناء مقابر
 ٢٩٢ ، وزياتون وعصارون ٦٢٧ ، ودخاخنية ٢٧١ ، وبخارون
 ٥٩٦ ، وقماشة ٢٧١ ، وطحانون ٥٠٣ ، وصيادو سمك
 ١٧٣ ، وكيالون ٤٩٧ ، وقبانية ٣٢٧ ، وحدادون وبرادون ٢٢٢ ،
 وحلاقون ٤٨٤ ، ونحاتو حجر ٤٧٣ ، وسقاعون ٤٢٤ ، وعربجية
 ركوب ٤٠٩ ، وخياطون ٣٦٩ ، وأصحاب حمير أجرة ، وصباغون
 ٣٢٧ ، وفرانون ١٩١ وخبازون ٣٢٧ ، وجزمجية ١٨٧ ،
 وسمكرية ١١٩ ، ومرخمين ١١٤ ، ودهانو جزم ١٦٢ ، ونجار
 بلطة ١٦٤ ، ونقاشو بيوت ١٦٤ ، وعقارون ١٠٨ ، وصيادو
 أبى قير ٣ ، ومبيضو نحاس ١٤٠ ، ومغربلون ٩٠ ، وحصرية
 ١٣٧ ، ومنجدون ١٢٦ ، وفطاطرية ١٤٢ ، وسقاعون فى البيوت
 ٥٥ ، وحمامية ٨٢ ، ومركوبجية ٥٠ ، وطربوشجية ٦٧ ،
 ومبلطون ٣٣ ، وعرضالحجية ٦٠ ، وبياعو كنافة ٣٢ ، وسباكون
 ٥٦ ، وساعانية ٢٠ ، وحبالة ١٩ ، وخراطون ٢٧ ، ومرخمون ١٨ ،
 وقفاصة ٢٥ ، وتقاشون على المعادن ١١ ، وبرامو حرير ٢١
 الخ (٤٨) .

(٤٧) نفسه ، ص ١٨٥ - ص ١٨٦ .

(٤٨) نفسه ، ص ٢٠٩ - ص ٢١٠ .

ويتبين من ذلك أن عدد الصباغين بالأسكندرية هو ٣٢٧ فردا ، والجزمجية ١٨٧ فردا ، والحدادين والبرادين ٢٢٢ فردا ، والخياطين ٣٦٩ فردا ، والسمكرية ١١٩ فردا . . . الخ ، وهي بذلك الشكل وغيرها من الحرف الأخرى تمثل أعدادا بسيطة ، لا تشكل قوة امام أى غزو صناعى ، مما جعلها تنهار وتتناقص عند نهاية فترة البحث بشكل ملحوظ وخطير على كيان مصر الصناعى والاقتصادى والاجتماعى عامة .

مما حدا بكمرومر الى أن يذكر أن الحاجة شديدة الى صناع حذاق فى الصناعات المختلفة ، والمجال واسع لترقية كثير من الصناعات النافعة ، لأن السكان يزدون ومساحة الأرض لا تزيد ، والأرجح أنه لا بد للأهالى من احتراف حرف أخرى مع الزراعة (٤٩) فهو يدعو الى ترقية الصناعات والصناع ، مبينا أن عدد السكان فى ازدياد ومساحة الأرض ثابتة ، ومطالباً باحتراف الأهالى لحرف أخرى مع الزراعة لحل تلك المشكلة .

كما بين أن طرق الزراعة فى تحسين دائم والآلات تحل محل الأعمال العادية ، مشيراً الى أن الطلمبة البخارية تحل محل الشادوف أو الساقية ، وآلة الدراسة محل النورج ، ولا بد من استخدام صناع حذاق تمرنوا على الأعمال لإدارة الآلات الزراعية وإصلاحها . . . الخ (٥٠) .

(٤٩) كرومر ، تقرير من المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٥ ، مرفوع الى ادوارد جراى ناظر خارجية إنجلترا ، ترجم فى إدارة المقطم ، وطبع فى مطبعتها سنة ١٩٠٦ ، ص ١٤٣ . مع ملاحظة أننا لم نشر على التقرير الأسمى ومن هنا اتمدنا على تلك الترجمة التى أخذناها بحذر لمعرفتنا بأن المقطم كانت انجليزية الأهداف ، مما جعلنا نحملها مسئولية الترجمة ، التى اعتمد عليها كل من درس فى تلك الفترة .

(٥٠) نفسه .

كما أشار نفس الرجل في تقاريره الى ان فتح الطرق الزراعية قد افضى الى كثرة استعمال المركبات للنقل ، وقد كانت قليلة الوجود في القرى قولا ، مما ساعد على رواج اعمال صانع العجلات والحديد ، كما بين ان سكك الحديدية الزراعية تتطلب عمالا للخطوط وصناع مركبات ودهانين ونجارين وزجاجين ، وان حركة البناء قد زادت الى حد تعذر معه على المقاولين ان يجدوا العدد الكافي من البنائين والنجارين ومن على شاكلتهم (٥١) .

وكل هذا يوضح الصورة وما حدث بها من تفسير وبيان الانقلاب الذي حدث على سطح الحياة الحرفية بمصر ، بعد انفتاحها على العالم عامة وانجلترا خاصة ، ويؤكد انه كان مطلوبا من الحرفيين ان يطوروا انفسهم ويرتفعوا بمستواهم ، تجاوبا مع ذلك انتغير الجديد ، بدلا من ان يدبروا ظهورهم له .

كما يخفف ذلك ايضا من موقف كرومر تجاه الحرفيين والصناعة والصناع المصريين ، وما حمّله له الكثير من المؤرخين والكتاب ، حيث وصفوه بانه كان معاديا للحركة الصناعية وهاديا لها ، على العكس من موقفه الذي أوضحناه من خلال تقاريره والذي ربما يشفع له بعض الشيء في ذلك المجال .

فقد أكد بعضهم انه في عهد كرومر اجتاحت المرافق الحديثة العديد من الحرف القديمة في القاهرة والإسكندرية ، مشيرا الى أن شركة مياه القاهرة والإسكندرية طاردت السقائين وضيق عليهم الخناق وشركات الترام قضت على الركائب والحمارين وعربات النقل ، وأنه في مجال الخدمات قضت المقاهي اليونانية

الحديثة على المقاهى العربية القديمة ، ومبينا انه بانقراض ركوب
الحمير انقضت صناعة السروج وتوابعها ، وانه منذ قل
استعمال البلاط لتبليط اراضي الغرف ، واصبح يصنع من
الخشب ، اخذت صناعة الحصر تنقرض ، وموضحا ان صناعة
النسيج قد اخذت في التدهور نتيجة لدخول المنسوجات الاوربية ،
ومنوها الى ان ذلك قد حدث تقريبا في عام ١٨٩٠ او حوله (٥٢).

بينما الواقع انه قد تم غزو مصر من الخارج بالمنتجات
الاوربية الرخيصة والمفتوحة امامها البلاد بلا حماية للصناعة
والمنتجات المحلية ، وانه تم غزوها من الداخل بالصناعات الاوربية ،
عندما انشأ الاجانب المصانع برءوس الأموال الكبيرة ، وقد كلن
في ذلك الغزو الداخلى والخارجى القضاء على الصناعات الاهلية
الصغيرة (٥٣) سواء اكان كرومر موجودا ام غيره ، لأن طبيعة
الفترة وظروفها ، وموقف الحرف قد ادى الى ذلك ، وساعد
عليه اتباع مصر لسياسة الحرية الاقتصادية والانفتاح على الغرب ،
لاستهلاك واستيراد انتاجه الجيد ، بدلا من تشجيع الانتاج
المحلى الرديء فينصلح حاله .

فقد اوضح كرومر ان سكان مصر من الاوربيين يزدادون
سريعا ، ولا بد من ازدياد الأعمال لسد حاجاتهم ، وان كثيرا من
المصريين قد أخذوا بقتبسون عادات الاوربيين ويقلدونهم في
ملابسهم ، والنتيجة ان الحاجات الاوربية على ازدياد ، ومعظم

(٥٢) أمين عز الدين ، شخصيات ومراحل عمالية ، ص ٤١ - ص ٤٢ .

(٥٣) عبد الرحمن الرافى ، مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال
من ١٨٨٢ - ١٨٩٢ ، ج ١ مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٤٢ ،
ص ٢٠٨ .

تلك الخدمات يقوم بها الأوربيون ، فمن الصعب أن تجد اسكافيا وطنيا يحسن اصلاح حذاء أوربي ، مع أن الأحذية الأوربية أصبحت عمومية الاستعمال ، فاصلاح الأحذية وعملها في يد اليونانيين والأرمن ، والخياطة في يد اليهود وبيع الأنسجة في يد اليهود السوريين والأوربيين (٥٤) فلا بد من ذكر أن كرومر لم يذكر الشطر الأخير من كلامه هنا ، أن تلك الصناعات والحرف في يد البريطانيين ، مما يعنى انه كان يريد بالفعل دخول المصريين تلك المجالات ، وهو ما ينفى عنه كلام الكتاب المصريين ، فهم بعاطفتهم لم يريدوا أن يصدقوا الرجل وموقفه على الأقل من الحرفيين (٥٥) والدليل على ذلك أن الرجل أسف صراحة في نص تقريره ، لعدم اقتدار المصريين على اغتنام فرصة الريح من ذلك الانقلاب الصناعى الحديث ، وأوضح أن سبب أسفه يرجع الى أن الصناعات التى عمل بها المصريون قرونا طويلة أخذت فى الانقراض، ويؤكد أيضا انه قد أشار الى ذلك في تقريره السابق (٥٦) مما يعنى انه كان معنيا بتلك القضية التى تهم الصناع المصريين خاصة والمصريين عامة .

فقد أكد في تقريره أيضا ان الترام يحل محل الحمير لنقل الركاب ، وبانقراض ركوب الحمير تنقرض صناعة السروج وتوابعها ، وأنه منذ قل استعمال البلاط البلدى لتبليط أراضى الغرف أخذت صناعة الحصر تنقرض (٥٧) .

(٥٤) كرومر ، التقرير السابق ، ص ١٤٤ .
(٥٥) والمشكلة انهم اما لم يقرأوا التقرير كاملا ، أو انهم لم يريدوا أن يصدقوا الرجل - في تقرير بعث به لحكومته وليس للمصريين - ولو مرة واحدة ، ترى انه كان محقا فيها ، ومشققا على بلدهم وحرفييها .

(٥٦) نفسه .

(٥٧) نفسه .

ولما كان الدباغ المصرى يجهل الطرق الحديثة فقد طفق ينقرض امام زميله الأوربى ، أما صناعة النسيج فكانت فى انحطاط ، والمنسوجات الأوربية تحل محل المنسوجات المصرية ، وبانقراض الأخيرة اخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا ، وقد اكّد كرومر انه اخبر ان الصباغ بالنيلة بطل او كاد لأن المنسوجات القطنية التى تصنع منها ملابس الفلاحين ، أصبحت ترد من الخارج مصبوغة بالنيلة الصناعية واكّد كذلك ان الأهالى أصبحوا يستبدلون ملابسهم التى يخططها الخياطون المصريون بالملابس الأوربية التى ترد جاهزة (٥٨) .

كما كسدت صناعة الأحذية الحمراء المصرية ، حتى صار المشايخ وهم أكثر الأهالى تمسكا بالقديم يلبسون أحذية أوربية، والمنجد الذى كان يرضى الجيل القديم أصبح عاجزا عن ارضاء الجيل الجديد ، « والطبقة العليا تأخذ أثائها وملابسها وسائر حاجاتها من صنع أوربا » وقد أخذت الطبقات الأخرى تحذو حذوها (٥٩) .

وقد أوضح الرجل فى تقريره ان الاختلاف ظاهر لكل من يقارن بين مصر فى عام ١٩٠٥ ، وما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، فان الشوارع التى كانت مزدحمة بالصناع ، من غزالين ، وحائكين وعقارين ، وخيامين وأساكفة ، وصاغة وعطارين ، ونحاسين ، وقرية ، وسروجية ، وصانعى مناخل ، ومن على شاكلتهم ، قلت جدا أو انتهت وقام على

(٥٨) نفسه .

(٥٩) نفسه ، ص ١٤٥ .

انتقاضها ، قهاوى ودكاكين صغيرة ملائمة بضائع أوربية (٦٠) ورغم ذلك فقد أخذ ذلك الكلام لادانة الرجل اذ عده البعض انه كان مزهوا بذلك الوضع (٦١) الذى يعنى تنفيذ سياسته وهو رأى نعتقد انه متعصب ضد الرجل ومناف لحقيقة التقرير وروحه الذى لم يستخدموا مادته كاملة .

وبين فى تقريره ان المساعى مبذولة لايقاف هذا التيار ، اذ يوجد فى مدرسة بولاق فى سنة ١٩٠٥ (٤٢٣) تلميذا ، وفى مدرسة المنصورة الصناعية ٦٨ تلميذا ، ثم لخص أمراض الحرفيين والحرف وقتها وما أصابها ، بذكره ان الاصلاحات الادارية والبلدية ، وتقدم البلاد وتغير الأذواق ، واقتباس طرق المعيشة والأزياء الأوربية ، وعدم تناظر المنسوجات الوطنية والأجنبية ، والخمول والتسليم للأقدار ، اللذين يرضى بهما الصانع المصرى الخ ، كلها أمور شديدة الوطأة على الصنائع المصرية (٦٢) التى قتلت نفسها بعدم تطورها وجمودها ، وعدم مسايرتها لروح العصر ، وظروف مصر التى أتبعته وقتها الحرية الاقتصادية والانفتاح على الدول الأجنبية لاستهلاك واستيراد انتاجها الجيد .

وعلى أية حال فقد سارت الحكومات التى تلت محمد على فى التحول عن نظام الاحتكار ، حيث أبطل التزام بعض الصناعات وكذلك إيقاف والاستغناء عن بعض الصناعات الحكومية الأخرى ، والتصريح بإنشاء البعض الآخر لمن يريد ، بشرط تأدية العوائد المقررة للميرى ، مع ملاحظة الدور الانجليزى المبكر فى اتساع

(٦٠) أمين عز الدين ، شخصيات ومراحل عمالية ، كتاب الجمهورية ، إصدار دار الجمهورية للطباعة ، عدد ١٦ ، مايو ١٩٧٠ ، ص ٤٢ - ص ٤٣ .
(٦١) كرومر ، التقرير السابق ، ص ١٤٥ .
(٦٢) نفسه .

الحكومات لتلك السياسات ، وقد نتج عن عملية الإيقاف والاستغناء تسريح الحرفيين المحترفين بالأوربيين ، وغير المدربين على التقاليد الحرفية ، مما جعلهم منفتحين انفتاحا جعلهم بالإضافة الى المشاريع الأجنبية معول هدم للنظام الحرفى العتيق .

ورغم ذلك فيمكن وضع تصور للوضع الحرفى بالقاهرة فى تلك الفترة ، فقد تبين ان أعلى نسبة للحرفيين عامة ، كانت فى الأزبكية ، يليها الجمالية ثم بولاق فالدرب الأحمر ، أما أقلها فكان فى مصر العتيقة فليها طوسون فالخليفة ثم السيدة زينب ، أما فى الاسكندرية التى تعد مؤشرا لكيان البلاد الحرفى وقتها فقد وضع تناقض عدد حرفيها بشكل خطير ، على كيان مصر الصناعى خاصة والاجتماعى عامة ، مما جعل من ذلك موضع نقد لكرومر فى تقاريره التى بعث بها لحكومته ، موضحا لها فيها أن الحاجة فى مصر تدعو الى استنهاض همم الحرفيين المصريين والإكثار منهم وفق التطورات الحرفية الجديدة بالعالم او بالبلاد من الحرفيين الأوربيين ، ولم يستجب المصريون لكل تلك النداءات فذهبت حرفهم وحرفيوهم ادراج الرياح .

الفصل السابع

التنظيمات الحرفية بعد محمد علي
وحتى الحرب العالمية الأولى

التنظيمات الحرفية بعد محمد علي :

ولايضاح عملية التنظيمات تلك سوف نقسمها الى شقين ،
احدهما تنظيمات تخص الحرفيين غير العاملين عند الحكومة ،
والثانية تخص الحرفيين العاملين عندها ، وسوف نتناول فيما يلي
كلا منهما على حدة .

اولا - الحرفيون غير العاملين عند الحكومة :

تقبل بعض الحرفيين التحول الصناعي الحديث واستجابوا
له ، اما مواكبة للدولة او تبعا لاستعدادهم الفطري ، نحو
التحول الى النظام الصناعي الحديث ، الذي غزاها في عقر
دارهم ، فتحولوا عن نظم حرفهم وتقاليدها وربما ساعدهم على
ذلك اكتشافهم أن صناعاتهم لم تعد تسير الصناعات الحديثة ،
وان مجتمعهم قد أصبح غير متقبل لها ، فكانت تلك مرونة منهم
وتحولا ، كي لا تعصف بهم رياح التغيير ، مثلما عصفت بالكثير
من الحرفيين غيرهم .

وربما يوضح ذلك الكتاب الموجه من ارسلان محافظ رشيد
الى المعية ، مبينا فيه انه تلقى الإرادة المؤرخة في ٢٤ مايو عام ١٨٥٩
وتحمل رقم ١١ ، وتقضى بافراز أربعة شبان من صبيان الدباغين

الموجودين برشيد ، وأرسالهم إلى المدبغة التي فتحتها الخواجة
برادة في الاسكندرية ، وانه امثالاً للأمر قد أرسلهم ، كما أوضح
نفس الرجل انه سبق ان ذهب اثنان وعشرون نفراً من قبل
انفسهم ، وهم يعملون فيها بأجرة (١) .

وتلقى تلك الرسالة عدة أضواء ، منها اتجاه بعض
الحرفيين المصريين كما اشرنا الى الصناعة من تلقاء انفسهم وكذلك
محاولة الحكومة ادخال الصناعة الحديثة وتطوير الحرفيين ،
كما توضح ان هؤلاء الحرفيين كانوا بعد تعلمهم يعملون عمالاً عند
الأوربيين ، وربما يرجع ذلك الى عدم مقدرتهم على شراء المعدات
الأوربية الحديثة التي تمكنهم من انشاء مخابض وخلافه لحسابهم ،
وبدا يتضح كيفية تحول بعض الحرفيين المصريين الى عمال
اجراء عند الحرفيين الأوربيين ، او ما يمكن تسميته ارباب
الصناعة الجدد من الأوربيين ، او المستثمرين الأوربيين في
الصناعة .

وربما تلقى رسالة خورشيد محافظ الاسكندرية ، الى المعية
في ٩ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، مزيداً من الضوء على ذلك الموقف ،
حيث اشار فيها الى الارادة المؤرخة في ٢٤ ابريل سنة ١٨٥٧
ولحمل رقم ٩٥ ، وتقضى بافراز اربعة من غلمان دباني
الاسكندرية ، والحاقهم بمدبغ الخواجة برادة الذي فتحه حديثاً ،

(١) معية سنية تركي ، محفظة ١٤ ، ملف ١١٨ - ١٥٢/٣ ج ١ ،
ص ٥٠ ، من ارسال محافظة رشيد رقم ٧٨ في ٢٩ مايو سنة ١٨٥٧ ، الى
المعية .

ليتعلموا الدبابة فيه (٢) مما يوضح حجم تلك المنشأة الحديثة التي استوعبت كما كبيرا من حرفيي رشيد والاسكندرية .

واللفت للنظر أكثر من ذلك ، ما اكده محافظ الاسكندرية في تلك الرسالة ، من أن وكيل الخواجة المذكور قد أبلغه شفها رغبته في الحاق الدباغين المتخفين ، أو المتوفرين بعد الغاء مدايغ القاهرة ورشيد بمدبغه ، وأنه يرجو عرض الموضوع على الجناب العالي ، وأشاعره بما سيصدر من الأمر الكريم (٣) .

والشق الأول من الرسالة يتفق مع ما ذهبنا اليه سابقا ، أما الشق الثاني فيعطى مدلولاً خطيرة فهو يفصح عن رغبة الخواجة في تصفية مدايغ القاهرة ورشيد ، وبذا يفصح الجبال أمام صناعته بلا منافس تماما ، وامعانا في التصفية يعرض تشغيل صناعتها بأجر عنده ، وإن دل ذلك على شيء فأنما يدل على وعي الرجل الأوربي بكيفية الفوز والتخطيط وكيف أنه لا يرضى من القضاء على الهدف بديلا .

فالرجل لم يترك الحرفيين يفكرون في أن يذهبوا لإنشاء مدايغ للعمل بحرفتهم بل أنه سرعان ما عرض عليهم عرضا مغريا كي يقبلوه ، كما يوضح ذلك العرض الأخير أن محمد علي كان واسع النظر والأفق عندما رفض مد تلك المدايغ في بدء عهدها بالعمالة أو غيرها ، كي لا تتوسع في الانتاج بشكل يؤثر

(٢) مئة سنية ، محفظة ١٤ ، ملف ١١٨ - ١٥٢/٣ ج ١ ، ص ١٢٦ ، من خورشيد محافظ الاسكندرية ، رقم ٤٤٩ في ١٩ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، الى الممية .

(٣) نفسه .

على المدايع المصرية ، وبذا يسجل الشق الأخير موقف الحكومات بعد محمد على تجاه صناعاتها وحرف بلادها .

وربما يغفر لهم أنهم كانوا يستجيبون لدواعي التطور ، والتي منها حالة حرفة الجلود ، عندما صدر أمر كريم أكد أن لا مانع من علاوة ٣٠٠٠ فرنك سنوياً على مرتب الأسطي شبيه زيادة على مرتبه الأصلي وقدره ٥٠٠٠ فرنك ، بشرط زيادة الهمة والاعتناء بتعليم الصانع المصريين صناعة الجلود (٤) .

وإذا كان لمحمد على قنواته الرسمية للاتصال بالحرفيين كالديوان الخديوى وخلافه ، فقد أضافوا الى تلك القنوات الضبطيات كضبطية مصر ، ولذا فلان اتصال خلفاء محمد على بالحرف كان عن طريق تلك الضبطية وغيرها من الضبطيات في الأقاليم الأخرى ، وبذا حلت تلك الضبطيات على ما يبدو محل الديوان الخديوى الذى كان يقوم بها فيما سبق .

ويتضح ذلك من العريضة المقدمة الى المعية السنية من قبل حجامى مصر عن طريق ضبطية مصر ، استعملت فيها عن المعاملة التى يعامل بها هؤلاء الحجامون وعن مصدرها ، حيث جاء بها « وهى بأمر من » (٥) ثم تطلب بياناً واضحاً بذلك (٦) .

(٤) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٨ فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٦١ ، ص ٦ ، الى نظارة الجهادية .

(٥) معية سنية تركى ، دفتر ٥٢٣ ، افادة ، رقم ١٥ فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٢١ ، الى ضبطية مصر .

(٦) نفسه .

كما بعثت المعنية السنية الى تلك الضبطية بالعريضة المقدمة اليها من قبل النحاسين طالبين فيها ايجاد محل مناسب لهم ، مع تكليفها بلزوم تعيين محل لائق للنحاسين واعمالهم ، في اقرب وقت (٧) ولكن هناك ما يوضح اهتمام المعنية بذلك الأمر ، الا وهو طلبها اشعارها بحل تلك المشكلة (٨) .

ومما يوضح ان تلك الضبطيات قد اصبحت مختصة بكل ما يتصل بالحرفيين ، حتى اخصها وهو تعيين شيخ لهم ، الرسالة التي بعثت بها المعنية الى مأمور ضبطية مصر ، والمتضمنة للعريضة المقدمة اليها ، من طائفة المساعدين الذين يشتغلون في شونة المرى واشغال الأهالي (٩) مطالبين فيها بتعيين شيخ لهم ، وموضحة له ان مسألة الشياخة من الأمور التي ترى في مجلس ضبطية مصر (١٠) وطالبة منه اجراء اللازم (١١) .

كان ذلك عن بعض التنظيمات الادارية التي ادخلت على حياة الحرفيين غير العاملين عند الحكومة ، والتي توضح محاولة الدولة تبسيط اجراءاتها أمام الحرفيين ، وتوضح من جهة اخرى ان الحرفيين قد أصبحوا يعتمدون على الدولة في حل جزء كبير من مشاكلهم ، ما يبين مدى سيطرة الدولة على تلك الفئة من المجتمع .

(٧) معية سنية تركي ، دفتر ٥٢٢ ، المادة رقم ٥١ في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٧١ ، الى ضبطية مصر .

(٨) نفسه .

(٩) معية سنية تركي ، دفتر ٥٢٣ ، المادة رقم ٦٦ في ١٥ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٢٨٩ ، الى مأمور ضبطية مصر .

(١٠) نفسه .

(١١) نفسه .

ثانيا - الحرفيون العاملون عند الحكومة :

أما عن التنظيمات التي أدخلت على حياة الحرفيين العاملين عندها ويجب الإشارة إليها لما تلقى من ظلال على حياة الحرفيين عامة ، تدخلها المنظم لبعض الطوائف كطائفة القبانة التي وافق المجلس الخصوصي على إعطاء رخصة تامة لكل قباني من القبانة بمصالح الميرى والدوائر ، على حسب كفاءة كل منهم في العمل (١٢) مع رفضه لإنشاء سجل لهم ، مقرر أن هذا لا يوافق عليه المجلس الخصوصي ، لأن لهم مشايخ وكل شيخ مكلف بأحوال القبانة التي تحت شياخته (١٣) وفي ذلك اعتراف بدور المشايخ ، فبالرغم من امتداد يد التنظيم إلى حرفييه ، إلا أنه لم يهدم دور المشايخ تماما ، بالرغم من سلبه لبعض اختصاصاتهم بالأجراءات الفعلية .

وبصفة عامة فقد منحت الحكومة حرفييه رخصة تامة كزملائهم غير العاملين طرفها ، على حين رفضت عمل دفتر لهم ، لأنها تضمن في النهاية أن الكل في قبضتها عن طريق تلك الرخص ، ولذا فالسجل ما هو إلا عملية للتسجيل فقط ، عند الدولة نسخة منها بطريق مباشر عن طريق الرخص بل أن الرخصة في حوزاتها تعد ضمانا تضاف إلى الضمانات التي كانت تؤخذ من الحرفيين ، عند استخدامهم بمصالح الميرى ، حيث قرر أن الرخصة التي تمنح للقبانة تكون مدموغة لتثبت أنهم من ضمن طائفة القبانة ، وبغير وجود هذه الرخصة لا يعدون داخلين

(١٢) مجلس خصوص ، دفتر ٣١ ، قرار من المجلس الخصوصي ، رقم ١٨٣ في ٣٠ مايو سنة ١٨٧٤ ، ص ١٠٦ ، إلى ديوان المالية .
(١٣) نفسه .

فيها (١٤) فبعد أن كان يكفي بالضامن أشترط ذلك ، وربما كان في ذلك تنظيم جديد عن طريق التجديد والتحديث .

كما وافق المجلس الخصوص على تنظيم أماكن لحرفيي الحكومة من القبالة ، وذلك بترتيب عدد ١١ محلا لهم بمصر بولاق ، مع تعيين ١٨١ نفرا قبانيا لها بمرتب شهري قدره ٢٥٠ و ترتيب معاونين من الميرى ، لملاحظتهم ولحصر إيرادات هذه المحلات (١٥) مع صرف نصف هذا الإيراد على أجرة هذه المحلات ، ومرتبات القبالة ، والنصف الآخر يأخذه الميرى (١٦) على أن ينظر في ذلك كل ثلاثة أشهر ، فإذا كان ذلك الأمر على ما يرام فيصير العمل بموجبه ، وفقا لافادة مأمور الدائرة البلدية بذلك الخصوص (١٧) .

ومن ذلك يتبين التحول الذي أدخل على مشاريع الدولة ، فقد مالت في تلك الفترة الى مثل تلك المشاريع والنظم ، لأنها ان حققت لها ربحا أبتت عليها وان لم تحقق صفتها ، فواضح من ذلك المشروع أنه يحقق إيرادا صافيا ضخما وقدره ٥٠ / من رأس المال مما يبين أنها لم تكن تتساهل معهم وإنما تسعى للربح الكبير حتى ولو كان على حسابهم .

(١٤) مجلس خصوص ، دفتر ٣١ ، قرار من المجلس الخصوصي ، رقم ٧٩ في ١٧ يناير سنة ١٨٧٥ ، ص ٧ ، الى ديوان الداخلية .

(١٥) مجلس خصوص ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصي ، رقم ١١٦ ، في ٢٥ مارس سنة ١٨٧٤ ، ص ٥٣ ، الى ديوان المالية .

(١٦) نفسه .

(١٧) نفسه .

وبعد أن نجحت التجربة أصبح يوافق عليها العام تلو العام ، ومن ذلك قرار المجلس الخصوصى فى مايو من عام ١٨٧٥ بالموافقة على استمرار ادارة وظائف القباينة بمصر لمدة سنة ، نظرا لحسن ادارتها وضبط الأوزان بها ، وبعد انتهاء السنة يلزم عمل كشوفات بمحصلاتها وعن الوظائف التى يشغلها أشخاص غير قادرين على الأعمال (١٨) وبذا يتضح أنه كان يقيم كل عام بين المتحصل وعمل الأفراد ، وبالتالي يسهل عليه إبقاء من هو أكثر إنتاجا على حين يرفت الأقل .

وفى قرار آخر للمجلس الخصوصى الى ديوان المالية فى فبراير من عام ١٨٧٨ ، أوضح له فيه أن القباينة المستخدمين بمصالح الميرى يجرى تحصيل رسوم رخصهم حسب مرتباتهم (١٩) مما يعنى تطبيق ذلك القرار عليهم ، بأخذ رسوم على رخصهم أيضا .



التنظيمات المالية :

كان ذلك عن تنظيماتهم الادارية أما فيما يختص بالناحية المالية ، فقد وضع فيها ما يميزها فى بعض الأحيان عن فترة محمد على ، كتعيين الأبناء فى مشروعات الدولة محل آبائهم ،

(١٨) مجلس خصوص ، دفتر ٤١ ، من المجلس الخصوصى ، رقم ٢١٤ فى ١٢ مايو سنة ١٨٧٥ ، ص ١٩٣ ، الى ديوان المالية .

(١٩) مجلس خصوص ، دفتر ٦٣ ، من المجلس الخصوصى ، رقم ١٥ فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٧٨ ، ص ١٨ الى ديوان المالية .

وربما أدخلوا ذلك من التقاليد الحرفية ؛ فعندما توفي المدعو نصر معلم النحاتين ، صدر أمر بتعيين ابنه (نصر نصر) معلما للنحاتين بدلا من والده الذى توفي بالحادث بمرتب ٦ قروش يوميا (٢٠) للياقته (٢١) ومع الاعتراف بأن لياقته ساعدته على ذلك التولى ، الا انه تقليد لم نره فى عهد محمد على .

ويدخل فى اطر التنظيمات المالية ما كان يرتب او يخصص لمشايخ الحرف بالميرى ، كالذى فرض بترتيب ٣٠٠ قرش شهريا لمنصور الشرقاوى شيخ طائفة المهندسين المعماريين ، خلاف ال ٥٥١ قرشا التى كانت مرتبا لسلفه الذى رقت فى ١٧ يونية عام ١٨٥٣ (٢٢) وكذلك تخصيص ١٠٠٠ قرش راتبا شهريا من المالية للمهندس المعماري جمعة راجح ، على ان يكون شيخا على طائفة الهندسة المعمارية (٢٣) واجراء قيده من تاريخ صدور الامر (٢٤) ويبدو ان فرق المرتب هنا كان لفارق الفترة الزمنية ومواكبتها ، اذ كان مرتب الأول مفروضا فى عام ١٨٥٥ والثاني فى عام ١٨٦٣ .

وقد كان الهيكل الوظيفى يحتوى على عدة درجات ، تشجيعا للحرفيين بفتح الباب امامهم للترقى والمنافسة ، فبالاضافة الى

-
- (٢٠) معية سنبة عربى ، دفتر ٤٩ ، امر من المعية السنبة رقم ١٦ فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٥٠ ، ص ٢٩ الى القناطر الخيرية .
(٢١) نفسه .
(٢٢) معية سنبة ، دفتر ١٨٨٤ أوامر ، امر كريم رقم ٩٤ فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٥ ، ص ١٦٥ ، الى محافظ المحروسة .
(٢٣) معية سنبة تركى ، دفتر ٥٢٥ ، امر كريم رقم ١١٤ فى ١٠ يونية سنة ١٨٦٣ ، ص ١٠٢ ، الى ناظر المالية أحمد رشيد باشا .
(٢٤) نفسه .

وظيفة الشيخ وجد الى جوارها ، وان كان اقل منها في الدرجة وظائف أخرى للطائفة ، كوظيفة المقدم الذي كان يترقى فيصبح باشمقدم ، وقد لوحظ ذلك التطور في نظم خلفاء محمد على ، كترقية المقدم سالم ابراهيم باشمقدم لعموم السقاين ، وتقديد مرتب له قدره ٥٥٠ قرشا (٢٥) ثم صدر بعد ذلك أمر آخر بإرسال شال كشميرى وبنش جوخ صاية وقطان بلدى لتلبسه (٢٦) .

وبعد ذلك صدر أمر بمعاملة أرباب الصناعات مثل أرباب اليوميات ، وقطع كل ما هو مرتب لهم من ماهية وتعيين وكسوة انعامية ، على أن يعوضوا عن ذلك بأن يضاف لأجرة كل واحد منهم قرشان يوميا - وقد كان مبلغا كبيرا وقتها - علاوة على ما يأخذه الواحد منهم يوميا من أمثالهم (٢٧) من أرباب اليوميات .

كما كانوا يعتنون أيضا بفحص الشكاوى المقدمة اليهم ، كالشكاوى المقدمة من محمد الحداد رئيس سقائين محطة بولاق وعنابرها ، وتكليف مصلحة السكة الحديد والمرورية بالعمل على راحته (٢٨) وكذا الشكاوى المقدمة من طائفة المنجدين ، التي يوضحون فيها تظلمهم من قلة الأجور ، ويطالبون باعطائهم أجورا

(٢٥) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ ج ٣ ، أوامر ، أمر من خازن خديوى رقم ٥٧٥ في ٣ يونية سنة ١٨٥٥ ، ص ٤١٠ ، الى ناظر قلم التجارة بالخزينة .
(٢٦) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ ج ٣ أوامر ، أمر خازن خديوى رقم ٧٢٤ في ٣ يونيو سنة ١٨٥٥ ، ص ٤١٠ ، الى محافظ مصر .
(٢٧) معية سنية ، دفتر ١٨٨٤ أوامر ، أمر كريم رقم ١ في ١٣ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ٨٧ ، الى محافظ القلمة السعيدية .
(٢٨) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ أوامر ، إفادة من المعية السنية رقم ٥٠ في ٢٣ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٣١٤ ، الى مصلحة السكة الحديد والمرورية .

(كالبراني) (٢٩) كأعمالهم ممن يعملون خارج الحكومة ، أى من يعملون لحسابهم الشخصي .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كانت الدولة تطلب من ديوان الأشغال فيما يختص بضبط الأجور تحرى الكشوفات المقدمة من مشايخ وعمد الطوائف وملاحظتها عما صار يربطه فى أجر الطوائف البالغ مقدارها ليوم واحد ٢٠٤٣ حتى يكون ربط فئات الأجر بحسب ما يناسب الوقت ، ولا يعتمدون على أقوال المشايخ والعمد ، عما يعلم من الحقيقة (٢٠) بل وطالبه بأنه بعد حصول استيفاء الكشوفات المذكورة يجرى احتساب الأجر على حسب ما يناسب ربطه وإذا رُؤى فى نصف سنة أن الحال يقتضى تعديل الأجر فلا مانع من عمل ترميم جديدة (٢١) مما يدل على عدم الثقة بتقدير المشايخ لأجر الحرفيين طرف الدولة ، بل أن الحكومة هنا تسعى لأخذ تقدير هؤلاء المشايخ كأرضية يجرى بعدها ربطها للأجر بالانتاج والعمل .

ومع ذلك فقد ظهر للدولة دور انساني واجتماعى مبكر فى تلك الفترة ، ويوضح ذلك مطالبة مأمور تشهيل قناطر الإبراهيمية باحتساب أجره حسين حسن معلم النجارين ، وقناوى حسن البحارى ، عن المدن التى مكثوها بالمستشفى ، حيث أن أحدهما أصيب أثناء عمله ، بفقد أصبع قدمه اليمنى من جراء مرور

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ أوامر ، إفادة من المعية السنية رقم ١٤٤ فى ١٠ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٢٩٥ ، الى ناظر المالية .

(٢٠) مجلس خصوصى ، دفتر رقم ٢ ، قرار المجلس الخصوصى رقم ٢ فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، ص ٤ .

(٢١) نفسه .

السكة الحديد عليها ، والثاني أصيب بفقد يده اليمنى أثناء
تأدية عمله (٣٢) .

ونظرا لأن ذلك لم يحدث من قبل فقد أخطرت المعية السنية
بذلك ، ولتقوم باحتساب تلك الأجرة ، بصفة احسان على
المصابين (٣٣) وقد وافقت المعية على ذلك (٣٤) ورغم أن المبدأ هنا
هو الاحسان عليهم ، إلا أنه ارساء لمبدأ جديد ومعين في علاقات
العمل ، حتى يستقر المسمى الجديد بعد ذلك ، أو يجد المسمى
الأدبي المناسب طريقه فيحل محله .

ورغم ذلك فإنه لمواجهة سرقات واختلاسات رجال الإدارة
من مرتبات الحرفيين المعينين قبل الحكومة ، فإن الدولة حاولت
تنظيم بعض الأمور وترتيبها ، من ذلك اصدار أمر الى ديوان
المالية ، كي يقيد بدفاتر الاستحقاقات ويعطى كل شخص
استحقاقه بيده ، مثلما يحدث بديوان الجهادية ، وكذلك حرر
لديوان المدارس بإجراء ذلك (٣٥) .

كما صدر أمر كريم الى القلعة السعيدية باستحسان ختم
السراكي للعتالين والعربية من ناظر ابنية الطوايى بدلا من ناظر

(٣٢) مجلس خصوص ، دفتر ١٨ ج ٢ ، افادة من المجلس الخصوصي
رقم ٦٠ في ٧ أغسطس سنة ١٨٧٣ ، ص ١٣٦ ، الى المعية السنية .

(٣٣) نفسه .

(٣٤) نفسه .

(٣٥) معية سنية عربى ، دفتر ٦٠ ج ٢ ، من المعية السنية رقم ٥١٤
في ١١ مارس سنة ١٨٥١ ، ص ٥٧٣ ، الى ديوان المالية .

المخازن من أجل ضبط قيد أجرهم ، على حسب اشتغالهم
المنظورة بمعرفته (٣٦) .

وعمل السراكي للمرتبات وختمها يوحى بالتنظيم الأكثر
تطورا ، كما يشير الى المحافظة على أجور الحرفيين ، ثم ان عملية
تحويل أجرهم من ناظر الى ناظر أكثر مراقبة ، تؤكد سير
الحكومات التي تلت محمد على ، على نهجه وهو ربط الأجر
بالإنتاج ، بمعنى ان يأخذ كل حرفي ما يستحق .

كما يدخل في اطار التنظيمات ، وان كان بشكل خلخل من
نظم وتقاليد الحرف ، سير خلفاء محمد على ، على نهجه بادخال
دماء جديدة للطوائف الحرفية ، بطريقة لم تكن تمهدها من قبل ،
كصدور الأمر الكريم الى ضبطية مصر بالموافقة على الحاق
الأولاد الصغار الذين يضبطون بسرقات بترسانة الاسكندرية
لتعليمهم الصناعات (٣٧) .

ومن هنا دخل تلك الحرف من كان أصله لصا ، على حين
كانت نشأة بعض الحرف مرتبطة بالطرق الصوفية ، بالإضافة
الى احتفالات شد الولد ، التي كانت تتلى فيها الفاتحة وبعض
آيات القرآن ، مما يوضح التغير الذي دخل على الحرف ، فرغم
ما فيه من تعليم لهؤلاء اللصوص بعض الحرف ، بمعنى تحويلهم
الى رجال شرفاء ، الا أنه من جهة أخرى كان فيه ما فيه على

(٣٦) معية سننية ، دفتر ١٨٨٣ اوامر ، امر رقم ٢ في ٢٦ سبتمبر
سنة ١٨٥٥ ، ص ١٨ .

(٣٧) معية سننية ، دفتر ١٩١٩ اوامر ، امر رقم ٩ في ١٢ نوفمبر
سنة ١٨٦٦ ، ص ٦٨ .

الحرف وسمعتها وأعضائها والمتعاملين معها ... الخ ، اذا لم يصدق الفرد من هؤلاء في توبته .

وربما أدت تلك الظروف الى أن يكون الحرفيون طرف الحكومة أكثر تحررا من الحرفيين خارجها ، وربما أدى الى ذلك احتكاكهم بالأوروبيين في المصانع الحكومية ، والذي تجدر الإشارة اليه تسرب تلك الروح الى زملائهم الحرفيين خارج الحكومة .

ويتضح من تعيين مصطفى مصطفى الحداد شيخا على طائفة الحدادين ، بدلا من شمس عبده لعدم رضا أهالي الطائفة المذكورة عنه ، على أن يبقى شمس عبده أوسطى البرشامجية بوابورات المري والبوستة الخديوية بالسويس بيومية قدرها ٣٤ قرشا (٢٨) .

فربما امتدت سياسة الحرية الاقتصادية الى حرية الحرفيين الحكوميين في اختيار شيخهم ، على حين أنه في عهد محمد علي كان يرشح من قبل شيخ الحرفة العام الذي كان يعمل حرا ، وبدا سقط حقه بذلك الشكل والوضع الجديد ، كما يتبين أن محمد علي كان يعزل الشيخ لسبب ما كالاختلاس أو السرقة ... الخ ، ولم يعزل شيخا لعدم رضا الطائفة عنه ، أما السبب الذي بين أيدينا فهو جديد على عرف الطوائف الحرفية وتقاليدها، مما يوضح أثر التجديد والتحديث والأخذ عن الأوروبيين .

مما جعل من تلك الفترة ، فترة مميزة عن سابقتها بسيطرة

(٢٨) مجلس خصوص ، دفتر ٥ ج ٢ ، افادة المجلس الخصوصي رقم ٥٠ في ٢١ يولية سنة ١٨٧٥ ، ص ١٥٠ ، الى ديوان البحرية .

الدولة على الطوائف ، وان لم يكن ذلك بالطريقة السابقة ، ولكن بعمل لوائح وقرارات خاصة ، ضببت ايقاع وحركة قيادات تلك الحرف ، وجعلت منها جزءا من جهاز سلطة الدولة ، بشكل جعل لطوائف حرف اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، شكلا آخر غير الذى كانت معروفة به ، حتى يمكن القول ان اسمها ذا المدلول والجوهر فى الماضى ، قد أصبح فارغا الا فى طرق الانتاج .



التنظيم باللوائح :

فقد توالت محاولات السيطرة على الحرفيين باصدار اللوائح للحرف ، فاصدرت محافظة مصر المحروسة بناء على السلطة المخولة لحافظها ، لائحة عربات الأجرة ، مشتملة على عدة بنود ، اوضح اولها انه يجب على من يشغل عربات ركوب معدة للأجرة فى مدينة المحروسة ، وعلى من يريد ذلك فى المستقبل ، ان يخطر المحافظة عن اسمه ولقبه وتبعيته وصناعته ومحل سكنه ، ومقدار العربات التى يشغلها أو سيشتغلها وأوصافها كما قرر بندها الثالث ان العربة التى يتضح لياقتها للتشغيل بعد الكشف عليها بمعرفة مندوب البوليس المعين لذلك تقيد فى دفتر مخصوص بنمرة متسلسلة ، ويعرف صاحبها بتلك النمرة (٣٩) .

على حين اكد بندها الحادى عشر انه لا يجوز لأى شخص ان يمارس حرفة قيادة عربة ما لم يتحصل على رخصة من

(٣٩) الوقائع المصرية ، عدد ١١ ، ١٨٨٦/١/٢٥ ، ص ٨١ - ص ٩٠ ،

وكان محافظ مصر وقتها هو عثمان غالب .

المحافظة (٤٠) وبدأ العمل بتلك اللائحة في غرة فبراير سنة ١٨٨٦ (٤١) ويعتقد بأن باقى المحافظات والمديريات قد سارت على هديها وعملت بها ، كإصدار محافظة الاسكندرية لللائحة عربات الأجرة بها في ١٥ ابريل من عام ١٨٨٧ (٤٢) على نفس النهج وبغير تغيير كبير فيها .

وتبع ذلك إصدار قرارات تفصيلية ، كصدور قرار من نظارة الداخلية ، موجبا على كل من له عربات نقل وعربات صندوق ، معدة لحرفة النقل ، أن يقيد في المديرية أو المحافظة البيانات التى سبق أن اشرنا اليها ، ومؤكدا ان العرجى الذى يرتكب خطأ خاصا بمهنته يصير إيقافه عن الشغل مؤقتا بأمر المحافظ أو المدير (٤٣) مما يعنى انتهاء الدور القيادى لكبار رجال الحرفة ، وسيطرة الدولة التامة عليها ، حتى انه لم يصبح لهم ذكر .

وقد وضعت تعريفة ركوب تلك العربات ، عدلت عدة مرات بمعرفة محافظة مصر وغيرها ، وكانت على مستويين أولهما بالمسافة أى الكيلو متر ، والثانى بالساعة (٤٤) وقد كان لتلك

(٤٠) نفسه .

(٤١) نفسه .

(٤٢) الوقائع المصرية ، عدد ٥٨ ، ١٨٨٧/٥/٢١ ، ص ٢٠ ، وكان محافظ الاسكندرية وقتها هو عثمان مرقى .

(٤٣) الوقائع المصرية ، عدد ٦٧ ، ١٩٠١/٦/٢٢ ، ص ٦٦٦ ، وقد حذرت تلك اللائحة في ١٩٠١/٦/١٨ ، وكان الوزير وقتها هو مصطفى فهمى .

(٤٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٧ ، ١٩٠٣/١١/٢٨ ، ص ٢٠٧٣ ، من ٢٠٧٤ ، محافظة مصر ، قرار لمحافظة عدلى يكن محرو في ١٩٠٣/١١/٢٦ .

العربات مواقف في أماكن معروفة لا تعدل إلا بقرار ، مثلما حدث بيندر بنها (٤٥) كما كانت تلك التعريفات لا تعدل إلا بقرار من المحافظ أو المدير (٤٦) كما نظمت في تلك الفترة أيضا حوطة الحمارة ، حيث اصدر مدير قنا لائحته في عام ١٨٩٣ (٤٧) وسارت على نفس النهج مديرية أسيوط ، باصدارها لائحة لتلك الطائفة في ٣٠ نوفمبر من عام ١٨٩٦ ، محددة فيها مواقف الحمير المعدة للركوب ، وجاعلة تعريفه ركوبها بالساعة والمسافة (٤٨) وقد كانت تلك اللائحة لا تختلف كثيرا عن بقية المديرات والمحافظات فقد كان الحمار يعطى صفائح من نحاس أصفر - بعد أن يعطى كافة بياناته للمحافظة - عليها نمرة لتوضع احداها على جهة الحمار واخرى على الساق اليسرى للحمار ، ولكن الذي يجدر الإشارة اليه مطالبة لائحتهم بتكوين هيكل وطائفة للحمارة تحت ملاحظة شيخ واحد ووكلاء له ، على أن يكون تعيينهم بمعرفة المحافظة (٤٩) وربما يرجع ذلك الى كونهم في بداية الطريق ويرجى تنظيمهم ، ليكونوا شرايين من المدينة الى القرية والكفر والنجع .

(٤٥) الوثائق المصرية ، عدد ٨٦ ، ١٩١٢/٧/٢٢ ، ص ٢١٩٠ ، مديرية القليوبية .

(٤٦) الوثائق المصرية ، عدد ١١٩ ، ١٩١٢/١٠/١٦ ، ص ٤٠٧٤ ، مديرية بني سويف ، وقد كان محافظها حافظ محمد ، وكذلك الحال في مدير المنوفية وكان محافظها محمد فخرى .

(٤٧) الوثائق المصرية ، عدد ٧٠ ، ١٨٩٣/٦/٢١ ، ص ١٢٢٨ ، ص ١٢٣٤ ، وكان محافظها محمد سعيد ، وهي تكاد تكون صورة طبق الأصل من لائحة المحروسة ، (٤٨) الوثائق المصرية ، عدد ١١٦ ، ١٨٩٩/١٠/٤ ، ص ١٧١٠ ، قرار مدير أسيوط ، محرر في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٩ .

(٤٩) الوثائق المصرية ، عدد ١٤ ، ١٩٠١/١٢/٩ ، ص ١٨٩٩ ، محافظة السويس ، لائحة بشأن الحمارة ، وأيضا راجع : قرار محافظة المنيا ، بالوثائق ، عدد ٢٣ ، ١٩١٣/١٢/٢٦ ، ص ٦٧٢ .

نما نظمت في تلك الفترة حرفة النسوة العاهرات ، وذلك بتشكيل مكتب للتفتيش عليهم بمصر والاسكندرية ، وقد صدر بذلك قرار من ناظر الداخلية مبينا لائحة ذلك المكتب ، التي كونت من عدة مواد ، اوضحت مادتها الثالثة أن كل امرأة عاهرة سواء كانت من الأهالي أو الأجانب موجودة بالأماكن الملوثة ، ينبغي أن تقيد اسمها بواسطة البوليس في مكتب الكشف ، الذي يعطى لها شهريا تذكرة واضحا بها الكشوفات الطبية التي صار إجراؤها عليها ، وهذه التذكرة تكون بنمرة متسلسلة ، يوضح بها اسم هذه العاهرة وتبعيتها وسننها ومحل سكنها ، مع وصف علاماتها (٥٠) .

واوجبت المادة الثالثة عشرة على كل عاهرة ترغب في الزواج أو التوبة أن تقدم ضامين ، وتذهب لإدارة مصالح الصحة العمومية ، لأجل التصريح لمكتب الكشف بشطب اسمها من سجل النسوة العاهرات (٥١) ومن ذلك يتبين أن الدولة كانت تسهل عملية التوبة ، ومع ذلك فقد كان هناك فرق بين حكام تلك الفترة وطبيعة ظروفهم ، عن فترة محمد علي وظروف فترته ، ويوضح ذلك ما أوضحناه سابقا من ارسال محمد علي لثلاث من

(٥٠) الوقائع المصرية ، عدد ٧٨ ، ١٨٨٥/٧/٤ ، ص ٦٥٠ - ص ٦٥١ .
لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات .

(٥١) نفسه ، ثم صدرت لوائح العاهرات لائحة سميت لائحة بيوت العاهرات في ١٥ مايو سنة ١٨٩٦ ، وتبع ذلك إصدار المحافظات والمديريات لقرارات بالعمل بتلك اللائحة ، راجع في ذلك : الوقائع عدد ٤ ، ١٨٩٧/١/١٩ ، ص ٧٢ ، محافظة مصر ، وكذلك الوقائع ، عدد ٦١ ، ١٩١٢/٥/٣١ ، ص ١٧٨٠ ، قرار مديرية القليوبية بذلك الخصوص ، وكان محافظها محمد حداية .

الرافصات والمفتنين إلى منطقة بوجه قبلى لا يعدن منها ،
مما يؤكد جدية الرجل وتسبب الآخرين .

كما نظمت في تلك الفترة وعن طريق نظارة الداخلية المحلات
العمومية ، حيث اصدرت لائحة لها موجبة على كل فرد يرغب في
فتح محل عمومي كالكهوه ، أن يقدم طلبا كتابيا الى محافظة
او مديرية الجهة المطلوب ايجاده بها ، قبل فتحه بخمسة عشر
يوما مغلنا فيه عن ذلك ، وبذا يعطى له اتصال منها ، يعد كانه
رخصة بتشغيل ذلك المحل (٥٢) وبذلك نجد اننا لسنا بحاجة الى
القول بأن ذلك النظام قد سحب سلطة المشايخ وفتت روح
الهيكل الطائفي عن تلك المساحة الواسعة من الحرفيين مختلفي
الأنشطة .

كما نظمت طائفة الشيبالين بقرارات رئاسية ، كاصدار
محافظ عموم القتال لائحة لها ، سميت لائحة انتظام سير
الشيبالين العمومية ، موجبة على كل شخص يحترف تلك الحرفة ،
أن يقيد اسمه بديوان المحافظة ، وذلك بعد حصوله على شهادة
من شيخ الطائفة تدل على حسن سلوكه ، وبذا يعطى للشيبال
رخصة وصفيحة من نحاس مكتوب عليها نمرة ، التي توضع
على ذراعه الأيسر ، وللمحافظة الحق في أخذ التصريح من الشيبال
المخالف لللائحة (٥٢) مما يوضح وبلا أدنى شك أن أمور كل الحرفيين

(٥٢) راجع : الوقائع المصرية ، عدد ٦٨ ، ١٨٩١/٦/١٥ ، ص ١٢٤٠ ،
نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة بشأن المحلات العمومية ، وراجع أيضا :
الوقائع ، عدد ٨ ، ١٩٠٤/١/٢٠ ، ص ١٢٩ ، وأمر عليه .

(٥٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٠ ، ١٨٩٢/١/٢١ ، ص ١٢٤ ، نظارة
الداخلية ، لائحة انتظام سير الشيبالين العمومية ، محافظة عموم القتال .

قد أصبحت مغلقة بالمحافظات والمديريات ولوائحها وقراراتها ،
بالرغم من اشتراط اللائحة ان يكون في كل بند او بلدة فيها
شبالون شيخ لعموم الشبالين ، يعمل لهم دفترًا يقيد فيه أسماء
الشبالين الموجودين تحت ادارته (٥٤) :

وافتدت أيضًا يد التنظيم الى طائفة القبانية والكيالين ،
عندما صدر قرار لها في ٢٩ يونية عام ١٨٩٦ ، موضحا ان
أجود الوزن والكيل في دائرة المحافظة تكون بالقنطار وعلى حسب
نوع السلعة الموزونة (٥٥) ، والجدير بالذكر ان تلك الأجور قد
حددها لجنة من كبار تجار وعمد القبانية والكيالين (٥٦) وقد
أصدرت بقية المحافظات والمديريات قرارات مماثلة لذلك ، ومنها
الاسماعيلية التي جعلت اجر الوزن والكيل ١٠ ملاليم للأردب
الواحد (٥٧) .

وكذا الحال بالنسبة للسقائين ، فقد سحب البساط نتيجة
للتجديد والتحديث من تحت أقدام رجالها ، فقد خضعوا للمجلس

(٥٤) الوقائع المصرية ، عدد ٢٨ ، ١٨٩٧/٣/١٠ ، ص ٦٧٧ ، نظارة
الداخلية ، مديرية قنا ، لائحة الشبالين ، في عام ١٨٩٨ ، صدر قرار من
الداخلية ، مقررا بانه يمنع من يرقب العمل بحرفة شبال شهادة قيد ما لم
يكن قد سلسر عليه حكم في سرقة ، وبدا انتهت شهادة المشايخ ، راجع :
الوقائع ، عدد ٢٢ ، ١٨٩٨/١٢/٢٦ ، ص ٣١٣ ، نظارة الداخلية ، قرار ناظر
الداخلية ، مصطفى فهمي .

(٥٥) الوقائع المصرية ، عدد ٦١ ، ١٨٩٦/٧/٨ ، ص ١٣٢٦ - ص ١٣٢٧ ،
نظارة الداخلية ، محافظة مصر .
(٥٦) نفسه .

(٥٧) نفسه ، عدد ٦١ ، ١٩٠٢/٥/١٠ ، ص ٧٦ ، محافظة
عموم القنال ، قرار لمحافظة في ٥ ابريل سنة ١٩٠٢ .

البلدى وخلافه ، ويدل على ذلك قرار مديرية الدقهلية الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٠٦ والذى لم يجز للسقائين ان يأخذوا من الأهالى عن اجرة نقل المياه اكثر من مليمين عن كل قربة للدورين والأرضى والأولى ، وما بعد الدور الأولى تزداد الاجرة مليما آخر ، فاذا كان الماء مأخوذاً من حنفيات المجلس البلدى فيضاف على اجرة النقل المذكور ثمن الماء ، وهو مليم واحد لكل قربة (٥٨) ، ومن ذلك يتبين مشاركته وسيطرته على السقائين الذين من المؤكد انهم بذلك الشكل قد أصبحوا يعملون له الف حسلب ، حيث اوجب على كل سقاء أن يكون حاملاً لرخصة منه ، وحاملاً لنمرة مسلسل (٥٩) مما يدل على هيمنته عليهم ، ويدل على حوله هنا محل المحافظة بالنسبة للحرف الأخرى ، حتى انه كان يعاير القرب ويختم عليها ببصمة المراجعة (٦٠) .

ومما يدل على أن حكام تلك الفترة لم يدعوا حرفة شاردة ولا واردة الا أخضعوها للنظام والسيطرة ، اصدار نظارة الداخلية لائحة بشأن البويجية (مساحى الأحذية) (٦١) بل وتطويرها باستمرار ، بحيث لم تتح لأى شخص أن يعمل بصناعتها بدون

(٥٨) نفسه ، عدد ٨٠ ، ١٩٠٥/٧/١٥ ، ص ١٣٧٩ ، قرار لمدير الدقهلية في ٩ يولية سنة ١٩٠٥ .

(٥٩) نفسه ، عدد ٤٥ ، ١٩٠٦/٤/٢٨ ، ص ٨١٢ ، قرار لمدير الدقهلية خاص لبندر ميت غمر ، محرر في ١٩٠٦/٤/١٠ ، وقد طبقت أيضاً بعض المحافظات والمديريات ذلك النظام بشكل أو بآخر ، راجع : الوثائق ، عدد ٢٧ ، ١٩٠٧/٢/٩ ، مديرية بنى سويف لائحة السقائين بنى سويف ، ص ٥٢٦ .

(٦٠) نفسه ، عدد ٩١ ، ١٩٠٦/٨/١٨ ، ص ١٩٤٢ ، مديرية البحيرة ، قرار لمديرها في ١٩٠٦/٨/١٥ .

(٦١) نفسه ، عدد ٤٥ ، ١٩٠٦/١٢/٢٦ ، ص ٢٥٢٢ ، نظارة الداخلية ، لائحة بشأن البويجية ، وقد كانت لائحتهم الأولى صادرة في ١٨٩٤/٦/٢١ .

الحصول مقدما على رخصة من البوليس ، الذى كان يأخذ بياناته ، كاسمه ولقبه ومحل سكنه ، واسم شيخ حارته (١٢) ... الخ ، مما يوضح أن أقل حرفة وأوضاعها قد خضعت للبوليس والمحافظة والادارة ... الخ ، ويؤكد أن الطوائف كان هذا حالها وهذا ما آلت اليه ، مما أودى بعاداتها وتقاليدها الموروثة ، بل وحطم من بنائها الطائفى وأودى بها ، وجعل منها حرفا غير التى عرضها بداية القرن التاسع عشر ، وجعل السيطرة عليها من جانب الحكومة .

وكذلك صدرت لائحة أعمال طائفة الحانوتية فى نوفمبر من عام ١٨٨٧ ، ملفية فى مادتها الأولى ما كين مصطلحا عليه بين الحانوتية من تخصيص حدود معلومة لكل حانوت بنوع الاحتكار ، مؤكدة أن غسل الأموال ونقلهم بحسب رغبة أهاليهم من أى حانوت كان ، أما مادتها الثانية فقد أوجبت تعيين رؤساء لهذه الحانوت ، مع ما يلزم من المفلسين والمفسلات ، على حين أوضحت المادة الرابعة أن تعيين رؤساء تلك الحانوت والمفلسين والمفسلات ومختار الطائفة وعزلهم ، لا يكون إلا بأذن من الداخلية بعد المخابرة فى شأنه بين محافظة مصر وبيت المال (١٢) .

وقد كلفت المادة الخامسة بيت المال بتحرير رخصة رسمية مجانية لرؤساء الحانوت والمفلسين الذين تم اختيارهم (١٤) وعلى أية حال فإن أهم شيء أتت به تلك اللائحة هو الفاؤها لاحتكار الحرفة لوظيفة شيخها وجعل رئاستها لرجل منهم يختاره

(١٢) نفسه .

(١٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٢١ ، ١٨٨٧/١١/٢١ . من ١٢٠٧ .

(١٤) نفسه .

رؤساء الحوانيت ، اطلق عليه مختار بعد موافقة الداخلية عليه ،
مما يوضح استمرار سياسة التحديث .

جمع العمالة :

وجدت في تلك الفترة ، ولظروف محددة ، عملية جمع
العمالة التي كانت بكل تأكيد ، بصورة اقل مما كانت عليه في
عهد محمد على ، ومع ذلك فلا بد من الاشارة اليها ، فقد طلب
من مدير القليوبية الاسراع في ارسال البنائين المطلوبين لسور
سراى الحلمية (٦٥) كما طلبت المعية من محافظ الاسكندرية ،
ارسال نصف المبلطين بمحافضة المحروسة (٦٦) والطلب الأخير
يوضح كمية العمالية أو الحرفيين ، حيث بلغ نصف المبلطين ،
وكيف ينقل ذلك العدد الضخم من حرفة واحدة ، مما يميل
على خلخلة الوضع الحرفي لها وسط المجتمع السكندري ، ويوضح
ذلك التهجير الاجبارى مما يهدم أساس الحرف الاستقرارى
والتوطن .

كما استمر في تلك الفترة أيضا وامتدادا للسياسة السابقة
عملية القرارات المفروضة على المحافظات ، بارسالها حرفيين

(٦٥) معية سنية عربى ، دفتر ٩٨ ج ٢ ، أمر رقم ٤٢٢ بناء على
المادة ديوان المدارس ، في ٨ فبراير سنة ١٨٥٠ ، ص ٥٢٧ .
(٦٦) معية سنية عربى ، دفتر ٤٦ ، من المعية السنية رقم ١٠٤ في
٢٤ يولية سنة ١٨٥٠ ، ص ٩٦٦ ، الى محافظ الاسكندرية .
- وقد كان هناك الكثير من الحرفيين من كانوا في حالة تنقل مستمر ،
ومنهم الكيالون ، فقد كان يتم نقلهم من القاهرة الى السويس لكل الشعير
المرتب لشئون جده وغيرها ، راجع ، معية سنية عربى ، دفتر ١٦٧٣ ، أمر من
المعية رقم ٢٢٧ في ١٧ يونية سنة ١٨٦٢ ، ص ١٣٦ ، الى ناظر المالية .

للقيام بمهام الدولة من مكان لأخر ، ويتمثل ذلك في طلب المعية السنية من مدير الغربية سرعة ارسال عشرة البنائين المعلمين المخصصين على مديريته ، لبناء القناطر المصادفة للسكة الحديد (١٧) وكذلك ارسال المعية السنية الى مديرية البحيرة بطلب طالبتها فيه بسرعة ارسال عشرة الأتفار البنائين المطلوبين لعملية السكة الحديد (١٨) .

ويتضح من ذلك مدى حاجة الدولة للعمالة ، وان تغير تصنيف حاجتها لتلك العمالة من فترة الى أخرى ، ففي فترة محمد على كانت تجمع العمالة من التجارين والنشارين بكثرة ، لحاجتها اليهم في بناء الاسطول واصلاح البنادق ... الخ ، أما في الفترة التي بين أيدينا فنجد أنها تجمع عمالة بناء ، لدخولها في مسألة الكبارى والسكك الحديدية ... الخ .



(٢٧) معية سنية عربى ، دفتر ٨٢ ، أمر المعية السنية رقم ١١١ في ٣٠ يونية سنة ١٨٥١ ، ص ٧٢٤ ، الى مدير الغربية .

(٢٨) وكذلك خطاب آخر بنفس النص والتاريخ الى مديرية الغربية ، راجع : معية سنية عربى ، دفتر ٨٢ ، من المعية السنية رقم ١٧٣ في ١٠ يولية سنة ١٨٥٢ ، ص ٧٦٣ ، الى مديرية الغربية ، وايضا صدر في عام ١٨٥٨ أمر كريم الى محافظة مصر ، بلزوم ارسال بناء ونجار بما يلزم لهما من الآلات والأدوات الى مديرية قنا لبناء خمس ثوب ست طواحين هواء فيها : راجع : معية سنية ، دفتر ١٨٨٦ أوامر ، أمر كريم رقم ٣ في ٢٠ يونية سنة ١٨٥٨ ، ص ١٢ ، الى محافظة مصر .

هروب الحرفيين :

وربما أدى ذلك الجمع كما أدى في عهد محمد على الى ظاهرة هروب الحرفيين ، مما جعلها ظاهرة مستمرة باستمرار سياسة جمع الحرفيين ، ومما يدل كذلك على مطاردتهم وعدم تركهم وحالهم بعد هروبهم بل واعادة المطالبة بسرعة ضبط ٢١ نفرا الذين كانوا بجباسة المرى ، واصبحوا يعملون بجباسات الأهالى ، وإرسالهم مع مخصوص الى مفتش الأبنية ليوجههم الى الجباسة المذكورة (١٩) .

ويلاحظ أن ذلك الهروب يعد تطورا جديدا في ذلك العهد ، ففي عهد محمد على لم يكن الحرفى يستطيع بعد هروبه أن يعمل بحرفته لحسابه أو لحساب آخرين ، ربما خوفا من بطش الرجل أو لوجود نظام الاحتكار الصناعى ، ولذا كان يهرب بهدف الهرب فقط وليس لمزاولة عمله في مكان آخر عند الأهالى كما كان الحال في فترتنا تلك ، وربما يرجع ذلك الى احساس الحرفيين بضعف القبضة الحاكمة بعد محمد على ، أو لوجود منافذ أخرى للعمل بعيدا عن المرى بعد تدهور نظام الاحتكار واضمحلاله وظهور نظام الحرية الاقتصادية .

وتبع ذلك امر الضبطية بجمع الأنفار الجباسة الذين في جباسات البرانى ، وإرسالهم الى جباسة المرى لسرعة توريد ما فيه الكفاية من الجبس لعمارات ولى النعم لسرعة انتهائها (٧٠) مما يبين

(٦٩) ممية سنية عربى ، دفتر ٤١ ، افادة من المعية السنية ، رقم ١٦٠ في ١٥ مارس سنة ١٨٥٠ ، ص ٣٧٤ ، الى مجلس الاحكام .
(٧٠) ممية سنية عربى ، دفتر ٤٢ ، أمر من سعادة الكتبخدا باشا ، رقم ١٧٨ في ٢٨ مارس سنة ١٨٥٠ ، ص ٤٢٤ ، الى مجلس الاحكام المصرى .

أنهم في حالة الضرورة فقط كانوا يفعلون مثلما كان يحدث في عهد محمد على ويدل على ذلك أنه بعد فترة وجيزة صدر أمر بتعيين البكباشي محمد أفندي لفرز الانتفاخ الموجودة بالجباسة لارجاع غير اللازم منهم الى بلده (٧١) .

كما كان البناعون المطلوبون للقناطر وغيرها من القناطر يهربون ، ولذا طلب اخذ الضمانات الكافية عليهم ، وعلى الحرفيين الآخرين المستخدمين في الميرى ، حتى يكون ذلك بمثابة وقاية من تسحبهم وهروبهم (٧٢) .

وربما يرجع ذلك الهروب الى أن أجورهم كانت ضعيفة وأعمالهم شاقة ، مما جعل عملية الهروب في تلك الفترة ولنفس أسبابها السابقة في الفترة الأولى امتدادا لها ، مما أثر بشكل عكسي على عدم إقبال الناس على الحرف وعلى تعلمها ، وإن كان ذلك بشكل أقل من الفترة الأولى .

(٧١) معية سنية عربى ، دفتر ٤٢ ، أمر من سعادة الكتبخدا باشا ، رقم ٦٩ في ٣ إبريل سنة ١٨٥٠ ، ص ٤٥٠ ، الى ديوان الجهادية .

(٧٢) معية سنية عربى ، دفتر ٦٣ ، افادة من المعية السنية ، رقم ٦١٠ في ١٠ يولية سنة ١٨٥١ ، ص ٩٥١ ، الى ديوان المدارس .

وراجع أيضا : معية سنية عربى ، دفتر ٦٤ ، افادة من المعية السنية ، رقم ٦٥١ في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ١٠١٦ ، الى ديوان المدارس .

كما هرب الكثير من النحاتين وغيرهم ، حيث هرب ١٤ نحاتا من الحروسة الى الاسكندرية ، وكان من هؤلاء النحاتين من هرب الى الجبل ، وأغلق محلاته ، راجع : معية سنية عربى ، دفتر رقم ٦٠ ج ٣ ، افادة من المعية السنية رقم ١٨٥ في ١٠ مارس سنة ١٨٥١ ، ص ٥٣٩ ، الى محافظ الاسكندرية ، وأيضا : المعية السنية عربى ، دفتر ٥٩ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٢٣ في ١٧ إبريل سنة ١٨٥١ ، ص ٢٤٤ ، الى القناطر الخيرية .

ويشهد على ذلك هروب بعض كبار الحرفيين المعينين في الحكومة ، ومن ذلك طلب الحكومة البحث عن عباس الجندي مقدم الكياليين بقلعة نخل الهارب ، والمطالبة بإيجاده بأى شكل (٧٣) .



الضرائب :

استمر العمل بسياسة تخفيف الضرائب التي اتبعها محمد على ممثدا في فترتنا تلك ، ففي سنة ١٨٥١ نص قرار المجلس الخصوصي على أن الصناع الذين من المحروسة لم يستقطع منهم شيء ، سواء أكانوا داخلين ضمن الويركو - الضريبة الشخصية - أم كانوا صغارا وكبروا ولم يدخلوا ، أما الصناع الذين كانوا بالمصالح ولم يدخلوه فكان يستقطع منهم (٧٤) .

ولم يكن الويركو يفرض على البلاد مرة واحدة ، بل كان يفرض على محافظة بعد الأخرى ففي سبتمبر من عام ١٨٥٥ صدر أمر الى محافظ رشيد يفرضه على أصحاب الحرف والصناعات ، على قدر طاقتهم وحسب اكتسابهم ، بمعرفة عمدتهم

(٧٣) معية منية عربى ، دفتر ٦٤ ، أمر من المعية السنية الى محافظ الاسكندرية ، رقم ٣٢٠ في ١٦ أغسطس سنة ١٨٥١ ، ص ١٠٢٤ ، الى محافظ الاسكندرية .

(٧٤) كان الويركو يستقطع من الصناع بالمصالح ويضاف الى جانب الديوان ، معية منية عربى ، دفتر ٦٣ افادة من المعية السنية رقم ٥٠٦ في ٢٧ مايو سنة ١٨٥١ ، ص ٨٠٢ ، الى ديوان المدارس .

ومشايعهم ، وتنظيم دفتر بذلك ، يكون مستوفيا حقوق مصلحة
الويركو ، وخاليا من كل زيادة على القدرة ، ومختوما من طرف
المشايع والعمد المذكورين ، وعرضه لطرف الجنب العالي
للنظر فيه (٧٥) .

ويتبين من ذلك مشاركة أو اخذ رأى عمد الطوائف
ومشايعهم في الضرائب قبل فرضها ، ويؤكد ذلك موافقة الجنب
العالي على ما سبق ، وقد بلغ قدره ١٩ مليما و ٦٣٥ قرشا عن
محافظة رشيد وحدها لويركو عام ١٨٥٥ (٧٦) .

ولم يكن يفرض على الحرفيين الويركو فقط بل كانت تفرض
ضرائب أخرى على أدوات انتاجهم ، حتى وان كانت حيوانات ؛
فقد صدر أمر الى ناظر الداخلية بالموافقة على اخذ عوائد عن
الخيول والبغال والحمير والجمال بالاسكندرية كما هو الحال
بالمحروسة (٧٧) ويقصد بالجملة الأخيرة ان تكون ضرائب
الاسكندرية كضرائب القاهرة ، وقد يخفف من ذلك الوضع انه
في بعض الأحيان كان يصدر قرار بالضرائب يحمل بعض الجوانب
الانسانية ، كالأمر الذي صدر في عام ١٨٥٨ يربط الويركو على
أرباب الحرف بالحمودية ، على حسب أحوالهم ، وعلى وجه
العدالة (٧٨) .

-
- (٧٥) عمية سنية ، دفتر ١٨٨٣ أوامر ، أمر كريم رقم ٢ في ٢٦ سبتمبر
سنة ١٨٥٥ ، ص ٢٠ ، الى محافظ رشيد .
(٧٦) عمية سنية ، دفتر ١٨٨٣ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢ في ٤ يناير
سنة ١٨٥٦ ، ص ١٨٠ ، الى محافظ رشيد .
(٧٧) عمية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢٢ في ٣٠ يولية
سنة ١٨٥٩ ، ص ١٦٤ ، الى ناظر الداخلية .
(٧٨) عمية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ٩ في ٢٤ نوفمبر
سنة ١٨٥٨ ، ص ١٩ ، الى مدير الحمودية .

ولمحاولة تنظيم تلك العملية صدر أمر بالموافقة على أن يجري تحديد الويركو بالمحروسة وتعديله كل سنتين ، حيث يتم في أول السنة الأولى التحديد ، وفي أول السنة الثانية يجري التعديل ، على مستوى كافة الأشخاص القيدن بالطوائف (٧٩). حيث ربطت الضرائب على أرباب الصنائع والحرف ببندر السويس ، أسوة بما هو متبع بالمحروسة ، إذ لم يكن مرتبا عليهم ويركو من قبل (٨٠) .

وامتصر الحال على ذلك النوال حتى أنه فرضت عوائد على اللذواب والعربات على كل من في حوزته عربة ودواب (٨١) وكذلك تحصيل تعريفه عوائد الذبيح (٨٢) .

ومع ذلك فقد تميزت تلك الفترة كسابقتها بالاعفاءات الضرائبية للعاجزين من دفعها ، وبين ذلك الإرادة العلية الصادرة بالفاء ضرائب الحرف على أرباب بعض الحرف كالتقوجية (٨٣) .

(٧٩) معية سنية ، دفتر رقم ١٨٥١ أوامر ، أمر كريم رقم ١١٥ في ٢٦ يولية سنة ١٩٥٩ ، ص ١٤٣ ، الى ناظر الداخلية .

(٨٠) معية سنية ، دفتر رقم ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ٨٤ في ٢٧ يولية سنة ١٨٥٩ ، ص ١٥٤ ، الى ناظر الداخلية ،

(٨١) الوقائع المصرية ، عدد ٢ ، ١٩٠٧/١/٥ ، ص ٢٩ ، بلدية الاسكندرية ، قرار رئيس القومسيون البلدى (مصطفى العبادى) .

(٨٢) نفسه ، عدد ١٨ ، ١٩١٤/١٢/١١ ، ص ١٨ ، قرار لنظارة الداخلية في ١٩١٤/٢/٥ .

(٨٣) معية سنية تركى ، محفظة ٧ ، ملف ١٥٣ ب ١٤٢/٣ ج ١ ، ص ٢٦٥ ، افادة من محمد شاكى محافظ الاسكندرية رقم ٣٦٢ في ١٢ اكتوبر سنة ١٨٥٤ ، الى كاتب ديوان خديوى .

كما كان يعفى من الضريبة من كانت أدوات إنتاجه عاطلة ، بل كانت ترد اليه اذا ثبت أنها أخذت منه وهى عاطلة ، مثلما حدث فى حالة عطل معصرة عبد الله حسين (من المنيا) ، حيث رد اليه ما تحصل منه من ضريبتها (٨٤) .

ومن الواضح ايضا فى تلك الفترة أن عملية إعفاء بعض الحرفيين كانت لا تتم للطائفة على مستوى أقاليم مصر ، بل كانت تتم لكل اقليم على حدة ، كالتجاوز عن الفرضة التى تحصل من اصحاب الحرف الصغيرة كالحاتونية والحدادين ، والطبالين والمداحين وغيرهم بالدقهلية رحمة بهم (٨٥) كذلك صدر أمر الى مدير قنا واسنا بعدم ربط ويركو على أبواب الكارات بنواحي حلفا ، رحمة بهم (٨٦) وايضا صدور أمر بالفاء ضرائب أنوال القطن بمديرية اسنا (٨٧) وكذا عدم ربط الويركو على حرفتى التوفكجية والتنداقجية ، لاضمحلال حال صناعتهم (٨٨) .

ثم صدر امر فى عام ١٨٦٣ الى نظارة المالية ، مؤكدا أن اتجاه أفكار ولى النعم نحو حدوث الرفاهية ونمو المشغولات

-
- (٨٤) معية سنية ، دفتر ١٦١٧ أوامر ، افادة من سعادة الخازن رقم ٩٦ فى ٩ يولية سنة ١٨٥٦ ، ص ١٥١ ، الى مديرية المنيا وبني مزار .
- (٨٥) معية سنية ، دفتر ١٨٨٨ أوامر ، أمر كريم رقم ٢٢ فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٥٦ ، ص ٢٨ ، الى مديرية الدقهلية .
- (٨٦) معية سنية ، دفتر ١٨٦٤ ، أوامر ، أمر كريم رقم ٩ فى ١٧ مارس سنة ١٨٦٠ ، ص ١٨ ، الى مديرية قنا واسنا .
- (٨٧) معية سنية ، دفتر ١٨٩٨ أوامر ، أمر كريم رقم ٣٥ فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٦١ ، ص ١٥٣ ، الى محافظ مصر .
- (٨٨) معية سنية ، دفتر ١٩٠٢ أوامر ، أمر كريم رقم ٩٩ فى ٢٢ يولية سنة ١٨٦٣ ، ص ٨٩ ، الى ديوان المالية .

والمصنوعات ، وسهولة الأخذ والعطاء ، ولذا أبطل عوائد تمغة الأقمشة وكذلك النحاس والحصر والجلود ، الجارى أخذ عوايد عليها بالمحروسة ، وكافة البنادر والأقاليم ، « لما يترتب على ذلك من اتساع ادارة المشغولات وكثرة الأخذ والعطاء فيها » المؤدى الى تحسين حال أرباب تلك الصناعة (٨٩) .

فقد صدرت في تلك الفترة كثير من قرارات الاعفاء الضريبى لطوائف الحرف ، لضيق الحال وضعف تكسبهم ورحمة بهم ، وأخيرا تشجيعا لهم ، حيث كان ذلك يعنى المساعدة لاستمرار بقاء تلك الحرف والتخفيف عنها بمنطق ذلك العصر ، فلم يكن قد وجد الدعم بعد ، وانما كان السائد هو حرية الاقتصاد مع حماية الصناعة عن طريق الرسوم الجمركية .

ومع تلك الاعفاءات فانها واقميا لا تعنى تحرر الحرفيين من الضرائب التى كانت متعددة التسميات في تلك الفترة ، مما يثبت من جهة أخرى ثقلها عليهم وانهم عجزوا عن دفعها ، فبالرغم من ذلك الأمر القاضى بعدم أخذ عوائد على المشغولات (٩٠) ، فقد ظلت الأنواع الأخرى للضرائب مفروضة على الحرف ، ويتضح ذلك من مكاتبات المالية الى ديوان المعاونة ، اذ تبين انه ما يزال أخذ عوائد تمغة على مشغولات الخوص برشيد ، وان الخواصة بها متضررون من ذلك اعتمادا على رفع عوائد التمغة (٩١) .

(٨٩) ٧٨٩ معية سنبة ، دفتر ١٩٠٢ أوامر عربى ، أمر كريم رقم ١١٩ قى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٢ ، الى نظارة المالية .
(٩٠) معية سنبة ، دفتر ١٩١١ أوامر ، أمر كريم رقم ١١٠ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٤٦ ، الى المالية .
(٩١) معية سنبة ، دفتر ١٩١١ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢٥ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٤٢ .

وعندما علم ولى النعم بذلك من ديوان المعاونة ، أصدر
أرادته التى جاء بها « أنه من حيث صدور أمرنا بالتجاوز عن
عوائد التمتع بكافة الجهات ، وتمغة الخوص ما خرجت عن كونها
مماثلة لما سبق التجاوز عنه ولذلك سمحت مكارمنا بمعاونة
هذه الجهة أيضا من تلك العوائد وصرف النظر عن تحصيلها
بالكلية » (٩٢) مما يبين دور البيروقراطية المعرقل لمصالح الجماهير ،
ويوضح أنها كانت تحتاج فى كل خطوة تخطوها إلى توجيهات
ولى النعم وأرادته .

واستمرت الدولة فى سياستها الضرائبية تلك ازاء الحرفيين ،
حتى أعدت فى عام ١٨٩٠ مشروعا بفرض ضريبة الباتنتا على
المهن والصناعات ، وأقرت بالفعل الدول المنوط بها ذلك المشروع ،
وصدر به أمر عال فى مارس عام ١٨٩١ ، ولكن عاد الأجانب
واعترضوا عليه بشدة ، مما أدى الى الغائه فى عام ١٨٩٢ ،
وقبل أن يتم عام على مولده (٩٢) مما يوضح دور الأجانب وخاصة
انجلترا ، وسيطرتهم على مقادير الأمور بمصر ، حتى الحرب
العالية الأولى وما تلاها بشكل جعلهم والضرائب عبئا على حرف
مصر وحرفيها ، وجعلهم يتوارون قبيل تلك الحرب التى
ذابوا فيها .

فقد رأينا بعض الحرفيين يتجهون الى الصناعة الحديثة ،
سواء أكان ذلك بدافع من أنفسهم أم من الدولة ، وقد عمل بعض

(٩٢) نفسه ، حيث أصدره الى المالية لتعمل بذلك .

(٩٣) محمد زكى عبد المتعال ، الضرائب التى كانت مفروضة قبل العام
الامتيازات ، شركة شل لمصر ليمتد ، مجموعة المحاضرات العامة التى أقيمت
خلال عام ١٩٥٧ ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٢٨ .

من هؤلاء بعد تعلمهم الحرف الحديثة في المشاريع الأوروبية ، مما يوضح كيفية تحول بعض الحرفيين المصريين الى عمال اجراء عند ارباب الصناعة الجدد ، الذين حملوا معهم حلم تصفية المشاريع الصغيرة بهدف استيعاب عمالها وفتح السوق كاملة امامهم ، مما يؤكد ان حكومات ما بعد محمد علي ، قد اتجهت نحو التخلي على العمل الانتاج ، نتيجة لضرب سياسة الاحتكار ، وسيادة مناخ الاقتصاد الحر بالتالي .

اما عن تنظيمات الدولة تجاه حرفييها فبالاضافة على سيرها على اسلوب محمد علي قبل الحرفيين العاملين عنده ، كانت تحول المشروع والحرفيين الى ما يربحها ، اما من حيث تنظيماتهم المالية في تلك الفترة فقد وضع فيها نواح انسانية واجتماعية جديدة ، كصرف اجور عن فترة وجود الحرفي بالمستشفى او تعيين ابن محل والده ... الخ .

كما كان من تلك النظم الجديدة عزل بعض الحرفيين لشيخوخهم لعدم رضائهم عنهم وهو تطور جديد لم يكن من قبل ، مما جعل من تلك الفترة ، فترة متميزة عن سابقتها بسيطرة الدولة على الطوائف بلوائح وقرارات ، وليس كما كان الحال في الفترة السابقة ، بشكل جعل للطوائف في تلك الفترة شكلا ومضمونا آخرين غير ما عرفت به .

الفصل الثامن

**البناء الطائفي في فترة ما بعد محمد علي
وحتى الحرب العالمية الأولى**

شروط اختيار المشايخ :

يبدو أن معيار اختيار شيخ الطائفة هنا لم يختلف كثيرا عن الفترة الأولى ، ويوضح ذلك أنه عندما توفي شيخ طائفة الصيارف المالية ، رسا الحال بها على تعيين السيد بدوى غانم صراف الرزنامة ، برضاء عمد الطائفة وشهادتهم فيه بأنه حميد السوابق وذو لياقة لذلك ، وكونهم ضمنوه ضمان حضور وغروم ، وتعهد بمهام هذه الوظيفة مع وظيفة صرافية الرزنامة ، والتمس أن يترتب له ماهية كافية لمعاشه (١) وكانت الماهية للسيد بدوى خمسمائة قرش ، وبالنسبة لما تعهده بأداء الوظيفتين معا ، استصوبت المالية أن يرتب له ماهية شهرية ألف قرش ، ووافق على ذلك ولي النعم (٢) .

ويتبين من تلك الشروط ، الخطوات التي أصبح يمر بها الحرفي ليكون شيخا بالحكومة على حين كان في الفترة السابقة يعين بترشيح من شيخ الحرفة العام مباشرة ، مما يوضح أن عمد

- (١) معية سنبة ، دفتر ١٩١١ أوامر ، أمر كريم رقم ١١٦ في ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٣٩ ، الى المالية .
(٢) نفسه .

الطوائف فد أصبح لهم دور جديد لم يكن لهم في السابق ، اُضاف الى مركزهم قوة على حساب مشايخ الطوائف .

ومما يوضح ضعف هبة مشايخ الطوائف سلسلة المواقف التالية : ففي ديسمبر ١٨٧٣ صدر امر الى محافظة مصر بتعيين احمد راجع بوظيفة شيخ طائفة المعلمين البنائين بالمحروسة ، بدلا عن والده المتوفى (٢) مما يعنى مراعاة تقاليد الحرف وعاداتها .

الا انه بوفاة ذلك الرجل في عام ١٨٧٦ حدثت خلخلة بين قيادات الطائفة على من يخلفه وارتفع صداها الى المعية ، من خلال عرضحالين رفعا من معلمين بنائين اورد اولهما التضرر من عدم تعيين من يرغبونه ، وهو المدعو منصور الشرفاوى رئيسا على الطائفة بعد وفاة رئيسها احمد راجع ، والتمس اما تعيين منصور المذكور ، او تعيين خليل ابن المتوفى أو خلفه ، ما عدا محمد على الذى كان وكيلا للطائفة ، اما العرضحال الثانى فممن حسن السبكي احمد معلمى البنائين ، ويلتمس فيه الحاقه بالرئاسة (٤) .

ولما كان ابن المتوفى يبلغ عمره خمسا وعشرين سنة ، ومقدم العرض الاول يرغب تعيينه رئيسا على الطائفة ، استفسرت المعية من محافظة مصر عن : هل باقى الطائفة راضون به ، وهل فيه اهلية لذلك ام لا ، ولذا اوجبت استحضارهم وأخذ اقوالهم في

(٢) معية سنية ، دفتر ١٩٥١ أوامر ، امر كريم رقم ١٢ فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٣ ، ص ٤ ، الى محافظة مصر .

(٤) معية سنية عربى ، دفتر رقم ٧ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٩ فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٦ ، ص ١٦٢ ، الى محافظة مصر .

ذلك الموضوع (٥) ثم طلبت بعد ذلك من المحافظة افادتها بما يتضح
ليجري اللازم (٦) .

واعقب ذلك تقديم جملة من معلمى الطائفة لعرضحال آخر ،
رغبوا فيه تعيين ابن المتوفى لرئاسة الطائفة ، لأجل فتح بيت المتوفى
وعماره ، على أن يتعين معه شخص يدعى أحمد عبد الخالق من
عمد الطائفة الذى هو وصى على عائلة المتوفى لحين تمرس ابن
المتوفى على أصول وقوانين الطائفة (٧) .

ومن تلك الافادة تتضح عدة حقائق : اولها أن رجال الطائفة
أو معلميها وهم كبارها ، أصبحوا يلجئون الى الدولة لحل مثل
تلك المسائل ، التى كانوا يحلون لها سابقا وفقا لتقاليدهم ، وربما
يرجع ذلك الى تسليمهم بدور الدولة المتجه لتنظيمهم ، وانها
الجهة التى لها حسم الأمر فى النهاية ، ولذا لجأوا اليها بالتقرب
بالعرضحالات ... الخ .

والحقيقة الثانية ان عدم ترشيحهم لوكيل الطائفة يوضح
عدم رضائهم عنه ، كما يوضح عدم استطاعتهم رفعه من تلك
الوكالة ، أما الحقيقة الثالثة فتوضح أنه مازالت هناك بعض
التقاليد موجودة ، وأهمها المطالبة بتعيين ابن الرئيس رئيسا ،
لأسباب انسانية مع تعيين أحد عمد الطائفة معاونًا وموجهًا له
لحين تمرسه فى العمل وارتقائه الطائفة ، وكذلك تعيين نفس الرجل

(٥) نفسه .

(٦) نفسه .

(٧) نفسه ، مما يوضح أن عمدة الطائفة كان أشبه بنائب أو وكيل
فيها .

وصياً على الأسرة ، مما يوضح ان الدور الاجتماعى للطوائف كان ما يزال موجوداً ويشددة ، متمثلاً فى ذلك الموقف مع وجود التدخل الحكومى ، الذى وضع فى الحرف عامة وبعضها خاصة .

ومن الحرف الخاصة التى عنت بها الدولة وتدخلت فيها تدخلاً مباشراً حرفة اصلاح البنادق ، وطائفة القباينة ، وطائفة الكيالين ، وطائفة الحمامية ... الخ ، وهى تدخلات لاشك انها قد اثرت على بناء تلك الطوائف وهياكلها ، بما ادخلته عليها من تغيير لتتوافق مع اوامرها وقراراتها .

فبالنسبة لحرفة اصلاح البنادق : لا ندرى ما سر اهتمام الحكومة بتلك الحرفة فى خمسينات القرن التاسع عشر ، ثم تراجعها عن ذلك فى ستينات وذلك القرن ايضا ، بالرغم من وجاهة تعليل ذلك التراجع من طرف الحكومة .

فقد سنت لها لائحة قررت فيها بان دكان صانع الكرنافات (القطع الخشبية بالبندقية) يكون فى المدن (٨) ولذا قام بعض المديرين والمحافظين بتفنيذ ذلك ، ومنهم مصطفى عزمى مدير اسيوط وجرجا ، وذلك باخذ الآلات الصناعية من هؤلاء الحرفيين لاقامتهم بالمدن ، ومنهم الحاج آدم الاشقودره لى صانع الكرنافات المقيم بملوى تنفيذاً للائحة ، التى يتحتم طبقاً لها ان يكون دكان صانع الكرنافات فى اسيوط وفى جرجا (٩) .

(٨) ممية سنية تركى ، محفظة ٦ ، ملف ١٨٣ - ١٢٠/٣ ج ١ ، خطاب من مصطفى عزمى مدير اسيوط وجرجا رقم ١٣٩ فى ٦ مايو سنة ١٨٥٦ ، ص ٢٨ ، الى كاتب الديوان الخديوى رقم ١٣٩ .

(٩) نفسه

كما عرض خورشيد محافظ رشيد في رسالة له الى المعية ،
انه تلقى الارادة السنية المؤرخة في ١٢ يوليو من عام ١٨٥٦ ،
وتحمل رقم ١١٥ وتقضى باحصاء عدد صناعات البنادق الموجودين
بالاسكندرية ، ومساعدتهم بالمال واجابة مطالبهم تشجيعا لهم في
ترقية هذه الصناعة وانتشارها بين الاهالي ، كما هو المرغوب
لدى الجناب العالي (١٠) وموضحا انه امثالا للأمر قد استدعى
شيخهم وافهمه فحوى الارادة ، فوعد الشيخ بانه سيعمل على
ترقيتها وبعرض مطالبهم ، كما بين الشيخ ان عدد من يشتغلون
بهذه الصناعة عشرون صانعا في خمسة عشر حانوتا (١١) .

وبذلك يتضح ان الحكومة في بعض الاحيان كانت تلجأ
لشايخ الطوائف في محاولة منها لترقية بعض الصناعات الهامة ،
وانها كانت تمد يد المساعدة للحرفيين في الحرف التي تريد ترقيتها
او التي تهملها كي تنتشر بين الاهالي ، وقد أكد ذلك امر كريم
عام الى ضبطية مصر والاسكندرية حيث أوضح ان الهدف من
ذلك هو الإبقاء على الحرفيين في تلك الحرفة ، كي لا تختفي تلك
الصفة (١٢) .

(١٠) معية سنية تركي ، محفظة ١٤ ، ملف ١٧٣ - ١٧٢/١ ج ٢ ، من
خورشيد محافظ رشيد رقم ٤١٢ ، في ١٢ أغسطس سنة ١٨٥٦ ، ص ١٤٠ ،
الى المعية ، وقد وصلت تلك الارادة كل الاقاليم ، وقد أوضح معظم المديرين
ان ليس لديهم من يصنع البنادق ، بل هناك من يصلحها فقط ، راجع منهم :
معية سنية تركي ، محفظة ١٤ ، ملف ١٧٣ - ١٧٢/١ ج ٢ من مدير الدقيلية
رقم ٣٤٧ في ١٢ يولية سنة ١٨٥٦ ، ص ١٥ ، الى المعية .

(١١) نفسه .

(١٢) معية سنية ، دفتر ١٨٨٦ أوامر ، لمر قم ١٠٢ و ١٠٣ في
١٨ يولية سنة ١٨٥٧ ، ص ٧٧ .

وقد أدى ذلك الى انتشارها بالقرى بالإضافة الى المدن ، مما حدا بصدر امر كريم آخر بعد حوالى عشر سنوات ، فى يناير من عام ١٨٦٦ الى ناظر الداخلية ، أمره فيه بانه ما دامت الأسلحة قد اخذت من الأهالى ، فليس ثمة حاجة لابقاء (القونداقجية) مصلحى البنادق ، اذ أن فى ابقائهم خطر رجوع الأسلحة الى الأيدى ، ولذا يمنع بتاتا بقاءهم فى القرى ، ومع ذلك لا بأس من وجود عدد معين منهم فى مراكز المديرىات والبنادر الشهيرة (١٢) ثم طلب منه أن يعرض عليه مقدار عدد أصحاب هذه الحرفة لاجراء اللازم (١٤) .

ومن الحرف الأخرى التى تدخلت فيها الدولة حرفة القبانة ، ويوضح ذلك فحص مأمور ضبطية مصر للشكوى المقدمة ضد شيخ القبانين من ثلاثة عشر قبانيا ، أوضحوا فيها أن انتخاب طائفة القبانين وربطها بكفالة لاستخدامهم بالخدمات الميرية ، كانت تجرى بمعرفة شيخ تلك الطائفة ، وأن هذا الشيخ لا يعول عليه كثيرا لعدم مقدرته ، ولذا طالبوا بانتخاب أربعة عمد من القبانين يكونون متفقين ومتحدين مع الشيخ ، ولكنه رأى ان يعين لكل ثمن من ائمان القاهرة قبانين بشياخة أحد الشيوخ ، بحيث يكون لكل ثمن قبانين وشيخ ليستخدموا عند اللزوم بالمناوبة (١٥) .

(١٢) معية سنية تركى ، دفتر ٥٥٧ اوامر ، امر رقم ٤٨ فى ٣ يناير سنة ١٨٦٦ ، ص ١٩ .

(١٤) نفسه .

(١٥) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، افادة من المعية السنية رقم ٢ ، عرض فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ١٧١ ، الى محافظ مصر .

مما يبين سعى افراد الطائفة للدولة لحل مشاكلهم مع شيخها ، عندما يتعذر عليهم حلها معه ، وربما كان ذلك سببا من اسباب تدخل الدولة في شئونها . فلضبط اجر الوزن والضريبة صدر امر عال في ١٨ سبتمبر بالتصريح للقبائين بوزن جميع الاصناف من قطن وخلافه ، ودرج ذلك بدفاترهم ، على أن يكون نصف أجرة الوزن للميرى والنصف الآخر لهم (١٦) مما يوضح سيطرة الدولة على شئون الطائفة ماليا .

وتبع ذلك اصدار امر عال الى الداخلية بالموافقة على قرار المجلس الخصوصى رقم ١١٤ في ٢١٦ سبتمبر من عام ١٨٧١ ، والقاضى بانهاء وظائف القبانة بالحروسة وبولاق ومصر القديمة (١٧) وبذلك لم يعد هناك قبانة بوظائف الدولة في المحروسة .

وبصفة عامة فقد اصبح الحرفيون في تلك الفترة التى بين ايدينا تابعين لنظارة الداخلية من جهة النظام ، ولنظارة المالية من جهة الضرائب وخلافه ، وان كانت للمجلس الخصوصى الهيمنة عليها ، لاعطاء قراراتها حق الصلاحية ، ويتضح ذلك من افادة الداخلية والمالية الى المجلس الخصوصى ، حول موافقتها على تقرير وعرضحال قطب دويدار وكيل القبانية بالاسكندرية ، بخصوص ترتيب توليه الطائفة ، ورفع الأمر له لاتخاذ اللازم (١٨) .

(١٦) معية سنية عربى ، دفتر ٣٢ ج ١ امر عال رقم ١ ، مسلسل الوثيقة رقم ٤٩ في ١٨ سنة ١٨٦٦ ، ص ٣٤ ، الى مفتش الاقاليم .

(١٧) معية سنية عربى ، دفتر ٣٢ ج ١ ، امر عال رقم ١٧٨ مسلسل الوثيقة ١٦٨ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧١ ، ص ١٧٢ .

(١٨) مجلس خصوص تركى ، دفتر ١٩٥٤ ، افادة من الداخلية رقم ٧٨ عرضحالات في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٧٢ ، ص ١١ ، الى المجلس الخصوصى .

ومما يوضح دور الدولة في ميوعة النظام الطائفي تدخلها المستمر والمباشر ، حيث جعلت من ذلك الجسد المحدد الملامح جسدا مترهلا ، وذلك بتغذيته بعناصر غير حرفية في اساسها اى لم تمر بخط الحرف كصبي فعريف ... الخ ، ويشهد على ذلك فرضها على من يريد الاشتغال بمهنة قباني ، أن يقدم شهادة - وفي ذلك مجال للمجاملة وشراء الذمم - بامضاء جمهور قبانية الجهة الموجود بها ، تشهد له : بعفته وبمعرفته وأهليته ، واستعداده لتلك الصناعة ، لكى تعطيه رخصة (١٩) بموجبها يمكنه أن يزاوّل تلك المهنة ، وفي مقابل ذلك يدفع للحكومة رسما سنويا من مائتين وخمسين قرشا الى ألف قرش ، حسب موقع الجهة وإيرادها ، ومن يشتغل بدون رخصة يعاقب قانونا (٢٠) .

وبذلك يتضح مدى التدخل الحكومى باخضاع الطوائف لها ، فبعد أن كان شيخ الطائفة هو الذى يمنح حق العضوية في الطائفة سلبت منه تلك الصفة ، وأعطيت تلك التزكية الى جمهور الحرفة ، مما سلب الهيكل الطائفي برئاسة الشيخ ، أهم خصائصه وحقوقه في تحديد حجم العمالة ، بل جعل منها هيكلا حرفيا ضحلا غير منتم الى عادات وتقاليد واحدة كما كان الحال في السابق ، فبعد أن كانت الحرفة تجتمع وتنفض بقرار شيخها ، أصبح ذلك كما تريد الحكومة التى حلت في أحوال كثيرة محله .

(١٩) مجلس خصومى ، دفتر ٧٣ ، قرار المجلس الخصومى رقم ٢٧ في ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٢ ، ص ٢٥ ، الى المية ، وكانت تلك الرخصة تخرج من المحافظة أو للدبرية التابع لها ، القباني ، راجع : مية سنية عربى ؛ دفتر ٢٢ ، مسلسل الوليقة ٤٥ ، ص ٢٨ .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل ان نفس القرار كلف وزارة المالية بوضع لائحة تضمن سر هذه الطائفة على احسن وجه ، وكذلك كلفها بضبط ايراداتها (٢١) وبذلك وضعت تلك الطائفة ، كغالبية الطوائف الأخرى ، وان تفاوتت الفترات الزمنية تحت سلطة الدولة المباشرة ، وبدا تاهت قيادات الطوائف وانزوت الى الظل ، وضاعت تبعا لذلك خطورة الكيلن الطائفي .

وربما يساعد على اظهار البناء الطائفي وكشف مقوماته في تلك الفترة تناول هيكل آخر من هياكل تلك الحرف وهي طائفة الكيالين ، التي امتدت اليها هي الأخرى يد الدولة ، وربما كان ذلك بدافع التجديد والتحديث وان أتى بنتائج عكسية على ذلك البناء .

ففي مايو من عام ١٨٧٤ صدر قرار المجلس الخصوصي بعمل رخص للكيالين والشبالين الموجودين بالدائرة البلدية بمصر ، وقد جعلت رسوم رخص الكيالين وفقا لذلك القرار على ثلاث درجات : الأولى ٥٠ قرشا والثانية ١٠٠ قرش والثالثة ١٥٠ قرشا (٢٢) على حين جعلت رسوم رخص الشبالين على درجتين ، أولاهما تعطى بموجب القرار والثانية ٥٠ قرشا (٢٣) .

كما طلبت المديرية معرفة عدد كياليها ، ومن ذلك مطالبة مديرية الشرقية ديوان المالية ، بارسال كشف ببيان عدد كيالي

(٢١) نفسه .

(٢٢) مجلس خصوصي ، دفتر ٢٤ ، قرار من المجلس الخصوصي رقم ١٤ في ٢٣ مايو سنة ١٨٧٤ ، ص ٢٨ ، الى مأمودية الدائرة البلدية بمصر .

(٢٣) نفسه .

الغلال الموجودين بها ، ومقدار اليركو المقيد على كل منهم في السنة (٢٤) لاعطاء رخص تامة لهم كالقباينة (٢٥) بناء على طلب مدير المديرية (٢٦) .

مما يوضح ان المديرية والمحافظات ، هي التي كانت تطلب ذلك بوصفه جزءا من تنظيم الحرف والسيطرة عليها ، بدلا من بقائها تحت سيطرة الشيخ - وهو ما كان يعد ضد سيطرة المحليات أو الدولة عليها - خاصة وقد امتدت الطرق وانتشرت المواصلات ، ولم يعد هناك ما يمنع من تلك السيطرة ، واخضاع تلك الحرف لسلطان الدولة ومراقبتها بالكامل ، وبالفعل ووفق على اعطاء رخص للكيالين الموجودين بمديرية الشرقية بعد اخذ الشهادات والضمانات اللازمة عليهم ، كالذي عمل مع طائفة القباينة (٢٧) .

وبتوالى اعطاء تلك الرخص ، وعمل اللوائح الحرفية ، وضعت لها نظم جديدة مسجلة ، عكس التقاليد والأعراف الموروثة وغير المسجلة ، التي كانت تضعف أمام شيخ الطائفة اما في الفترة التي بين أيدينا والتي تميزت بتلك الرخص واللوائح ، فيمكن على أساسها محاسبة أي حرفي أمام الحكومة حتى ولو كان شيخ الحرفة ، الذي كان في الماضي مصدر تشريع وافتاء الحرفة ، وبذا دخلوا نسيج المجتمع بعد أن كانوا جزرا منعزلة لها من تلك التقاليد والعادات ما كان يتعارض مع النظم الحديثة .

(٢٤) مجلس خصوصى ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصى رقم ٣٨٧ ق ١٤ يولية سنة ١٨٧٤ ، ص ١٠٨ ، الى ديوان المالية .

(٢٥) مجلس خصوصى ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصى رقم ٤٥١ ق ١١ يولية سنة ١٨٧٤ ، ص ١٦٤ ، الى ديوان المالية .

(٢٦) نفسه .

(٢٧) نفسه .

ويؤكد ذلك طلب المعية السنية من الضبطية التأكيد على شيخ طائفة الحمامجية ، بأن يجرى معاملة أفراد طائفته ، بموجب اللائحة - المنصوصة اليهم - لعدم وقوع أى تظلم من رجال الطائفة (٢٨) .

ومما يدل على أن تدخلهم في البناء الطائفي أو الهيكل العام للحرف كان لآحداث التغييرات المشار إليها ، عدم تدخلهم في العملية الانتاجية للحرفيين ، ويشهد على ذلك الحادث التالي ، والنتائج عن شدة الحرارة بالحمامات ، بشكل أدى الى وفاة الكثيرين أثناء وجودهم فيها (٢٩) مما دعا الى عمل ترتيب خاص بمعرفة حكيمباش الضبطية لازالة هذه الحرارة بالتدريج ، ووضع ميزان للحرارة في كل حمام ، وأعلن بذلك أصحاب الحمامات ، الذين نفذوه بالفعل (٣٠) .

ثم تظلم الحمامية من ذلك الحل وتلك الاصول الجديدة التي طرأت عليهم ، في عريضة رفعوها الى المعية السنية ، موضحين فيها أن حرارة الحمامات على ما هي عليه من قديم الزمن ، ومبينين

(٢٨) معية سنية عربى ، دفتر ٥٣٣ ، اقادة من المعية السنية رقم ٢٢ في ٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٣٦ ، الى ضبطية مصر .

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، اقادة من المعية السنية رقم ٢٢ في ٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٣٦ ، ضبطية مصر .

(٣٠) نفسه ، وقد كان مجلس الصحة منذ ثمانينات القرن التاسع عشر ، لا يمكن أحدا من فتح دكان مزين الا بعد امتحانه بحضور شيخ الطائفة أو ان نجح وخص له باذن من المجلس ، يوضح فيه الصنعة المصرح بها من انواع الجراحة الصغيرة ، مقابل أن يدفع رسما قدره عشرة قروش صاغ ، راجع : على مبارك المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

أن في تنزيلها توقيفا لحركتهم وكسادا لعملهم (٢١) ولذا أمرت المعية السنية ضبطية مصر بوجوب صرف النظر عن هذه الأصول الجديدة ، وترك تلك الحمامات على أصولها القديمة ، والقاعدة المألوفة في البلدة (٢٢) مما يوضح عدم تدخلهم في الانتاج ، حتى في مثل تلك الأمور الخطيرة والشديدة الحساسية والمربطة بصحة المواطنين ، بل وبموتهم .

وبصفة عامة فقد كانت القاعدة العريضة من سكان المدينة المصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، تتكون من الحرفيين وصغار التجار ، فكان أكثر أهل قنا من أرباب الحرف ، ولكل طائفة بالطبع شيخ كما هو الحال في القاهرة ، التي بلغ عدد حرفييها الموجودين بالطوائف ٦٣٤٨٧ شخصا من مجموع سكانها البالغ ٣٧٤٨٣٨ شخصا ، فمنهم ١٩٨ طائفة ، على حين بلغ عدد الحرفيين بالاسكندرية في تلك الفترة خمس عدد سكانها ، حيث بلغ عددهم ٥١.٥٨ شخصا ، وقد سكنوا القرى الأربع المجاورة للاسكندرية أما في مدن أسيوط ودشنا واخميم ، فان غالبية حرفييهم كانوا من الأقباط (٢٣) .

وفي ٣ مايو سنة ١٨٨٢ بلغ عدد طوائف المحروسة مائة وثمانى وتسعين طائفة أصحاب حرف وصنائع متنوعة وبلغ عدد الشغالة بتلك الحرف والصنائع ثلاثة وستين ألفا وأربعمئة وثمانين شخصا (٢٤) الا أنه على أيا حال يسجل تراجعاً في عدد الحرفيين ، بدلا من أن يظل عددهم كما هو أو يزداد .

(٢١) نفسه .

(٢٢) نفسه .

(٢٣) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٤٦ - ص ٤٧ .

(٢٤) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ - ص ٢٤٨ .

ورغم انخفاض عدد الحرفيين هذا فقد ظل عدد الطوائف كما هو ، بمعنى أنه لم تتوافر طوائف أو حتى طائفة بالكامل ، بل ان ذلك الانخفاض كان على مستوى الطوائف عامة وليس على حساب طائفة بعينها ، وقد كان عدد اشخاص كل طائفة من الطوائف الحرفية الهامة في عام ١٨٨٢ كما يلي :

٢٠٨ غرابلية ، ٥٠ نجارين طواحين ، ٢٥ نجارين سواني ، ١٨١ نجارين مراكب ، ١٦١٥ نجارين منازل ، ٨٦ نجارين عربات ، ١٠٥٣ جزارين ، ١٥٠ دقاقين بن وعطريات : ٥٨٥ قزازين ، ١٧٣٩ حمارة ، ٨٣٦ مزينين ، ٤٩١ منجدين ، ١٢٣١ خياطين مصريين ، ٣٤ خياطين اروام ، ٤٤٤ عقاديين ، ١٧٢ بلغائية واسكافية ، ٦٨٩ نحائين حجر ، ١٦١٠ بنائين ، ٢٨ صناع كراسي من الاروام ، ٣٣٧ صناع كراسي اقباط ويهود ، ٢٦٢ نشارين ، ١١٧٦ حرمانية ، ٣٤٥ ، حصرية ، ٥١٣ مدايقية ، ٣٥٥ نقاشين ، ٥١٣ سروجية ، ٢٨٣ جزمجية ، ٣٢٤ قلاطية ، ٧٨٢ خبازين ، ٩٦٥ صباغين ، ٣٢٦ مبلطين ، ٢٣٠ مرخمين ، ٥٨٩ طحائين ، ٧٩٢ حدادين وبرادين ، ٥٨٩ مبيضين حيطان ، ٢٤٧ مبيضين نحاس ، ٧٢ خيمية ، ١٧ حزازين صيني ، ٩٨ صناديقية ، ١٤٠ مناخية ، ٢٥ سباكين رصاص ، ٨٦ طبالين وزمارين ، ٢٦٨ سمكرية ، ٣٩ حكاكين اختام ، ١٥ صدفجية ، ٩٨ خراطين (٣٥) .

ويتبين من ذلك ان عدد الحرف الهامة التي تقوم عليها الصناعات الحديثة بسيط ، فقد كان عدد الخراطين ٩٨ ، على

حين كان عدد الحمامة ١٧٣٩ ، والمزينين ٨٣٦ ، كما بلغ عدد سباكى الرصاص ٢٥ ، بينما بلغ عدد الصرمانية ١١٧٦ ، والبلغاتية والاسكافية ١٧٢ ، مما يبين ضعف الهيكل والبناء الطائفي الصناعي ، الذى كان من المقروض أنه سيواجه المنافسة الأجنبية والصنوعات الأوروبية ، ولذا انهار ذلك البناء الهمش أمام الطلائع الأولى لها .



مهام المشايخ :

أما عن مهام المشايخ داخل ذلك البناء فمن الواضح أن مهامهم قد بدأت تنقلص منذ فترة محمد على ، ثم زاد تقلصها فى الفترة التى بين أيدينا ، ففى عهد اسماعيل الغيت وظيفة جمع الضرائب من أفراد الطائفة وتوريدها للدولة ، وكانت هذه الوظيفة من الوظائف الهامة للشيخ ، اذ كانت وسيلة متاحة لهم لأخذ جزء من هذه الضرائب ، واخذ مبالغ اضافية من أبناء الطائفة (٣٦) .

ومع ذلك فقد ظلت لهم بعض المهام ، التى منها توريد العمالة للدولة ، مثلما طلبت من شيخ العتالين ارسال عشرة عتالين ، نظرا لعدم توفرهم بالترسانة (٣٧) وكذلك تنفيذ تكليفات الحكومة

(٣٦) امين عز الدين ، الطبقة العاملة من نشأتها الى ١٩١٩ ، ص ٣٦ - ص ٣٧ .

(٣٧) ممية سنية عربى ، دفتر ٩٧ ج ٢ ، كتاب من المعية السنية رقم ٢٦٢ ق ١٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ ، ص ٣٦٢ ، الى المدارس .

لهم ، لأنه اذا كانت حروب محمد على قد استلزمت جانباً كبيراً من الحرفيين ، فان المنشآت العديدة في الفترة التي بين أيدينا كالقناطر والسكك الحديدية ... الخ ، قد استلزمت الكثير منهم أيضاً .

ومن تلك التنفيذات والتكليفات الحكومية ، تكليفها لشيخ الحرية باحضار عشرين نفراً ، وارسالهم الى مفتش الغابريقات ، لتشغيل الأحزمة الحرية المطلوبة للجهادية (٢٨) وكذلك تكليف مشايخ طوائف العمال بالاسكندرية باحضار عاملين ، أحدهما بناء والآخر مبيض (٢٩) وكذا التنبيه على شيخ النجارين باحضار نجارين وارسالهم الى ديوان الأبنية (٤٠) وأمر شيخ النشارين بأن يرافق اثني عشر نفراً نشأوا للازمين للقناطر الخيرية (٤١) وجمع شيالي الاسكندرية وعتاليها وحماريها ، لاستخدامهم باليومية في تصليح طرق الاسكندرية (٤٢) .

وبالإضافة الى ذلك كان من مهام مشايخ الطوائف وعمدهم

(٢٨) معية سنية عربى ، دفتر ٤٤ ، اقادة من المعية السنية رقم ٤٠٢ في ٢٦ مايو سنة ١٨٥٠ ، ص ٦٩٢ ، الى الضبطية .

(٢٩) معية سنية عربى ، دفتر ٤٥ ، أمر المعية السنية رقم ٧٧ في ٢٤ يونية سنة ١٨٥٠ ، ص ٨٧٥ ، الى محافظ الاسكندرية .

(٤٠) معية سنية عربى ، دفتر ٥٨ ، أمر المعية السنية رقم ٢٠ في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٥٠ ، ص ٢٧٩ ، الى الأبنية الأميرية .

(٤١) معية سنية عربى ، دفتر ١٣٧ صادر ، اقادة من المعية السنية رقم ٢٩٦ في ٢٢ ابريل سنة ١٨٥٤ ، ص ٥ ، الى القناطر الخيرية .

(٤٢) معية سنية تركى ، دفتر ٥٥٧ ، أمر كريم رقم ٢٨ في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٥ ، ص ٣٥ ، الى ناظر الداخلية .

الحضور عند عمل جدول يوميات الطوائف العاملة بالحكومة ،
كحضورهم عند عمل يوميات الطوائف المعمارية التي صار ربطها
في عام ١٨٧١ عن مدة ستة شهور (٤٣) ومن الواضح هنا أن سبب
حضورهم الأساسي هو ابداء الرأي والمشاركة في تحديد أجور
الحرفيين بتلك المصالح .

ورغم ذلك فقد كان بعض الحرفيين يتظلم من تلك الأجور
ومنها المقدم من طائفة النشارين بالترسانة ، مدعين أن يومية كل منهم
تسعة قروش صاغ وردا على ذلك ذكر ناظر عموم البحرية
أن تحديد أجورهم لم يكن من جانب الديوان الخديوى ، بل كان
من مشايخهم على حسب مهارة كل منهم في الصنعة ، مما أدى الى
تفاوت الأجرة من خمسة قروش ونصف قرش من العملة الصاغ .

ولم يكن للمشايخ والمخاترة وغيرهم مرتبات ، وإنما كان
تعيشهم من صناعتهم ، ولكل طائفة منهم اصطلاح ، فطائفة
المعمار يأخذ المعلم من صاحب العمارة معلوما يوميا يعرف بالغداء ،
ومن البنائين والفعلة ما يقال له التبع ، وله الغداء أيضا على
من يورد أشياء للعمارة ، ومثل ذلك جار عنه باقى الطوائف ، من
مرخمته ، وتقاشين ، ونحاتين ، ونجارين ، وسباكين
... الخ (٤٤) .

(٤٣) مجلس خصوصى ، دفتر ٧ ، افادة من المجلس الخصوصى
رقم ١٧٣ في ٢ مارس سنة ١٨٧١ ، ص ١٦٩ ، الى ديوان الداخلية .
(٤٤) على مبارك ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٤٩ .

لُومع ذلك ففي معظم الطوائف كان يدفع للشيخ والمختار
فعما ، ممن يريد فتح دكان مبلغ عرف بالقانون ، كان يدفع وفق
الحالة المادية لصاحب المحل ، وعلاوة على ذلك كان الحماية
والزيتون يدفعون مبلغا لشيخ الطائفة عند طلب صناعية من
طرفه (٤٥) .

هزل المشايخ

وقد أدت تلك المسائل والعلاقات بين أفراد الطائفة وشيوخهم
الى توتر العلاقات بينهم ، ولجوء بعض الحرفيين الى الدولة ،
مطالبين في شكاواهم لها بعزل شيخهم ، هذا من جهة ومن جهة
أخرى فقد أدت أيضا علاقة شيخ الحرفة بالدولة وتقصيره في
بعض الأحيان ، الى مطالبتها هي الأخرى بعزله مما جعل من ذلك
المنصب البراق سابقا اداة لتنفيذ سياسة محددة قبل هؤلاء
جميعا ، وعلى أساسها يحاسب كما يحاسب أى حرفى آخر .

وبعد أبرز ما فى ذلك المجال الأمر الصادر من المعية الى
محافظة المحروسة بناء على عريضة بعض الطوائف ، تطلب منها
فيها تعيين شيخ لائق لهم (٤٦) مما يوضح أن التغيير هنا نابع
من الطوائف ومطالبتها بعزل بعض المشايخ أو الرؤساء بدموى
أن يكون لائقا ، وهو شىء ظاهره الرحمة وباطنه الكثير ، وأقله
محاولة اسقاط المشايخ والتخلص منهم ، بمعنى اسقاط الشيخ

(٤٥) نفسه ، ص ٢٥٠ .

(٤٦) معية سنية ، دفتر ١٦١٤ صادر ، أمر من المعية بليون نمرة في

٣ يناير سنة ١٨٥٦ ، ص ١٦٠ .

والرئيس الذى يعجبهم ، وهو ما لا يتوافق مع الأعراف والتقاليد العتيقة :

وربما كان بعض هؤلاء الحرفيين على حق ، فقد كان بعض المشايخ ذا سمعة سيئة ، مثل محمد فرهود شيخ الشيبالين ، الذى طلب أن يحصل منه مبلغ ٢٠٠٠ قرش ، لأنه استقطعه من أجر الشفالة (٤٧) مما يدل على فساد بعض المشايخ وفساد ذمهم .

أما من جهة الدولة فإن بعضهم كان يعزل من شياخته لعدم قيامه بواجبات وظيفته ، وعدم قبوله بالخدمات الأميرية ، وهو ما حدث مع محمد حنفى شيخ دلالى العقارات ، الذى جرد من تلك الشياخة لتلك الأسباب وعين بدلا منه (٤٨) .

ويحسن من حركة العزل تلك ، وعلى الأقل من جهة الحرفيين ، أنها حركة تستهدف التخلص مما تبقى من نفوذ هؤلاء المشايخ وتقاليد الطوائف وعاداتها ، فقد انتشرت فى تلك الفترة عملية ارسال الشكاوى للمعية ، بينما لم تطف تلك الظاهرة بذلك الشكل من قبل ، وفى ذلك ما يدل على سعى أفراد الطوائف للأخذ بالجديد فى النظام ، الذى لم يصحبه تجديد فى أدوات الانتاج وتحديثها ... الخ . بمعنى أن التفرين لم يسيرا معا ، مما أدى الى اعوجاج مسيرة الطوائف عامة ، والهيكل والبناء الطائفى خاصة .

(٤٧) مية سنية ، دفتر ١٨٨٢ أوامر ج ٣ ، أمر من محمد بك ، رقم ١٨٥ فى ٢٧ يولية سنة ١٨٥٥ ، ص ٥٣٨ ، الى ناظر المحمودية والحوش .
(٤٨) مية سنية ، دفتر ١٨٩٥ ، أوامر ج ٢ ، أمر كريم رقم ١٠٨ فى ١٠ افسطس سنة ١٨٦١ ، ص ٣١ ، الى محافظ مصر .

وربما ساعد على ذلك وبطريق غير مقصود أو مباشر ، أن الدولة وجدت في الدخول بين مشايخ الطوائف وافرادها ما ينفذ سياستها ويخدم مصالحها ، ويوضح ذلك الأمر الصادر إلى مدير الضبطية ، بطلب التنبيه على شيخ المنجدين بعدم التعرض الى الأنفار المنجدين ، لعدم تعطيل اشغال القصر (٤٩) مما يبين موافقة الأفراد وعدم موافقة الشيخ ، وبذا استفادت الحكومة من مثل تلك الأوضاع التى تنقل لها نبض الطوائف وما يدور فيها ، وهو ما لم تكن الدولة تعرفه أو تعابشه من قبل ، مما ساعد على ميوعة الهيكل والبناء الطائفى .

وساعد على ذلك أكثر اصدار نظارة الداخلية منشورا لكل الجهات ، فى شأن عزل مشايخ الطوائف والحارات والأئمان وتنصيبهم وجاء به « أنه ورد للداخلية افادة من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢ يولية سنة ١٨٩٠ وتحمل نمرة ٢٠ بجلسة ٣٠ يونية عام ١٨٩٠ ، التى أعيدت فيها دراسة مسألة عزل مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الحارات وتنصيبهم » . واطلع على قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٦ يناير عام ١٨٨١ ، الذى وافق فيه المجلس على ما رآته نظارة الداخلية من تقرير قاقدة أن يكون وافق فيه المجلس على ما رآته نظارة الداخلية من تقرير قاعدة « أن يكون عزل هؤلاء وتنصيبهم اداريا » والعزل يتم عندما يثبت على أحدهم ارتكاب أمر يستوجب عزله ، كما أن انتخاب أحدهم يكون بمعرفة محافظة مصر ويستأذن عنه من نظارة الداخلية .

(٤٩) ممية سنية ، دفتر ٥٨ ، أمر من الممية السنية رقم ١٩٥ فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٥٠ ، ص ٢١٨ ، الى مدير الضبطية .

وَالنَّظَارَةُ الْمُشَارَ إِلَيْهَا التَّصْرِيحُ بِالانتخاب متى رآته موافقاً
للأصول والقواعد المقررة ، والا يكون التعيين معتمداً الا بعد
التصديق عليه منها ، وذلك بشرط أن المخالفات التي تحدث من
أحدهم في الأمور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها وإثباتها إدارياً
بقومسيون يشكل لذلك ، مع عدم الإخلال بالدعوى التي يكون
هناك محل لاقامتها جنائياً أو مدنياً على المعزول (٥٠) .

وبالمدافلة في ذلك قرر المجلس تعديل القرار المذكور
فيما يختص بعزل مشايخ ورؤساء ومختاري الطوائف ومشايخ
الأئمان والحارات وتنصيبهم ، بمعنى أن يكون العزل والتنصيب
بمعرفة المحافظ المباشر ، بدون استئذان من ذلك من نظارة
الداخلية (٥١) وربما يرجع ذلك الى سرعة الاجراءات والبعد عن
البيروقراطية وما تضيعه من وقت يتلاشى معه كل حزم وجد .

ومع ذلك فان هذا القرار يوضح أن العزل الإداري قد
تقرر منذ سنة ١٨٨١ ، وبذا فقدت الطوائف شيئاً من أهم
خصائصها وهو العزل والتنصيب المحلي أو الداخلي ، ثم انه يوضح
لنا شيئاً أهم وأخطر من ذلك وهو أن أمور الطوائف والحرف
بذلك الشكل قد أصبحت كلها بيد الحكومة متمثلة في المحافظة
التي هيمنت عليهم بشكل قاطع ، تلاشى أمامه أي دور لهؤلاء
الرجال ، بل وحبس أنفاسهم حتى ماتوا أو كادوا يموتون خنقاً .

(٥٠) الوقائع ، عدد ٨١ ، ١٩/٧/١٨٩٠ ، ص ١٧٤١ ، راجع الملحق .
- وايضا : افادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس النظار في ٢ يولية
سنة ١٨٩٠ رقم ٦٠ ، بما قرره المجلس بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٣٠ يونية
سنة ١٨٩٠ في شأن عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختاري الطوائف ومشايخ
الحارات والأئمان .
(٥١) نفسه .

ومن كل ما سبق يتبين انه قد ظهر في فترة ما بعد محمد على أن عمد الطوائف قد أصبح لهم دور جديد لم يكن لهم في السابق ، أضاف الى مركزهم قوة على حساب مشايخ الطوائف ، وربما كان ذلك التوسع نتيجة لأنه قد ثبت لديهم ضعف مشايخ الطوائف أمام سلطة الدولة ، وانفتاح رجال الطوائف عليها ، بل والاستعانة بها على هؤلاء المشايخ ، ورغم ذلك فان هذا الدور الجديد لم يقض على كل العادات والتقاليد ، بل ظل بعضها موجودا بالرغم من ازدياد تدخل الدولة في شئونهم .

وقد أدى تدخل الدولة الى ميوعة النظام والبناء الطائفي ، فالتسهيلات التي منحتها للجمهور كي يدخل الحرف ، أدت الى ترحل ذلك البناء ، وأفقدته أهم خصائصه ، وهي تحكمه في حجم العمالة ، مع ضياع أهم عاداته وتقاليده ، كالتفاف أبناء الحرفة حول شيخهم ... ، حتى انه يمكن القول أيضا ان ذلك التدخل قد أدى الى اضطراب القيادات الطائفية وانزوائها ، وتبعاً لذلك ضاعت خطورة الكيان الطائفي ، وساعد على ذلك أيضا ادخال بعض التعديلات على نظام الطوائف ، دون أن يصاحب ذلك تعديل في أدوات الإنتاج وتحديثها ، مما أدى في النهاية الى اعوجاج مسيرة الطوائف وهيكلها وبنائها ، بشكل ساعد على انكسارها بسهولة أمام جحافل الغزو الصناعي الأجنبي - الداخلي والخارجي - لمصر ، ثم ذوبانها في الحرب العالمية الأولى .

الفصل التاسع

عوامل تدهور واختفاء الحرف في فترة
الدراسة

فترة محمد علي :

بعد أن انتهينا من دراسة أوضاع الحرف وطوائفها
بمرحلتها ، مرحلة محمد علي ، ثم مرحلة ما بعده حتى الحرب
العالمية الأولى ، نواصل دراسة أسباب تدهورها عامة في المرحلتين
بشكل متصل غير منفصل ، بمعنى أننا لن نفصل هنا بين
المرحلتين ، لاتصال بعض عوامل التدهور والاختفاء في المرحلتين
واستمرارها ، ولأن الفصل بينهما يجعل الصورة غير واضحة
ويشوش على الحقيقة ، بل ويطمسها .

وتعددت الآراء حول العوامل التي أدت الى تدهور نظام
الطوائف ، حيث رأى فيها بعض الكتاب والمؤرخين رؤى كثيرة ،
وذهب البعض منهم أيضا في تفسيرهم لها مذاهب شتى ، منها
ابطال ما اتفق مع البحث ومنها ما اختلف ، ولذا اقتضت الأمانة
العلمية عرض تلك الرؤى والتفسيرات ، بالإضافة الى العوامل
الجديدة التي أضافها البحث ، للخروج بنتائج تجلّى الموقف ،
وتساعد على ايضاح صورة وحقيقة الوضع الحرفي في فترة
الدراسة .

فمنذ بداية القرن التاسع عشر كانت طوائف الحرف تعاني
من الاضمحلال ، نتيجة للاضطرابات التي ألمت بالمجتمع المصري

العصر المملوكي ، ثم جاء احتكار محمد على الصناعي ، فكان ضربة قاصمة شلت حركة الطوائف وفاعليتها خلال حكم محمد على ، فإذا كانت الدولة قد احتكرت في عهده المنتجات بالسعر الذي تحدده ، وإذا كان الحرفيون قد احتفظوا بمحلاتهم وأدواتهم ، فإن نظام الاحتكار أفقدهم حرية شراء المواد الأولية وبيع انتاجهم (١) .

وباستخدام محمد على لأعداد ضخمة من أعضاء الطوائف (٢) تم القضاء على جانب هام من البناء الطائفي ، خاصة عندما هرب جزء كبير من أماكنهم إلى أماكن أخرى . لأنه لم تكن هناك الاداة الحكومية التي تملك الوسائل اللازمة لتنفيذ مثل ذلك النظام ، وما ينطوي عليه من تدخل في شئون آلاف الصانع بمصر ، ولذا فقد شاع التهرب من القيود الحكومية ، مما أدى بالتالي إلى عدم منع الانتاج البراني ، حتى اعترف محمد على بأن تنبيهاته بعدم بيع البراني لم يشاهد منها ثمرة (٣) .

بالرغم من اقتران تنفيذ تنبيهاته وقوانينه بالقسوة أحيانا ، فقد أصدر محمد على أمرا بإبطال معاصر زفتى ، لتجاسر الفلاحين على الأخذ والعطاء في الأشياء الخارجة عن الميرى ، كما أصدر أيضا أمرا بالقبض على فلاحى قرية أشمون الذين اعتدوا

(١) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة من نشأتها - ١٩١٩ ، من ٣٣ .

(٢) ومنها أنه عندما جردت عدة مسافر إلى الحجاز في عام ١٨١٦ سجنهم أرباب صنائع وحرف ، راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، من ٢٥٩ .

(٣) على الجريثلى ، المرجع السابق ، من ٧٣ .

بالضرب على ناظر الأتوال عندما أخذ البرائى الوجود لديهم ،
كذلك استخدام القواسين للتجسس على أصحاب المدايغ وصناع
الحصر والنيلة ، للتأكد من أنهم يعملون لحساب الحكومة
وحدها ولا يتبعون طرقا جديدة فى الإنتاج ، خوفا من زيادة الإنتاج
التي تؤدي الى خسارة المشاريع الأميرية (٤) .

وعلى ذلك فقد أضاف نظام الاحتكار أسبابا جديدة لتدهور
الإنتاج الحرفى ، فى وقت كان فيه ذلك الإنتاج مهددا بالتدهور ،
نتيجة للأسباب التي ذكرت قبل فرض ذلك النظام ، ونتيجة
للنهضة الصناعية العالمية المتأثرة بالثورة الصناعية (٥) .

ورغم ذلك فإن نظام محمد على لم يقض على نظام الطوائف ،
فقد ظل عدد أعضاء الطوائف أكبر بكثير من عدد العمال الذين
يعملون فى المصانع ، بالإضافة الى أن الصناعة التي أنشأها
محمد على ، كانت تتكون من فروع جديدة فى الإنتاج ، ومن ثم
فإنها لم تدخل فى منافسة مع الحرف التي كان يمارسها رجال
الطوائف فى الإنتاج (٦) .

إن أن ذلك لا ينسينا ما ذهب اليه ذلك البحث من أن
محمد على قد سلب مشايخ الحرفيين بعض مهامهم ، وأنه هدم
عدة أسس من الأسس التي قام عليها النظام الطائفي ، أتى فى
مقدمتها التوطن ، حيث كان الحرفيون يقطنون فى مكان واحد ،
فأصبح ينقلهم الى حيث يحتاج ، كما نسف عملية احتكار الحرفة

(٤) نفسه ، ص ٧٤ .

(٥) عبد العزيز سليمان نواز ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٦) ج. ب. ب. ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

الصناعة وذلك بعمله على تعليم تلك الحرف للناس ونشر فنون تلك الحرف عليهم ، كما عدم أساسا آخر عندما أدخل التقنيين الى تلك الحرف هادما أساس سيرها على العادات والتقاليد الموروثة ، حتى وصل به الأمر الى عمل لوائح للطوائف ، ثم ادخاله لبدأ العزل والتعيين الإداري للمشايخ ، وبذا تحول ذلك التدخل الى سيطرة حكومية على الطوائف الحرفية قتلت الحرية والحركة الحرفية ، بل وكادت تخلق تلك الطوائف .



فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى :

ومن هنا فان اضمحلال الطوائف واختفاء ما قد نجم أساسا عن التأثيرات التي حدثت في فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى ، حيث حدثت في تلك الفترة مؤثرات داخلية ناتجة على صدور قرارات ولوائح للحرف ، ومؤثرات أخرى خارجية متمثلة فيما أحدثته أوربا بمصر ، من غزو صناعى ... الخ .

فقد برز في فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية ، ازدياد المنافسة الأجنبية وتفوقها على طوائف الحرف ، التي كانت تفتقر الى التمويل ، بل وتعانى في تلك الفترة من ضعف نفوذها ، حيث حرمت من بعض حقوقها .

فاذا كانت بعض الاجراءات الادارية قد سلبت الطوائف بعض مقوماتها الأساسية ، فان هناك عوامل اقتصادية هامة في تلك الفترة قد عملت على زعزعة كيان الطوائف ، وتمثل اخطر تلك العوامل واهمها في تغفل الرأسمال الأجنبى ، وما أحدثه ذلك التغفل من تغييرات كبيرة في المجتمع ، ولاشك ان هذه المشاريع

الإنتاجية أيضا قد استخدمت بعض الحرفيين في مرحلة التدهور
الطائي (٧) .

فقد حمل أرباب الصناعة الجدد ، حلم تصفية المشاريع
الصغيرة لفتح السوق امامهم ، مما يعنى حلهم بالقضاء على
الحرف والحرفيين ، كما أن إيقاف المشروعات الصناعية الحكومية
بعد محمد على ، وتسريح حرفييها المحتكين بالأوربيين وغير
التدريين على التقاليد الحرفية ، جعلهم بالإضافة الى المشاريع
الأجنبية معول هدم للنظام الحرفي .

وإذا اضيف ذلك الى تدفق المنتجات الأوربية والأوربيين
الى مصر ، والذي تركز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،
نجد أنه من السهل فهم ما حدث مع غروب القرن ، لكثير من
فروع الحرف المحلية بالقاهرة ، التي عانت كثيرا نتيجة للمنافسة
الأوربية ، مثل انتاج الأواني النحاسية وصناعة العاج والحفر
على الخشب أو المعدن وأعمال الصباغة بلون النيلة ... الخ ،
كما تدهورت صناعة النسيج بأسقوط ، بسبب منافسة الاقمشة
الأوربية ، ونفس الوضع كان ينطبق على مناطق أخرى للحرف
التقليدية مثل : دمياط والسويس وبنى سويف (٨) .

ومع ذلك فإن القيود والاحتكارات التي فرضتها الطوائف
الحرفية لم تنته على يد الأوربيين وحدهم ، فقد ازداد في تلك
الفترة تدخل الدولة في شئون الحرفيين بلوائحها وقراراتها
لهم ، بشكل جعل للطوائف في تلك الفترة شكلا ومضمونا آخر

(٧) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٢٨ - ص ٢٩ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

غير ما عرفت به ، فقد وضع فيها ضعف مشايخ الحرف أمام سلطاتها ، وكذا انفتاح الحرفيين على الدولة ، بل والاستعانة بها على المشايخ ، الا أن ذلك لم يقض على كل العادات والتقاليد الحرفية .

وقد نتج عن تدخل الدولة ميوعة النظام الطائفي والحرفي ، فقد أدت بتسهيلاتها التي منحتها للجمهور كي يدخل الحرف الى ترهل بنائها الطائفي حيث أفقدته شيئا آخر من أهم خصائصه وهو تحديد العمالة ، مع ضياع أخطر ما في العادات والتقاليد الحرفية ، وهو التفاف أبناء الحرفة حول شيخهم .

وربما ساعد على ذلك ضربة المهن الحرة (البانتا) التي فرضت عام ١٨٩٠ (٩) ، حيث عملت على إضعافه ، بسبب عجز كثير من الصناع على احتمالها ، لفقرهم وقلة مكاسبهم ، بالإضافة الى أن نظام الطوائف قد تأثر الى حد بعيد بإنشاء المحاكم الأهلية ، حيث عده البعض - وهو ما نميل اليه - ضربة لنفوذ مشايخ الحرف (١٠) .

فقد قرر دكريتو ٩ يناير من عام ١٨٩٠ (البانتا) حرية الحرف (١١) ، كما ألغى التزام التمرين ، فأصبح لا يؤلف بين أفراد الحرفة الواحدة سوى جماعات اختيارية (١٢) . نتيجة

(٩) وتسمى أحيانا ، عوائد دخن على المصانع ، أو ضريبة التصاريح الحرفية ، وهما صحيان أيضا .

(١٠) راشد البراوي وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(١١) بمعنى أنه أباح لكل شخص أن يمارس أى صناعة أو حرفة .

(١٢) أحمد محمد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ - ص ١٥١ .

لإباحتهم لكل شخص أن يمارس أى حرفة ، حتى أن ذلك الوضع قد دفع بأحد المؤرخين الى القول بأنه قد تم إلغاء الطوائف الحرفية فى عام ١٨٩٢ ، وأن ذلك الإلغاء لم يكن أكثر من إشارة الى اختفاء الصناعات المحلية ، لتحل محلها الصناعات الأوروبية (١٣) وربما شجعه على ذلك الحرمان التدريجى للطوائف من معظم مهامها ، عن طريق صدور قرارات رسمية وبشكل متدرج قبل صدور ذلك الدكرى ، حيث قام بتلك المهام مصالح الدولة وإداراتها ، أو مؤسسات اجتماعية واقتصادية جديدة ، إلا أن نظام بعض طوائف الحرف كان يسمح لها رسمياً بممارسة الإشراف الفعال حتى الحرب العالمية الأولى ، حيث اختفت بعدها (١٤) .

فمع استمرار بعض طوائف الحرف حتى الحرب العالمية الأولى ، سواء لتنظيمها أو لحاجة المجتمع إليها ، إلا أن هناك عوامل عامة غير ما ذكر قد ساعدت على تدهور النظام الطائفى ، قد ذكرت فى أماكنها بالبحث ولذا فلا داعى لتكرارها (١٥) ، فقد أدت كلها الى إزواج مسيرة الطوائف وهيكليتها وبنائها العام ، حتى أطاح الغزو الصناعى الأجنبى ببعضها ، وأطاحت الحرب العالمية الأولى ببعض الآخر .

(١٣) محمد أنيس ، تطور المجتمع المصرى ، ص ٨١ ، حيث كان لقيام المنشآت الحديثة فى ميدان المرافق والصناعة أثر فى تدهور الطوائف والصناعات الحرفية .

(١٤) ج.وير ، المرجع السابق ، ص ٢١١ - ص ٢١٢ .
(١٥) ومن ذلك ظهور حاجات استهلاكية لم توافرها الحرف ، والتطور الذى حل بالبلد المصرى كدخول مياه الشرب إليها ، ودخول المواصلات ، وما تركه ذلك من أثر على السقائين والحمارية ... الخ ، وكذا تنظيم وتحديث إدارة الحكم بمصر وما انعكس أثره من سلب لقادة الحرفيين من أعمالهم ومهامهم ... الخ .

الخاتمة

١٩ - طول الحرف في مصر ٢

استفاد محمد على بمشايع الطوائف ، فرغم أنه قلم
أظافهم الا انه لم يسلبهم كل حقوقهم أو وظائفهم ، ويشهد
على ذلك استعانتهم بهم لقضاء مصالحه وإدارة جهاز دولته ،
مما يعنى استمرارية دورهم فى الوسط الحرفى ، وإن كان بشكل
أقل من ذى قبل ، مع أن هيكل الحرف لم يتغير كثيرا خلال
رحلته ، ويرجع ذلك فى المقام الأول الى أن الحرفيين وكذلك
محمد على حاولوا الارتقاء فى أحضان بعضهم البعض ، وكل منهم
له أغراض وأهداف يبنى تحقيقها مستفيدا بالآخر فى تنفيذها .

فى البداية سار محمد على ، على النظام القديم بتجميع أرباب
الحرف فى مكان واحد لسهولة مراقبتهم والتعامل معهم ، ثم خطا
خطوة جديدة تجاههم بجمعهم لتسهيل أعماله وصناعاته وبذلك
دخل الى ما عرف بسياسة الاحتكار الصناعى منذ منتصف
عام ١٨٠٩ ، بصناعة اثر صناعة وتبعا لحاجته ، مع إكثاره من
حرفييه بشتى الطرق ، التى كان أحداها أغراء الحرفيين للعمل
بمشروعاته ، مما يوضح أن سياسة الاحتكار لم تكن متصلة ،
بالرغم من قيامه باختراق الحرف وهدمه لعدة أسس من أسسها
ومنها التوطن بجمعهم لبعض الحرفيين وإرسالهم الى المواقع التى
تحتاجهم وإنشاؤه لكوادره الخاصة ، وتوسيعه للقاعدة الحرفية

العامة ، وذلك بنشر الحراف من تخارج الحرف التقليدية ، مما يشهد على نفسه لعملية احتكار الحرف للصناعة وانغلاقها على نفسها ، وذلك بنشر أصولها بين الناس . ثم حاول أن يتخلص من احتكار بعض الصناعات ذات العائد البسيط ، أو التي لا تدر عائدا للتخلص من مشكلاتها وما تتطلبه من نفقات ، ومما يجدر ذكره انه اذا كان محمد على قد منح نفسه حق الاستثناء من الاحتكار فان معاونيه ومستشاريه كانوا يستثنون أيضا ، اما بنوايا طيبة أو ما يندرج تحت ما أشرنا اليه بفساد الإدارة ، مما يلقى مقولة ان محمد على فرح في تدهور الحرف ليعمل رجالها بمشروعاته ، استنادا الى القول الشائع خطأ بأنه احتكر كل شيء صناعي ، وأنه أمر كل الحرفيين بالعمل عنده .

فالواقع ان محمد على لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول مصانعه وورشه ، ويشهد على ذلك انه لو كان مؤمنا بالعقيدة الاحتكارية ما سمع باستثناءات لبعض الحرفيين بمزاولة حرفهم بحرية ، في الوقت الذي كان فيه محتكرا لتلك الصناعة أو الحرفة ، ويشهد على ذلك أيضا سماحه باقامة المشاريع الأجنبية ، ثم تخليه بنفسه عن أسلوبه الاحتكاري ، وقبل أن تحدث الضغوط الخارجية عليه ، مما ينفي الصورة القائمة التي رسمها بعض الكتّاب لسياسة محمد على الاقتصادية (الاحتكارية) ولكن ذلك لا يمكن أن يعفيه مما تحمله الحرفيون وكذلك مصر من جراء تطبيقه لسياسة الاحتكار .

لقد كانت الحرف موزعة في انحاء البلاد ، وكانت المنتج الطبيعي لما يحتاجه المجتمع المصري خلال فترة البحث ، ومع ذلك فلم تعد التحولات التي أحدثها محمد على بنظامه الاحتكاري في أواخر عهده ، ويرجع ذلك الى عوامل جوهرية أثرت على تلك

التحولات وجعلت من الحرفيين شريحة باليسة ، بالرغم من أن مستوى حياتها قد كان أفضل من شرائح المجتمع المصري الأخرى ، ويوضح ذلك استعراض بعض من أحوال تلك الحرف ، والذي يخرجنا ببعض المعلومات الهامة عن أوضاع المجتمع عامة والحرفيين خاصة .

فقد حاول محمد على الاهتمام بالحرفيين ، حتى وصل الأمر به إلى أن أمر بمنح بعضهم القروض للعمل تشجيعا لهم وحتى لا يتشردوا ، بل أنه تطرق إلى شتى مداخل الحياة الحرفية نفسها لمحاولة اصلاحها بما يعود عليهم بالنفع ، ومن أبرز تلك التدخلات عملية العزل والتعيين الإداري للمشايخ ، وعمل لوائح للطوائف ، بما يعنى وضعها على طريق التمدن والتحديث والاستغناء من العادات الموروثة ، بمعنى هدم وبناء أساس آخر من أسس الطوائف ناهيك عن حله لبعض مشكلات الحرفيين ، وكان أسوأ ما فى تلك الرعاية والإشراف تحوله إلى تدخل وسيطرة حكومية على الطوائف ، ربما انتهت إلى خنق الحرية والحركة الطائفية .

أذ عملت الحكومة على الوقوف على كل دقائق أمور الحرفيين ، فوق فرضها للفروض على الحرفيين بأشكال وأسماء عديدة من الضرائب ، ونخرج من دراسة الضرائب فى فترة محمد على بأن بداية الاحتكار كانت فى ٢٩ يونية سنة ١٨٠٩ ، فبعد أن أكد محمد على للمشايخ فى اجتماعه بهم أنه سيأخذ برأيهم فى التخفيف من الحرفيين ، بدأ فى البحث عن حل فعلى يبدل للفروض والضرائب العديدة ، حلا لمشاكله المالية فعثر عليها فى أسلوب الاحتكار ، الذى تراجع عنه فيما بعد ، فى الوقت الذى تابع فيه أيضا سياسة تخفيف الضرائب من الحرفيين لرفع مستواهم .

وعلى نفس النهج سارت الحكومات التى جاءت بعد محمد على فى التحول عن أسلوبه الاحتكارى ، فأبطلوا التزام بعض الصناعات الحكومية ، وصرحوا بإنشاء الصناعات لمن يشاء مقابل تأدية العوائد المقررة عليها من قبل الميرى ، مع ملاحظة دور انجلترا فى اتباع مصر لتلك السياسات ، وقد نتج عن عملية الإيقاف والاستثناء تسريح الحرفيين من تلك المشاريع وهم غير متربين على التقاليد الحرفية ، مما جعل منهم بالاضافة الى المشاريع الأجنبية معول هدم للنظام الحرفى .

وقد كانت اعلى نسبة للحرفيين بالقاهرة فى الأزبكية ، فالجمالية ، ثم بولاق والدرب الأحمر ، أما أقلها فكانت بمصر العتيقة فطوسون فالخليفة ثم السيدة زينب ، أما الاسكندرية فقد تناقص عدد حرفييها تمثيلا مع الجو العام للحرف ، مما دعا كرومر الى أن يطلب من حكومته أن تبحث عن حل تحفز به هم الحرفيين المصريين ، ويكثر منهم وفق النهضة الحرفية الجديدة بالعالم الغربى ، الا أن المصريين لم يستجيبوا لتلك النداءات فضاعت حرفهم بحرفيها .

وحتى لقلة التى اتجهت من الحرفيين الى الصناعة الحديثة، عمل بعض منهم بعد تعلمهم الحرف الحديثة فى المشاريع الأجنبية، مما يبين كيفية تحول بعض الحرفيين الى عمال بأجر عند رجال الصناعة الجدد ، الذين حملوا معهم أمل تصفية المشاريع المصرية الصغيرة لاستيعاب عمالها ، وفتح السوق أمامهم ، مما يدل على ان حكومات ما بعد محمد على ، قد تحولت عن العمل الانتاجى ، نتيجة لضرب سياسة الاحتكار وسيادة مناخ الاقتصاد الحر .

وبالنسبة لتنظيمات الدولة تجاه حرفيها فى فترة ما بعد محمد على ، فبالاضافة الى سيرها على خط محمد على تجاه

الحرفيين العاملين عنده ، فقد حولت مشاريعها وحرفيها الى ما يربحها وذلك بتنظيماتها الادارية ، اما بالنسبة لتنظيماتها المالية في تلك الفترة فقد ظهر فيها اتجاهات انسانية واجتماعية جديدة ، كصرف اجور عن فترة وجود الحرفي بالمستشفى او تعيين ابن محل والده ، كما واصلت سياسة الاعفاء الضريبى لبعض طوائف الحرف ، لضيق حالهم وضعف تكسبهم ورحمة بهم وتشجيعا لهم ... الخ .

كما كان من بين تلك النظم الجديدة عزل بعض الحرفيين لشيوخهم لعدم رضائهم عنهم وهو ما لم يكن من قبل ، مما ميز تلك الفترة عن سابقتها بسيطرة الدولة على الطوائف بلوائح وقرارات ، بشكل جعل للطوائف في تلك الفترة شكلا ومضمونا آخر غير ما عرفت به .

وقد نتج عن تدخل الدولة في الفترة الاخيرة ميوعة نظام وبناء الطوائف ، نتيجة للتسهيلات التى منحتها للجمهور كى يدخل الحرف ، حيث ادت تلك التسهيلات الى ترهل ذلك البناء وفقده لأهم أسسه ، وهى تحكمه في حجم العمالة ، مما أدى الى ضياع أهم عاداته وتقاليده متمثلة في التفاف رجال الحرفة حول شيخهم ، وبصفة عامة فقد نتج عن ذلك التدخل ضياع القيادات الطائفية وانزوائها ، وتبعاً لهذا - وغيره الكثير - انتهت خطورة الكيان الطائفي وربما ساعد على ذلك ، بالاضافة الى عوامل أخرى عديدة ، ادخال التعديلات على النظام الطائفي ، دون أن يواكب ذلك تعديل وتحديث في نظم وادوات الانتاج ، مما أدى في النهاية الى اعوجاج مسيرة الطوائف بنائها وهيكلها ، بشكل ساعد على انكسارها أمام الغزو الصناعى الأجنبى لمصر ، ثم ذوبانها في الحرب العالمية الأولى .

المحقق

وهو عبارة عن منشور من الداخلية لجميع الجهات بشأن عزل وتنصيب مشايخ الطوائف والحارات والأمان ، ونظرا لانه يلقي اضرواء عديدة على عدة جوانب فقد آثرنا ان نلحقه بالبحث وهو كما يلي :

نظارة الداخلية :

(منشور لكل الجهات في شأن عزل وتنصيب مشايخ الطوائف والحارات والأمان هو) . هذا ما ورد للداخلية من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢ يولية سنة ٩٠ نمرة ٦٠ بالجلسة المنعقدة في يوم الاثنين ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٠٧ هـ - ٣٠ يونية سنة ١٨٩٠ م أعيدت المذاكرة في مسألة عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الأمان والحارات وصار الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في ٢ جمادى سنة ١٣٠٤ هـ - ٢٦ يناير سنة ١٨٨٦ م الذى وافق فيه المجلس على ما رآه نظارة الداخلية من تقرير قاعدة تتبع في ذلك مقتضاها أن عزل وتنصيب من ذكروا يكون اداريا والعزل يكون عندما يثبت على أحدهم ارتكاب أمر

المصدر : الوقائع المصرية ، عدد ٨١ ، ١٨٩٠/٧/١٩ ، نظار الداخلية ،

ص ١٧٤١ .

يستوجب عزله ، كما أن انتخاب أحدهم يكون بمعرفة محافظة مضر ويستأذن عنه من نظارة الداخلية وللنظارة المشار إليها التصريح به متى رآته موافقا للأصول والقواعد المقررة وأن لا يكون التعيين معتمدا الا بعد التصديق عليه منها وذلك بشرط أن المخالفات التي تحصل من أحد المشايخ والرؤساء والمخاترة المذكورين في الأمور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها وإثباتها إداريا بقومسيون يشكل لذلك وهذا مع عدم الإخلال بالدعوى التي يكون هناك محل لإقامتها جنائيا أو مدنيا على المعزول وبالمداولة في ذلك قرر المجلس تعديل القرار المذكور فيما يختص بعزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الأئمان والحارات بمعنى أن يكون العزل والتنصيب بمعرفة المحافظ المباشر بدون استئذان عن ذلك من نظارة الداخلية وبناء عليه لزم تحريره لأجراء مقتضى ما تقرر .

المسطر قبل صورة الافادة الواردة للداخلية من جانب رئاسة مجلس النظار في ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٧ هـ - ٢ يولية سنة ١٨٩٠ م نمرة ٦٠ بما قرره المجلس بجلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٣ ذى القعدة سنة ٣٠٧ هـ - ٣٠ يونية سنة ١٨٩٠ م في شأن عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشاريخ الحارات والأئمان فينبغى اتباع ما تقرر بجهتكم وفي تاريخه نشر لعموم الجهات بذلك .

تحريرا في يولية سنة ١٨٩٠ م - ذى القعد سنة ١٣٠٧ هـ .

المصادر

أولا - الوثائق :

(١) وثائق غير منشورة باللغة العربية :

— وثائق المعية السنية بشقيها العربى والتركى ، وهى محفوظة بدار الوثائق القومية ، واستخدمنا منها دفاترها ومحافظها المذكورة فى البحث ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

— وثائق ديوان خديوى ، واستخدمنا منها أيضا دفاترها المذكورة فى أماكنها ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

— وثائق مجلس الملكية تركى ، واستخدمنا منها كذلك دفاترها الواردة فى البحث . وكلا محافظها المثبتة فى البحث ، والموجودة بدار الوثائق القومية .

— وثائق ديوان الويركو بمصر عربى ، واستخدمنا منها الدفاتر المذكورة بالبحث ، وهى محفوظة بدار الوثائق القومية .

٢- وثائق ديوان الداخلية ، واستخدمنا منها دفاترها المذكورة في مواضعها ، والموجودة بدار الوثائق القومية .

٣- وثائق المجلس العالى تركى ، واستخدمنا منها الدفاتر المذكورة فى البحث ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

٤- وثائق ديوان شورى المعاونة بشقيه السكندري والقاهري ، واستخدمنا وثائقها المذكورة بالبحث ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

٥- وثائق ديوان عموم المالية ، واستخدمنا وثائقها الموضحة بالبحث ، والمحفوظة كذلك بدار الوثائق القومية .

٦- وثائق المجلس المخصوص ، واستخدمنا منها الدفاتر والمحافظة المذكورة بالبحث ، والمحفوظة فى دار الوثائق القومية .

٧- وثائق أوامر محمد على ، واستخدمنا منها محافظ ذوات تركى ، وهى أيضا محفوظة بدار الوثائق القومية .

(ب) الوثائق المنشورة باللغة العربية والكتب الوثائقية :

١ - التقارير :

١- كرومر ، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٥ ، ترجم فى ادارة المقطم ، وطبع فى مطبعتها عام ١٩٠٦ ، وكان قد رفعه الايرل

كرومر قنصل انجلترا ووكيلها السياسي في مصر
ووقتها ، الى السردار ودجراى ناظر خارجيتها .

— دوهاميل ، تقرير للكلونيل دوهاميل ، الذى كان يعمل
قنصلا عاما لروسيا في مصر ، وبعث بذلك التقرير الى
وزير خارجية روسيا في ٦ يولية من عام ١٨٣٧ ، وهو
معرب بكتاب محمد فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة
مصر محمد على .

٢ - الكتب الوثائقية :

— اتحاد الصناعات : الكتاب الذهبى ، بمناسبة مرور
٢٥ سنة على تاسيسه ، مطابع الاهرام التجارية ،
القاهرة ، ١٩٤٧ .

— امين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، مطبعة دار الكتب
المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٨ .

امين سامى ، تقويم النيل ، ج ٣ ، مطبعة دار الكتب
المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم
والاخبار ، ج ٦ ، مطبعة لجنة البيان العربى ،
القاهرة ، ١٩٦٦ .

— ج ٧ ، مطبعة لجنة البيان العربى ،
القاهرة ، ١٩٦٧ .

— علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، ج ١ ،
المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب ، ط ٢ ،
مكتبة الخانجي بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

— ، وصف مصر ، ج ٤ ب.س جزار ،
الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ،
ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،
سنة ١٩٧٩ .

— على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ،
ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

— ، الخطط التوفيقية الجديدة لمدينة
الاسكندرية ج ٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ، ١٩٨٠ .

ثانياً - أبحاث ومؤتمرات ورسائل غير منشورة :

— حلمي محروس اسماعيل ، دراسات في الحالة
الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع
عشر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، بقسم التاريخ ،
كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ .

— شركة شل لمصر ليمتد (تحت الحراسة) ، مجموعة
المحاضرات العامة التي أقيمت خلال الموسم الثقافي
لعام ١٩٥٧ ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

ثالثا - المراجع العربية :

— أ.ب. كلوت بك :

لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود ، ج ٢ ،
مطبعة أبى الهول ، القاهرة ، ١٩٢٤ .

— أحمد أحمد الحنة :

تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، مطبعة
المصرى ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

— أحمد محمد ابراهيم :

الاقتصاد السياسى ، ج ١ ، ط ٢ فى مطبعة مصر ،
القاهرة ، ١٩٣٣ .

— اميل فهمى حنا شنودة :

تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة يولية ١٩٥٢ ، دار
الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

— أمين عز الدين :

تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى
سنة ١٩١٩ ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ،
القاهرة ، بدون تاريخ .

— أمين عز الدين :

شخصيات ومراحل عمالية ، كتاب الجمهورية ، اصدار
دار الجمهورية للصحافة ، عدد ١٦ ، مايو ١٩٧٠ .

— السيد رجب حراز :

المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، مكتبة دار النهضة
المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

— أندريه ريمون :

فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة
زهير الشباب ، كتاب روزاليوسف ، القاهرة ، عدد
١٧ ، يولية ١٩٧٤ .

— أنور عبد الملك :

نهضة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ، ١٩٨٠ .

— باتريك أوبريان :

ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ترجمة خيرى حمادة ،
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ،
سنة ١٩٧٠ .

— ج + بيم :

دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة
د. عبد الخالق لاشين وآخر ، مكتبة الحرية الحديثة ،
القاهرة ، ١٩٧٦ .

— جمال الدين محمد سعيد :

اقتصاديات مصر ، ط ٣٢ ، مطبعة لجنة البيان العربى ،
القاهرة ، ١٩٦٤ .

— جون مارلو :

تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ — ١٨٨٢ ، ترجمة
د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ، ١٩٧٦ .

— حسين خلاف :

التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، دار احياء الكتب
المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

— حسين على الرفاعي :

الصناعة في مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ .

— حليم عبد الملك :

السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي الكبير ، مكتبة
الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

— راشد البراوي وآخر :

التطور الاقتصادي في مصر ، ط ٥ ، مكتبة النهضة
المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

— سليمان محمد النخيلي :

الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات
المصرية منها من ١٨٨٢ — ١٩٥٢ ، الاتحاد العام للعمال ،
القاهرة ، ١٩٦٧ .

— شفيق غربال :

محمد على الكبير ، كتاب الهلال ، القاهرة ، عدد ٤٣٠ ،
أكتوبر ، ١٩٨٦ .

— شهدي عطية الشافعى :

تطور الحركة الوطنية المصرية من ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ،
مطبعة اطلس ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

— صالح جودت :

مصر في القرن التاسع عشر ، مكتبة الشعب ،
القاهرة ، ١٩٠٤ .

— صالح رمضان :

الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل من
١٨٦٣ — ١٨٧٩ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧

— عاصم الدسوقي :

دراسات في التاريخ الاقتصادي ، دار الكتاب الجامعى ،
القاهرة ، ١٩٨١ ، البحث في التاريخ ، مكتبة القدس ،
القاهرة ، ١٩٨٦ .

— عبد الرحمن الرافعى :

مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ١٨٨٢ — ١٨٩٢ ،
مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

عصر محمد على ، ط ٣ مكتبة النهضة المصرية ،
القاهرة ، ١٩٥١ .

— عبد العزيز سليمان نوار :

تاريخ مصر الاجتماعي ، ط ٤ ، مكتبة سعيد رافت ،
القاهرة ، ١٩٨٥ .

عبد المنعم الغزالي الجبيلي :

تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم ، ج ١ ،
مكتبة يوليو للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

— علي الجريتلي :

تاريخ الصناعة في مصر ، دار المعارف بمصر ،
القاهرة ، ١٩٥٢ .

— علي بركات :

رؤية علي مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي ، مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،
القاهرة ، عدد ٥٤ ، ١٩٨٢ .

— علي لطفى :

التطور الاقتصادي ، مكتبة عين شمس ،
القاهرة ، ١٩٨٤ .

— فوزى جرجس :

دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي ،

مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،
القاهرة ، ١٩٥٨ .

— محمد أحمد أنيس :

تطور المجتمع العربى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

— محمد أحمد أنيس وآخر :

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

— محمد أحمد أنيس وآخر :

الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، دار
النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

— محمد فؤاد شكرى وآخرون :

بناء دولة مصر محمد على ، دار الفكر العربى ،
القاهرة ، ١٩٤٨ .

— محمد عبد العزيز عجمية :

دراسات فى التطور الاقتصادى ، دار المعارف بمصر ،
القاهرة ، ١٩٦٣ .

— محمود الشرقاوى :

مصر فى القرن التاسع عشر ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
القاهرة ، ١٩٥٤ .

— محمد متولى :

الأصول التاريخية للراسمالية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

— مصطفى القونى :

تاريخ مصر السياسى والاقتصادى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

— هيلين آن ريفلين :

الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

رابعاً - اللوريات

— الوقائع المصرية واستخدمنا منها أعدادا كثيرة لسنوات عديدة تقع بين عامى ١٨٢٩ و ١٩١٤ .

خامساً - المراجع الأجنبية

- Bear Gabriel : Egyptian guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964.
- Richmond. J.C.B. : Egypt 1798 — 1952, London, 1977.
 - Vatikiotis P.J. : The Modern History of Egypt, London, 1969.
 - Tignor. L. Robert : Modernization and British colonial Rule in Egypt, 1882 — 1914, Princeton, 1966.

الفهرس

الصفحة

٥ تقديم
٩ مقدمة
١٣ التمهيد

الفصل الأول :

٢١ البناء الطائفي في عهد محمد علي
----	---------------------------------------

الفصل الثاني :

٥٩ دخول محمد علي العملية الانتاجية واثره في الحرفيين
----	--

الفصل الثالث :

٨٩ نظام محمد علي الانتاجي وعلاقته بالحرفيين
----	---

الفصل الرابع :

١٢٧ الحرفيون ونشاطهم في عهد محمد علي
-----	---

الفصل الخامس :

معاملة محمد علي للحرفيين ١٥٩

الفصل السادس :

الوضع الحرفي بعد محمد علي وحتى الحرب
العالمية الأولى ١٨٩

الفصل السابع :

التنظيمات الحرفية بعد محمد علي وحتى الحرب
العالمية الأولى ٢١٩

الفصل الثامن :

البناء الطائفي في فترة ما بعد محمد علي وحتى
الحرب العالمية الأولى ٢٥٥

الفصل التاسع :

عوامل تدهور واختفاء الحرف في فترة الدراسة ٢٧٩

الخاتمة ٢٨٩

الملحق ٢٩٧

المصادر ٣٠١

صدر في هذه السلسلة

- ١ - الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية
د . يونان لبيب رزق .
- ٢ - مجمع اللغة العربية - دراسة تاريخية
د . عبد المنعم الدسوقي الجميعي .
- ٣ - التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين -
دراسة في فكر الشيخ محمد عبده
د . زكريا سليمان بيومي .
- ٤ - الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية في العصر الحديث
د . محمد كمال يحيى .
- ٥ - رؤية في تحديث الفكر المصري - « الشيخ حسن المرصفي
وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب »
د . أحمد زكريا الشلق .
- ٦ - صياغة التعليم المصري الحديث - دور القوى السياسية
والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ،
د . سليمان نسيم .
- ٧ - دور مصر في افريقيا في العصر الحديث
د . شوقي عطا الله الجمل .
- ٨ - التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ .
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٩ - المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ .
د . لطيفة محمد سالم .

- ١٠ - الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان -
دراسة في العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ -
١٨٤٨ ، د . نسيم مقار .
- ١١ - حول الفكرة العربية في مصر - « دراسة في تاريخ الفكر
السياسي المصري المعاصر » .
د . فؤاد المرسى خاطر .
- ١٢ - صحافة الحزب الوطني ١٩٠٧ - ١٩١٢ - « دراسة
تاريخية » ، د . يواقيم رزق مرقص .
- ١٣ - الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .
د . سامية حسن إبراهيم .
- ١٤ - العلاقات المصرية السودانية ١٩١٠ - ١٩٢٤ .
د . أحمد دياب .
- ١٥ - حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين .
أحمد عصام الدين .
- ١٦ - مصر وحركات التحرر الوطني في شمال أفريقيا .
د . عبد الله عبد الرازق إبراهيم .
- ١٧ - رؤية في تحديث الفكر المصري - « دراسة في فكر أحمد
فتحي زغلول » .
د . أحمد زكريا الشناق .
- ١٨ - صناعة تاريخ مصر الحديث - « دراسة في فكر عبد الرحمن
الرافعي » ، د . حمادة محمود اسماعيل .
- ١٩ - الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - من
ملفات الخارجية البريطانية .
د . لطيفة محمد سالم .

- ٢٠ - الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ •
 • د • عادل حسين غنيم •
- ٢١ - الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ - «جمعية الانتقام» •
 • د • زين العابدين شمس الدين نجم •
- ٢٢ - قضية الفلاح في البرلمان المصري ١٩٢٤ - ١٩٣٦ •
 • د • زكريا سليمان بيومي •
- ٢٣ - فصول في تاريخ تحديث المدن في مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ •
 • د • حلمي أحمد شلبي •
- ٢٤ - الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا •
 • د • شوقي الجمل •
- ٢٥ - تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ •
 • د • فاطمة علم الدين •
- ٢٦ - جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثيقية •
 • د • علي شلبي •
- ٢٧ - السودان في البرلمان المصري - ١٩٢٤ - ١٩٣٦ •
 • د • يواقيم رزق مرقص •
- ٢٨ - عصر حككيان •
 • د • أحمد عبد الرحيم مصطفى •
- ٢٩ - صفار ملاك الأراضي الزراعية في مديرية المنوفية • ١٨٩١ - ١٩١٣ •
 • د • حلمي أحمد شلبي •
- ٣٠ - المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني •
 • د • سعيدة محمد حسني •
- ٣١ - دور الطلبة في ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ - ١٩٢٢ •
 • د • ماصم محروس عبد المطلب •
- ٣٢ - الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ •
 • د • اسماعيل محمد زين الدين •

- ٣٣ - دور الأقاليم فى تاريخ مصر السياسى •
 د • حمادة محمود اسماعيل •
- ٣٤ - المعتدلون فى السياسة المصرية •
 د • احمد الشربيني السيد •
- ٣٥ - اليهود فى مصر •
 د • نبيل عبد الحميد سيد أحمد •
- ٣٦ - مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر •
 د • الهام محمد على ذهني •
- ٣٧ - المعتدلون فى السياسة المصرية
 ماجدة محمد حمود
- ٣٨ - مصر والحركة الوطنية •
 د • ١ / محمد عبد الرحمن برج •
- ٣٩ - مصر وبناء السودان الحديث •
 د • نسيم مقار •
- ٤٠ - تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١
 د • محمد أبو الاسعاد
- ٤١ - الماسونية فى مصر
 د • على شلش
- ٤٢ - القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٩٢٨ - ١٩٤٢
 د • عاصم محروس عبد المطلب
- ٤٣ - المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة •
 د • محمد صابر عرب
- ٤٤ - السودان فى البرلمان المصرى
 الجزء الثانى ١٩٣٦ - ١٩٥١ د • يواقيم رزق مرقص
- وبين يديك :
- طوائف الحرف فى مصر
 د • عبد السلام عبد الحليم عامر

رقم الايداع ١٩٩٣/٤٥١١

I.S.B.N. 977-01-3373-6 الترقيم الدولي

Bibliotheca Alexandrina



05533505



٣٦٠ قرشا